الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية و علوم التسيير

دور الرقابة و الإشراف في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية 2015-2017

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص إدارة بنكية

إعداد الطالبة

- عماري عائشة
- ويسي خلود

إشراف:

أ. بربار حفيظة

لجنة المناقشة

أ. مهدي عمر	رئيسا
أ. بربار حفيظة	مشرفا و مقررا
أ. هاشمي الطيب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

شكـر وتقديـر

لله عز وجل و الحمد الثناء العظيم على عونه وتوفيقه إيانا لإنجاز هذا العمل، ونسأله أن يكون في ميزان حسناتنا.

كل الشكر و الامتنان لأستاذتنا الفاضلة بربار حفيظة ، التي أشرفت على هذه المذكرة، و كان لها الفضل في تقديم التوجيهات القيمة، فلها مني أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير.

شكر وعرفان لمستخدمي المكتبة بجامعة سعيدة و لتعاونهم وتسهيلهم مهمة البحث فلهم منا كل الإحترام.

و نوجه شكرنا للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل من أسدى لنا العون من قريب ومن بعيد أعظم امتنانا.

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى من قال فيهما عز وجل : " وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا "

إلى التي جعلتني أسافر في دنيا الأمل و التي منحتني ابتسامتها عنوانا لكل مجهود و دعواتها طابعا على كل عنوان ، إلى التي أهدتني نور عينيها لأرى بهما الدنيا ، إلى التي من تحت أقدامها الجنات ، إلى القلب الصافي و النبع الفياض الذي لا يتوقف أبدا عن الحنان ، إلى التي تسعد بنجاحي أكثر من سعادتي ، ... إلى " **أمي الحنون**"

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ... إلى الذي ضحى بكل ما فتئت جوارحه من إمكان و قوة.أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و الغد و إلى الأبد ... ، إليك يا " **أبي** " محصول ما زرعت .

إلى صديقتي و أختي الغالية التي تقاسمت معها صعاب المذكرة و تبقى دائما لي رمزا للصداقة و الأخوة ... **خلود**

إلى من أرى التفاؤل بعينه ، إلى من تطلع إلى نجاحي بنظرات أمل : **أخي معمر و إلى زوجته سهام**

إلى كل من قاسموني الحياة حلوها و مرها أخواتي : شهرزاد ، فتيحة ، بختة ، ليلى ، عزيزة ، وفاء

إلى خالتي العزيزة **مخطارية** .

إلى من تحلو بالإخاء و تميزت بالوفاء .. : **شراز**

و إلى الكتاكيت الصغار: حكيم ،إسلام ،مهند ، مروى ، إيناس ،ليديا ، متاب، رضا ،مصطفى إيلاف ، ريتاج ، أنفال، ميساء ، ملاك ، أمير ،جود غفران ، ميرال ، نيفين ، يانيس ،آنيا

و إلى كل أفراد عائلة عماري ، بوخاتم ، بكوش ، حماني ، بوعمود ، تندراري، حرطاني ...

و إلى كل الأحباب و إلى جميع طلبة دفعة 2019-2020

عائشة

إهـــداء

قال الله تعالى : (قضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

إلى أعذب ما تحدثه الشفاه البشرية ، إلى ينبوع الحنان ،إلى من تنفست بنفسها و أخدت من عمرها ، إلى مصدر الحب و الحياة إلى نور العيون و همس الجفون الصدر الحنون إلى أغلى إنسان أفتخر به (أمي حبيبة قلبي) حفظها الله و أطال في عمرها .

-إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله و أسكنه فسيح جناته .

- إلى سر سعادتي إخوتي : سفيان، يوسف ،عبد القادر، كريمة ،يسرى

-إلى روح شاركتني دعائها جدتي الحنون رحمها الله

-إلى ظلال لا تفارقني سارة ، أمينة ، عائشة

خلود

الملخص :

يعالج موضوع دراستنا دور الرقابة و الإشراف في تحسين أداء البنوك التجارية و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين الرقابة التي يمارسها البنك المركزي ومؤشرات السيولة ، الربحية ، الأمان للبنوك التجارية الجزائرية و من اجل ذلك تم الاعتماد على 29 مصرفا خلال الفترة 2015-2017

و لمعالجة إشكالية الدراسة تم الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتوصل الدراسة الى وجود علاقة بين الرقابة و الاشراف و تحسين أداء البنوك .

الكلمات المفتاحية :

الرقابة ، الإشراف ، البنك المركزي ، السيولة ، الربحية ، الملاءة ، تحسين، أداء البنوك التجارية

Abstract

The subject of our study deals with the role of control and supervision in improving the performance of commercial banks by studying the relationship between supervision practiced by the central bank and indicators of liquidity, profitability, and safety of Algerian commercial banks, and for that, 29 banks were relied on during the period 2015-2017.

And to address the problem of the study, the descriptive and analytical approach was used to reach the study to the existence of a relationship between control and supervision and improving the performance of banks.

Key words :

control, supervision, central bank, liquidity, profitability, solvency, improvement, performance of commercial banks

كلمة الشكر	**أ**
إهداء (1)	**ب**
إهداء (2)	**ت**
ملخص	**ث**
الفهرس	**ج**
قائمة الجداول و الأشكال	**د**
الفصل الأول: الإيطار المنهجي للدراسة	**01**
I–مقدمة	**02**
II– مشكلة الدراسة	**03**
III– أهداف الدراسة	**03**
IV– أهمية الدراسة	**03**
V – الدراسات السابقة باللغة العربية	**04**
VI – الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**09**
VII– ما ميز الدراسة عن الدراسات السابقة	**09**
VIII– منهجية الدراسة	**09**
IX– متغيرات الدراسة	**10**
X– حدود الدراسة	**10**
XI– فرضيات الدراسة	**10**
XII خطة الدراسة	**11**
الفصل الثاني : الإيطار النظري للدراسة	**12**
تمهيد	**13**
I– عموميات حول الرقابة و الإشراف البنكي و البنوك التجارية	**14**
I–1 مفهوم الرقابة و الإشراف البنكي	**17**
I–2 مفهوم البنوك التجارية	**23**

I-3 وظائف البنوك التجارية	**34**
I-4 أهداف البنوك التجارية	**36**
II- أداء البنوك التجارية	**38**
II-1 مفهوم الأداء	**38**
II-2 مفهوم أداء البنوك التجارية	**42**
II-3 تقييم أداء البنوك التجارية	**44**
II-4 العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك التجارية	**48**
III- الرقابة على أداء البنوك التجارية	**49**
III-1 أهم المخاطر المصرفية و نشأة لجنة بازل	**50-49**
III-2 اتفاقية بازل I	**52**
III-3 اتفاقية بازل II	**57**
III-4 اتفاقية بازل III	**59**
IV- النظام الرقابي البنكي في الجزائر	**61**
IV-1 النظام المصرفي الجزائري	**61**
IV- 2تطور الجهاز المصرفي الجزائري	**62**
IV-3 هيئات الرقابة البنكية في الجزائر	**68**
خلاصة الفصل	**72**
الفصل الثالث: الإيطار التطبيقي للدراسة	**73**
I- تمهيد	**74**
II- منهجية الدراسة	**74**
II-1 مجتمع الدراسة	**74**
II-2عينة الدراسة	**74**
II-3أسلوب الدراسة	**74**
II-4 فرضيات الدراسة	**74**
II-5متغيرات الدراسة	**75**

III- تطور النظام المصرفي الجزائري	**77**
III- 1 تطور عدد الوكالات	**77**
III-2 تطور الاصول المالية و الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي	**78-79**
III-3 الودائع	**80**
III-4 القروض	**83**
IV-تطور البنية التحتية المصرفية	**87**
IV-1 نظام الدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة	**89**
IV-2 نظام المقاصة الالكترونية	**90**
IV-3 مركزية المخاطر	**91**
IV-4 مركزية المستحقات	**92**
V- الرقابة و الإشراف المصرفي في الجزائر	**93**
V-1 أعمال عصرنة مهام الإشراف	**93**
V-2 نشاط الرقابة و الإشراف	**93-94**
VI-تقييم الأداء المصرفي	**94**
VI-1 سيولة القطاع المصرفي	**95**
VI-2 ربحية القطاع المصرفي	**96**
VI-1 ملاءة (أمان) القطاع المصرفي	**97**
VII -اختبار الفرضيات	**98**
VIII-النتائج	**99**
خاتمة	**103**
قائمة المصادر و المراجع	**104**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال 🕮

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01-02	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل	54
02-02	أوزان المخاطر لعناصر خارج الميزانية	55
01-03	النسب المالية المعتمدة لتقييم أداء المصارف	76
02-03	تطور عدد الوكالات	77
03-03	تطور أنواع الودائع	80
04-03	توزيع الودائع حسب القطاعات	82
05-03	توزيع القروض المصرفية بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	84
06-03	تصنيف القروض حسب فترة النضح	86
07-03	نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة خلال سنة 2017 (حسب طبيعة العملية)	89
08-03	نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض	90
09-03	سيولة القطاع المصرفي 2015-2017	95
10-03	مردودية القطاع المصرفي 2015-2017	96
11-03	ملاءة القطاع المصرفي 2015-2017	97

قائمة الاشـــكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01-01	متغيرات الدراسة	10
01-02	وسائل الرقابة	15
02-02	أهداف الرقابة البنكية	18
03-02	مقومات الرقابة الداخلية	20
04-02	أنواع البنوك التجارية	25
05-02	أنواع رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية	29
06-02	وظائف البنوك التجارية	34
07-02	مجالات الأداء الرئيسة	40
08-02	مراحل تقييم أداء البنوك التجارية	44
09-02	المخاطر المصرفية	50
10-02	الحد الادنى لمتطلبات رأس المال	58
11-02	تطور النظام المصرفي الجزائري	67
01-03	متغيرات الدراسة	75
02-03	تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي	78
03-03	تطور الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي	79
04-03	تطور البنية التحتية المصرفية	88

الفصل الأول

الإيطار المنهجي

للدراسة

I- مقدمة

للبنوك دور جد مهم في اقتصاديات الدول إذ تمثل الركيزة الأساسية لعملية بناء إقتصاد أي دولة و هذا من خلال دورها الاستراتيجي في تنفيذ السياسات الإقتصادية ، و بذلك فهي تساهم يشكل حيوي في تصعيد وتائر التنمية ، ويتمثل مهامها من خلال جمع الإدخارات بجميع أشكالها و من ثم تخرج إلى قنوات إستثمارية تفيد المجتمع و تطوره ، و يتطلب هذا الأمر تفعيل دورها من خلال توفير البيئة الإقتصادية الصالحة لممارسة أنشطتها المختلفة و لزيادة كفاءاتها و فعاليتها .

و طالما تعمل في بيئات مختلفة و مع اتساع أنشطتها و خطورة و ظائفها أصبح من الضروري فرض رقابة صارمة عليها و هذا لتفادي كل ما قد يكون عائق في تحقيق أهدافها و نظرا للمخاطر المحدقة بها و من هنا يبرز الإهتمام المتزايد بالرقابة البنكية ، فالرقابة تعمل على إكتشاف ما إدا كان كل شيء يتم وفق الخطط الموضوع و التعليمات الصادرة و المبادىء السارية و بهذا أصبح الرقابة على البنوك أمر مهم فهي تهدف بدورها إلى حماية حقوق المودعين و كذلك حماية المستهلكين بالإيضافة إلى المحافظة على درجة التنافسية و تقتح المجال نحو الإرتقاء بالأداء و تحسينه و تعزيز القدرة في مواجهة الأزمات المالية و المصرفية و بالتالي تحقيق إستقرار النظام المالي.

إن وجود جهاز مصرفي سليم و معافى قادر على حشد و تخصيص الموارد المالية بكفاءة تعد مسألة أساسية لخدمة الأغراض المستهدفة و من المتطلبات الحيوية لتحقيق معدلات نمو إقتصادية عالية و قابلة للاستمرار ،و على هذا الأساس نجد البنوك التجارية تعمل و تهدف إلى الرفع من أدائها و تحسنه و نجاح هذا يعتمد على وجود نظام رقابي فعال لتأمين عملها و ضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي لمواحهة المخاطر فسلامة الإقتصاد الوطني و فعالية السياسة النقدية تعتمد على سلامة النظام المصرفي فلا تتقدم الدول أو تتطور بدون نظام كفؤ و سليم .

إن البنوك التجارية الجزائرية شأنها شأن جميع البنوك في العالم قد واجهت عدة تحديات خاصة بعد التحول و دخول الجزائر إلى نظام إقتصاد السوق فأصبحت تعمل في بيئات مختلفة و أكثر انفتاحا أمام الخواص و الاستثمار الاجنبي و بهذا فهي عرضة للعديد من المخاطر ما استدعى الامر إلى وضع آليات و تنظيمات تسمح بمواجهة و التخفيف من هذه المخاطر التي قد تواجه النشاط البنكي ،و لهذا عمدت الجزائر إلى إجراء عدة إصلاحات حتى تضمن أداء بنوكها في النحو الذي يحقق التنمية الإقتصادية و الإستقرار للبلد.

II-مشكلة الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الرقابة و الإشراف في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية ؟

و تحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية :

- فيما يتمثل الاشراف و الرقابة على البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما مدى مساهمة الاشراف و الرقابة في تحسين ربحية البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما مدى مساهمة الاشراف و الرقابة في تحسين سيولة البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما مدى مساهمة الاشراف و الرقابة في تحسين قابلية الوفاء للبنوك التجارية الجزائرية ؟

III-أهداف الدراسة

من ضمن الأهداف الأساسية التي نود بلوغها مايلي :

- استعراض الرقابة و الإشراف على البنوك التجارية الجرائرية و أهميتها في المحافظة على النظام المالي و تحقيق الاستقرار الإقتصادي
- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بأداء البنوك التجارية
- إظهار مختلف أنواع الرقابة الممارسة على البنوك التجارية الجزائرية
- دراسة واقع الرقابة المصرفية في الجزائر
- إبراز مدى فعالية الرقابة و الإشراف في الرفع من أداء البنوك التجارية الجزائرية

IV-أهمية الدراسة

تنبثق أهمية بحثنا من النقاط التي يعالجها الموضوع حيث يركز على التعريف بالرقابة و الإشراف و دورهما في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية باعتبار القطاع المصرفي قطاع مهم سلامته من سلامة و حيوية الاقتصاد الوطني

-معرفة الآليات الرقابية المشروعة في الجزائر و مدى مطابقة البنوك التجارية الجزائرية للمعايير و القواعد الإحترازية و دورها في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

مما يجعل هذه الدراسة تعود بالنفع على المؤسسات البنكية بصفة عامة من خلال تسليط الضوء على المساهمة الرقابة في أداء البنوك من جهة و كذا تعد مرجعا جامعا للطالب يغطي جل المفاهيم النظرية للموضوع.

الدراسات السابقة

٧ - الدراسات باللغة العربية

- دراسة (موسى مبارك أحلام ، 2004-2005) : بعنوان آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية -دراسة حالة بنك الجزائر - ،هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار العام لدور الرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك، ومحاولة فهم آليات تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المصرفي و متابعة مختلف جوانب أداء البنوك و تحليل الاتجاهات التي ترتكز عليها المعايير الدولية للرقابة المصرفية، و معرفة مدى مطابقة المعايير و القواعد الاحترازية و الأنظمة الرقابية المعمول بها في الجزائر للمعايير والممارسات الدولية و من أجل بلوغ هذه الأهداف قامت الطاليو بدراسة نظرية بتطرق إلى ماهية البنوك مركزية و دورها في الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك و التطرق إلى المعايير الدولية للرقابة المصرفية و إلقاء الضوء على موضوع الرقابة المصرفية في ظل التكيف مع المعايير الدولية لتكون النتائج كالتالي :

- أهم جوانب العمل المصرفي التي تستدعي وجود ضوابط و اعتبارات رقابية، تكون السلطات المشرفة على أعمال البنوك -أي البنوك المركزية -هي المسؤولة على إقرارها، هي أولا المتعلقة بالنقود و الائتمان، أي ذات الصلة المباشرة بالسياسة النقدية و أهدافها، ثم تلك التي تخص مختلف مجالات أداء البنوك(ملاءة رأس المال، إدارة السيولة المصرفية، إدارة المخاطر، جودة الأصول، كفاءة الإدارة و الربحية) .هذا فضلا عن جوانب أخرى ترتبط ببعض آثار و متغيرات العولمة المالية

- نجاح الجزائر في التوافق مع معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية يتوقف بصورة كبيرة على مدى نجاحها في التوافق مع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة على البنوك و تبني عمليات إصلاح شاملة لقواعد التسيير الاحترازي المطبقة على البنوك .و هي أحد مسؤوليات بنك الجزائر في السنوات القادمة التي تضاف إلى مسؤوليته في خلق ثقافة جديدة في إدارة المخاطر في القطاع المصرفي وفقا لمفاهيم بازل

- دراسة (حورية حمني ، 2005-2006) : بعنوان آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها ،هدفت هذه الدراسة في التعرف على مختلف آليات و أساليب الرقابة البنكية في الجزائر خاصة بما يتعلق بالرقابة الإحترازية و التي تعد أهم و أحدث أسلوب ، و من أجل بلوغ هذا الهدف قامت الطالبة بدراسة تطبيقية تتمثل في القيام بتحليل مدى احترام البنوك للتنظيم الاحترازي و نظرا لصعوبة حصول على المعلومات تمت هذه الدراسة على بنك لم يصرح باسمه و هذا للسرية المهنية من المفتشية العامة لبنك

الجزائر وهذا خلال الفترة 2001 و فحصت مدى مطابقة وضعيته للقواعد الإحترازية التي تسير البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر لتكون النتائج بعد التحليل كالتالي :

- نقص الخبرة و الكفاءة و نقص تأطير لكل من بنك الجزائر و السلطات الرقابية في تطبيق آليات الرقابة الفعالة
- محاولة الجزائر لتكييف واقعها المصرفي باستخلاص الوضع التنظيم الإحترازي المطبق على بنوكها من أعمال بال حول الرقابة البنكية
- رغبة الجزائر بنقل المعايير الإحترازية العالمية للمستوى الوطني و رغم كل الصعوبات و المشاكل إلا أنه تم تطبيق التنظيم الإحترازي في الجزائر بطريقة تدريجية .

-دراسة(إيهاب غازي زيدان، 2009-2010): بعنوان مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سوريا ، هدفت هذه الدراسة إلى إلى التعريف بلجنة بازل و المعايير التي تقوم عليهاو التطورات التي لحقت بها لإنتقالها من مقررات بازل الأولى إلى مقررات بازل الثانية و مدى تطبيق المصارف الخاصة في سوريا لهذه المقررات ، و من أجل بلوغ هذا الهدف قام الباحث بدراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الخاصة في سوريا (البنك العربي ، بنك بيبلوس ، بنك عودة ، بنك سوريا والمهجر ، البنك الدولي للتجارة و التمويل ، بنك قطر الوطني ، بنك شام الإسلامي ،بنك سوريا الإسلامي)، بالإيضافة إلى دراسة بسيطة قام بها الباحث لمدى تطبيق مقررات بازل الثانية في المصاريف الحكومية من خلال دراسة المصرف المركزي السوري و تطبيقاتها لمقررات بازل الثانية على عينة 30 عامل ، و خلص الباحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- الإيطار الجديد لكفاية رأس المال يوجه المصارف نحو أفضل لرأس المال و من إيجابياته أيضا تركيزه على التصنيفات أو التقييمات الإئتمانية الداخلية و الخارجية للمصارف من تحقيق قياس أكثر واقعية لمخاطرة عدم السداد .
- تأخر المصارف العاملة في سوريا في تطبيق مقررات بازل الثانية و هذا السبب راجع لدخول المصارف الخاصة في سوريا حديث العهد
- المصارف العاملة في سوريا سواء عامةأو خاصة تعاني من العديد من المشكلات المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية في سوريا و قد بينها الباحث في دراسته .

-دراسة (إيمان باديس 2011-2012) : بعنوان دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أساليب و آليات الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية الجزائرية و معرفة مدى نجاعة هذه الآليات في مواجهة الإختلاسات على مستوى الإقتصاد الوطني , و قامت الطالبة بدراسة تطبيقية على بنك الجزائر خلال فترة

(1990-2004) تتمحور حول الإجراءات المطبقة من طرف بنك الجزائر و الهادفة إلى تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر و التعرض إلى أدوات الرقابة المستعملة من طرف بنك الجزائر و تدخلاته لتكون النتائج كالتالي :

- توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التنظيمية المصرفية المهمة خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية
- أن وضع و تنفيذ السياسة النقدية من أهم وظائف البنك المركزي التي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الإقتصادي على المدى الطويل ، وتتم باستخدام أدوات كميةو كيفية و مباشرة ..

-دراسة (جلاوي رشيدة، 2011-2012) : بعنوان الرقابة المصرفية و دورها في أداء البنوك -دراسة حالة جزائر - ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الأساسي التي تلعبه الرقابة المصرفية في تفعيل البنوك و ضمان سلامتها حيث تناولت في هذه الدراسة الإيطار العام للبنوك الشاملة و أهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة المصرفية و كذلك إظهار الرقابة المصرفيةو تطورها في إيطار معايير الإشراف المصرفي للجنة بازل و تناولت أداء البنوك و نظام التقييم المصرفي camels ، و من أجل بلوغ هذا الهدف قامت الطالبة بدراسة نظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 وواقع الرقابة المصرفية في الجزائر بالإضافة إلى دراسة أحدث أسلوب لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و هي الرقابة الإحترازية

و خلصت الدراسة في الأخير :

- أن طبيعة وخصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم الإشراف والرقابة المصرفية يعتمدها البنك المركزي لتحقيق أهدافها وأغراضها بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي وتقييم أداء البنوك.
- شرع النظام المصرفي الجزائري بمبادئ مصرفية ونسب احترازية جديدة مستوحاة إلى حد بعيد من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفّعالة الصادرة عن لجنة بازل.
- سعي الوحدات المصرفية الجزائرية لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الدولية.

-دراسة(محمد خميس حسن التميمي ، م.ق.أ.م.د صلاح صاحب شاكر البغدادي ،2014) : بعنوان دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي و عينة من المصارف العراقية الخاصة ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي من خلال الرقابة الاشرافية في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية و من أجل بلوغ هذا الهدف قام الباحثان بدراسة عملية و تحليلية للاطار القانون للرقابة المصرفية و الوعي الرقابي المصرفي بقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 حيث يشتمل مجتمع الدراسة 3 فئات

البنك المركزي العراقي و المصارف و أساتذة الجامعات المختصين بالرقابة و التدقيق و تم توزيع 100 استبانة ، و تم استبعاد 5 من البنك المركزي العراقي لم يتم الإجابة عليهم و خضعت 95 استبانة للتحليل . لتكون النتائج بعد التحليل كالتالي :

- إثبات النتائج على أهمية الدور الذي يؤديه البنك المركزي العراقي في نشر الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية.
- عدم كفاية كوادر عاملة في مجال الرقابة المصرفية مقارنة بعدد المصارف الآخذ بالازدياد و كثرة عدد الفروع مما يجعل مراقبة هذه المصارف و فروعها أمرا صعبا يتطلب وقتا لإنجازه فضلا عن عدم استخدام البنك المركزي العراقي للتقنيات الالكترونية الحديثة في اعمال الرقابة و التفتيش.

-دراسة (خروبي وهيبة ، أ.د علاش 2015) :بعنوان دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية –المصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل – هدفت هذه الدراسة ابراز دور الرقابة المصرفية في سلامة المصارف و استمراريتها و مدى مساهمة تطبيق معايير و قواعد لجنة بازل في تقوية النظام المصرفي الجزائري و تطرقا إلى مدى تطبيق وواقع مقررات لجنة بازل في المصارف الجزائرية و خلصت الدراسة في الأخير إلى أن :

- بنك الجزائر دعم الاطار العام للرقابة المصرفية الاحترازية و عزز الاطر القانونية و التنظيمية التي تحكم البنوك .
- واقع تقييم القطاع المصرفي الجزائري في مجال فعالية التنظيم الرقابي والتسيير الاحترازي له و مدى ملاءمتهما للمعايير الدولية يظهر نقص من جانب التزام المصارف الجزائرية مبادىء بازل الأساسية للرقابة المصرفية فعالة و يعكس لنا أيضا ضعف في مستوى تسيير المخاطر .

-دراسة(فضيلة بوطرة د. نوفل سمايلي 2010): بعنوان بنك الجزائر و وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية، للفترة 2003- 2015) ،هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على الإستقرار المصرفي و المالي و توفير ساحة مصرفية آمنة تعكس سلامة البنوك و لأجل بلوغ هذا الهدف قاما الباحثان بدراسة نظرية و هذا بالتطرق إلى ماهية بنك الجزائر و الإيطار المؤسسي للجنة بازل 2 و 3 و جهوذ الجزائر في إرساء الدعائم الأساسية لاتفاقيات بازل و توصلت الدراسة في الأخير إلى :

- البيئة المصرفية السليمة أهم التحديات للإصلاح المصرفي .
- إرساء البنك المركزي الجزائري لدعائم الإستقرار للبيئة المصرفية.

-دراسة (بوزبرة فاطمة 2015-2016) : بعنوان الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لبازل و دورها في رفع أداء البنوك التجارية (دراسة فروع ولاية سعيدة) ،هدفت الدراسة إلى إبراز وواقع الرقابة في الجزائرو التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في ضمان سلامة البنوك التجارية وتفعيل دورها.و من أجل بلوغ هذا الهدف قامت الباحثة بدراسة تطبيقية على بنوك تجارية ولاية سعيدة حيث إقتصر مجتمع الدراسة الميدانية على موظيفي فروع بنوك تجارية جزائرية AGB CPA BADR BNA بولاية سعيدة و تم توزيع إستبانة على عينة متكونة من 40 إيطارظن و توصلت الدراسة في الأخير إلى :
الرقابة المصرفية و تقييم أداء بنوك عنصران مترابطان إذ يمكن الرقابة على البنوك من خلال تقييم أدائها تطوير و تفعيل الرقابة بالبنوك التجارية يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي و بالتالي التمكن من متابعتها و تقييمها

-دراسة (عادل عبد ربه الرجبي ، 2017) :بعنوان دور رقابة **سلطة النقد الفلسطينية في تطور أداء البنوك العاملة في جنوب الضفة الغربية** ،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في تفعيل البنوك و ضمان سلامتها و من أجل بلوغ هذا الهدف قام الطالب بدراسة تطبيقية على المصارف العاملة بالضفة الغربية (بنك فلسطين ،بنك القدس ، بنك الاستثمار ، بنك القاهرة عمان ، بنك الاسكان ، البنك الوطني ، البنك العربي ، البنك الاسلامي العربي ، البنك الاسلامي الفلسطيني، بنك الاردن ، البنك الاهلي الاردني ، البنك العقاري المصري) و يشمل مجتمع الدراسة على جميع مدراء المصارفو رؤساء اقسام و موظفي دوائر التدقيق في الفروع و تم توزيع استبيانة على 140 من مدراء المصارف لكن الباحث استرد 127 استبانة قابلة للتحليل لتكون النتائج في الاخير كالتالي :

- أكثر الأدوار التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية في حماية الموردين و المستثمرين هي قيامها بفرض غرامات و عقوبات على البنوك عند حدوث مخالفات من شأنها تعريض أموال مودعين إلى الخطر .
- تساهم رقابة سلطة النقد الفلسطينية في الحد من الاخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة و يتضح هذا من خلال قوانين و انظمة و لوائح تفرضها سلطة النقد على البنوك العاملة في فلسطين.

-دراسة (بن بوعزيز آسية ،حسينة ريماس، 2018) : بعنوان رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فرض البنك المركزي رقابته على البنوك التجارية و حدود و ابعاد هذه الرقابة ، و من اجل بلوغ هذا الهدف تم التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة على البنوك التجارية من وسائل بنك الجزائر و مساهمة المصالح المشتركة في الرقابة البنكية

ليتم التوصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- شمولية العمل الرقابي للبنك المركزي على البنوك التجارية
- انتهاج البنك المركزي لسبل الرقابة المباشرة و غير المباشرة عن طريق الاجراءات و الاليات الرقابية المعتمدة على القروض و التسيير إنما ينصب كله في تطبيق رقابة إحترازية ناجعة لمواجهة المخاطر المحتملة في النشاط المصرفي.

VI – الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (E Philip Davis , Ugochi Obasi ,june 2009): بعنوان THE EFFECTIVENESS OF BANKING SUPERVISION ، جاءت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين مؤشرات الخطر الخاصة لكل بنك و مختلف نظريات الرقابة المتبناة حول العالم و من أجل بلوغ هدف الدراسة تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة 1995-2005 و الخاصة ب 64 موزعة بين دول أوروبية ، أمريكا الشمالية و الجنوبية ، افريقيا وآسيا ، الشرق الأوسط . و لبناء نموذج الدراسة تم تحديد المتغير التابع بالخطر البنكي أما المتغيرات المستقلة فتمثلت بالنسب المالية (الملاءة ، العائد على الأصول ، الرافعة المالية ، السيولة) و باستخدام تحليل المربعات الصغرى تم التوصل إلى وجود علاقة بين المتغيرات و مستوى الرقابة .

VII-ما ميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات السابقة الرقابة المصرفية و رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من أدوات و وسائل ومدى نجاعتها في ضمان سلامة الجهاز المصرفي و طبقا لتعدد المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الجزائري ما أدى إلى تطبيق معايير الرقابة المصرفية انطلاقا من قانون 90-10و أكدت الدراسات السابقة على أهميتها من خلال أن تفعيل أسس الرقابة و الإشراف يؤدي إلى وجود قطاع مصرفي يخدم الاقتصاد الوطني .

إن الدراسات السابقة جلها إعتمد على الدراسات النظرية لذا فإن هذه الدراسة تعد من الدراسات التطبيقية التي ستدرس الجهاز المصرفي الجزائري على مستوى الإقتصاد الكلي و ذلك خلال فترة 2015-2017 و مدى تطبيقه لأسس الرقابة الفعالة و دورها في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال تحقيق السيولة و تحقيق الأمان و تحقيق الربحية و هذا ما تصبو إليه البنوك.

VIII- منهجية الدراسة

أ- منهج الدراسة :

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بتجميع البيانات و المعلومات المرتبطة بالمشكلة و تحليلها و التعرف على دور الرقابة و الاشراف في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية .

ب-مصادر الدراسة :

مصادر أولية : تمثلت في الوثائق التي تحصلنا عليها من بنك الجزائر التقرير السنوي 2017

مصادر ثانوية : تمثلت في الكتب ، مذكرات ، مجلات ، ملتقيات ، مقالات

IX- متغيرات الدراسة

الشكل (01-01): متغيرات الدراسة

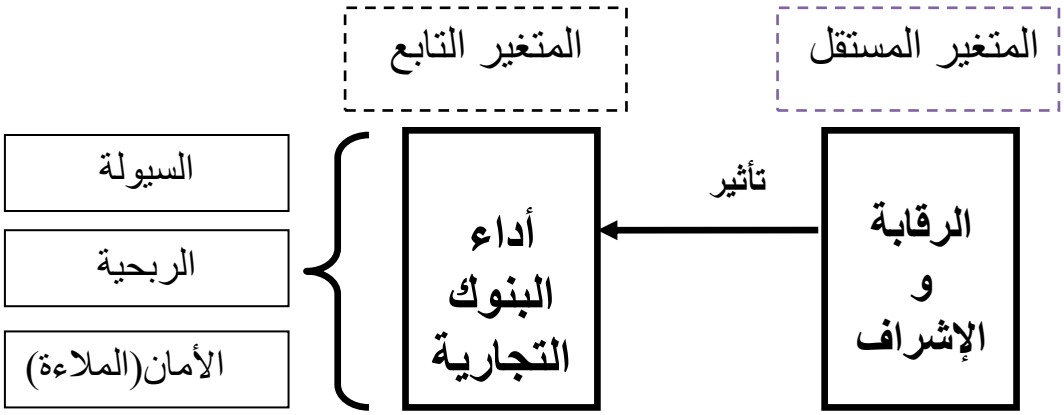

المصدر : من إعداد الباحثتين

X-حدود الدراسة

الحدود الزمانية و المكانية :

كانت تصبو هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الرقابة و الإشراف في أداء البنوك التجارية الجزائرية و نظرا للأوضاع الصحية التي نمر بها بسبب فيروس كورونا الذي كان عائقا في دراستنا و جمع المعلومات والقيام بدراسة التطبيقية شاملة للموضوع و على هذا اعتمدنا في دراستنا على التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر 2017 و كانت دراستنا ما بين الفترة 2015-2017.

XI-فرضيات الدراسة

- **فرضية (1) : لا** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاشراف و الرقابة و ربحية البنوك التجارية
- **فرضية (2) :** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاشراف و الرقابة و سيولة البنوك التجارية
- **فرضية (3) :** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاشراف و الرقابة و قابلية الوفاء البنوك التجارية

XII-خطة الدراسة

بناءا على الإشكالية المطروحة و الفرضيات المقترحة و بهدف الوصول إلى نتيجة و الهدف المطلوب تم وضع خطة تتضمن ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإيطار المنهجي للدراسة و ثم تناول فيه مقدمة تحوي مشكلة الدراسة و أهدافها و أهميتها ، بالإضافة إلى منهجية و متغيرات الدراسة. كما تم التطرق فيها إلى الدراسات السابقة سواء بالعربية أو الأجنبية و ما ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني كان بمثابة إطار نظري للدراسة تم التطرق فيه إلى عموميات حول الرقابة المصرفية و البنوك وما تضمنته من مفاهيم و أهمية و أنواع حول الرقابة و الإشراف، ضف إلى ذلك مفهوم البنوك التجارية (مميزاتها و نشأتها، أهدافها، وظائفها). كما تم تناول مفهوم و تقييم لأداء البنوك التجارية وما تضمنه من مفاهيم و العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم آداء هذه البنوك و التطرق إلى الرقابة على أداء البنوك التجارية و هذا بالتطرق إلى بازل الأولى و بازل الثانية و بازل الثالثة و أخيرا تناولنا في هذا الفصل النظام الرقابي في الجزائر .

الفصل الثالث، فقد تم هو الآخر دراسة العملية للدراسة النظرية واقع الرقابة البنكية في الجزائر و دورها في تحسيين أداء البنوك التجارية في الجزائر من خلال دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري 2015-2017.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

إن أهم ما ميز الإقتصاديات الحديثة وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي ، إذ تعمل هذه الأنظمة على تحقيق التوازن النقدي داخل الإقتصاد و لعل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي تلعب الدور الفعال و الرئيسي لإجلال هذا التوازن و في هذا الصدد يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف المرتبطة أساسا بالبنوك التجارية و تتمثل هذه الوظائف في الإصدار النقدي ، إقراض البنوك التجارية ،تسيير عمليات الاقتراض بين البنوك و أهمها توجيه و تنفيذ السياسة النقدية من خلاله إشرافه على البنوك التجارية .

إذ تعتبر وظيفة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية من أهم و أحدث الوظائف الموكلة إليه باعتبار البنوك التجارية وسيلة لتلبية إحتياجات التمويل من خلال تلقي الودائع و تقديم القروض لطالبيها حيث تنطوي هذه الوظيفة التي تقوم بها البنوك التجارية على عدة مخاطر الناجمة عن بعض العمليات الإئتمانية أو عدم توفير الحماية الكافية للمودعين.

I- عموميات حول الرقابة و الإشراف البنكي و البنوك التجارية

تمهيد

تلعب البنوك دورا رئيسيا و حيويا و حاسما في توفيررؤوس الأموال و الخدمات البنكية لمتطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و نظرا للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية أثناء أداء مهامها و أنشطتها ما وجب إلى وضع رقابة و تنظيم قانوني تساهم هذه الآليات و الأساليب في مواجه مختلف المخاطر التي يتعرض لها و حماية القطاع البنكي و ضمان حسن سيره و تحقيق أهدافه .

I-1 مفهوم الرقابة و الإشراف البنكي

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة البنكية سوف نتطرق أولا إلى مفهوم الرقابة بشكلها العام :

أ- مفهوم الرقابة :

إختلف الكتاب في ماهية الرقابة و لذلك تعددت التعاريف التي تناولتها :

عرف فايول الرقابة سابقا في المشروع بأنها " التحقق فيما إذا كان كل شيء يتم يتطابق مع الخطة المقررة و التعليمات الصادرة و المبادىء متبعة "

و تعرف الرقابة أيضا بأنها " قياس و تصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين للتأكد من أن أهداف المشروع و الخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت " ومن خلال هذا التعريف الرقابة هي وظيفة كل مدير مكلف بنتفيذ الخطط **(أ-دمحمد الصيرفي 2007،ص 245)**

و الرقابة أيضا هي الوظيفة الرابعة من وظائف الإدارة ' التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، الرقابة ' و هي عبارة عن عملية تقييم النشاط الإداري الفعلي و مقارنتها بالنشاط الإداري المخطط و بعد ذلك تحديد الإنحرافات بطريقة وصفية و كمية من أجل اتخاذ اللازم لمعالجة الإنحرافات " أي الرقابة هي جزء لا يتجزأ من العملية الإدارية

و قسم آخر من المختصين يعتقد أن مفهوم الرقابة الإدارية في المنظمات يتمثل بثلاثة إتجاهات فكرية ، الفكر الكلاسيكي و الذي تعني الرقابة عند عبارة عن تفتيش أو تهديد للمخالفين من العاملين و الأفراد عند ارتكابهم لأي خرق للتعليمات أو الخروج عليها ، أما الإتجاه الثاني فهو مفهوم المدرسة السلوكية و الذي يعتبر الرقابة هي عبارة عن التأثير في سلوك الأفراد نحو تحقيق النتائج المرجوة ، أما الإتجاه الثالث فهو الإتجاه العملي أو التطبيقي و الذي يركز على النواحي التطبيقية للرقابة و ذلك من خلال وضع المعايير ، و قياس الأداء و مقارنته بالمتحقق الفعلي ، و من ثم تصحيح الفرق بين النتائج الفعلية و الخطط الموضوعة **.(د.وائل رفعت خليل 2018 ،ص 173)**

و تعرف الرقابة من الناحية القانونية عبارة عن " حق دستوري يخول صاحبه سلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح مشروعات الخطة "

و يعرفها بعض الكتاب بانها "الاشراف و المراجعة من جانب سلطة أعلى للتعرف على كيفية سير العمل داخل المشروع و التأكد من أن الموارد تستخدم وفق لما هو مخصص لها فالرقابة هي عملية متابعة دائمة و مستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتاكد من أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الخدمية أو الاقتصادية يتم وفق الخطط و السياسات الموضوعة (**خالد راغب الخطيب ، 2010 ص 55،ص56)**

و من العرض السابق نخلص إلى أن الرقابة هي التأكد أن العمل يتم وفق الخطط الموضوعة و أن الأهداف و النتائج المرغوبة تحققت أي أنها تهدق إلى الوقوف على نواحي الضعف و الأخطاء و من ثم العمل على علاجها و منع تكرارها و الرقابة تكون على كل شيء فكل أنشطة المشروع من صرف الأموال إلى إنتاج السلع إلى متابعة أداء الأفراد تخضع لعملية الرقابة .

ب – وسائل الرقابة :

تتعدد الادوات و الوسائل الرقابية المستخدمة و تتنوع بتعدد الجهات القائمة بفرض الرقابة و ايضا بسبب اختلاف الاهداف الكامنة وراء فرضها و سوف نعرض اهم الادوات و الوسائل التي يتم استخدامها في مجال الرقابة :

الشكل (02-01) : وسائل الرقابة

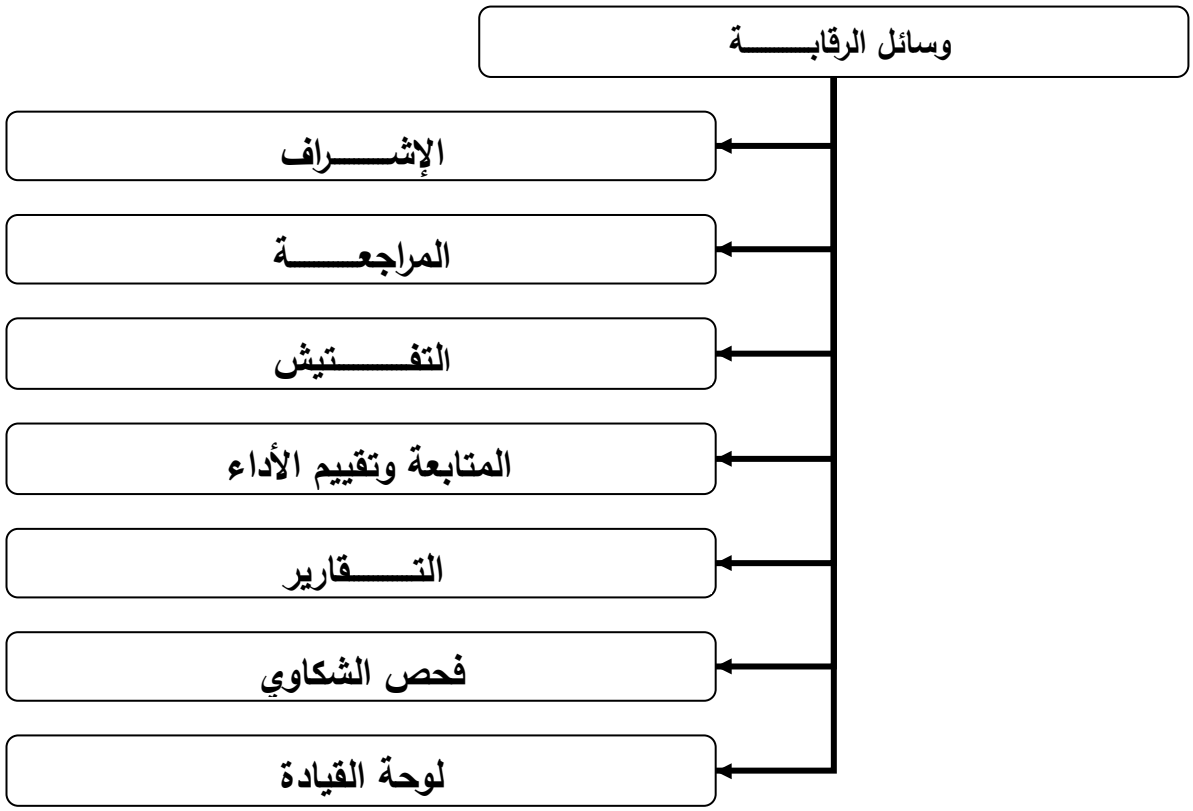

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (عادل عبد ربه الرجبي2017 ص 41-52)

- **الاشراف** : المقصود بالاشراف ملاحظة جهود العاملين بغية توجيهيها الوجهة السليمة و ذلك عن طريق اصدار الاوامر او التعليمات او الارشادات ،و يستلزم اجراء الاشراف قيام المشرف باصدار التوجيهات اللازمة و اتصاله الدائم و المستمر بالجهات او بالاعضاء المشمولين بالاشراف مع وجوب تمتعه بالسلطات الكفيلة بتحقيق مهمته كسلطة تقرير الجزاء المناسب عند الاقتضاء .
- **المراجعة** : و يقصد بها الملاحظة الشخصية و هي وسلية فعالة و هامة للرقابة الادارية حيث تسمح بالحصول على معلومات رقابية ملائمة لجميع المجالات الرئيسية و تستخدمها الادارة على اختلاف مستوياتها من المدير العام حتى الخط التشغيلي
- **التفتيش** : و يقصد به فحص سلامة الاعمال المشمولة بالتفتيش و ذلك من الناحيتين الشكلية و الموضوعية وفقا للبرامج المعدة مع افراغ نتائج الفحص في تقارير خاصة ترفع الى الجهات الخاصة
- **المتابعة و تقييم الاداء** : المراد بالمتابعة هو التعرف الدائم على كيفية سير العمل و ذلك على ضوء الخطة او البرامج الموضوعة و مدى التقدم في تحقيق اهدافها المرسومة
- **التقارير الادارية** : يقصد بها التقادير لتي توضع لتقدير كفاية عمال الادارة و هي التي تكتب فيها بين كيفية تسيير اعمال هذه الادارات و تعرف بتقارير سير الاعمال و هذه التقارير تكون دورية أي تقدم على فترات منتظمة و معروفة عن انشطة معينة و قد تكون غير دورية و تعرف بالتقارير الرقابية الخاصة و تعد بشان عمليات او نتائج خاصة او طارئة يتم بحثها و التحري عنها بواسطة الادارة للوقوف على اسبابها ووضح الحلول الناجحة
- **فحص الشكاوي الادارية** : يعتبر فحص الشكاوي من الوسائل الرقابية الفعالة يقصد به تلك الطلبات على اختلاف انواعها و مسمياتها مقدمة من المواطنين الى الجهات الرقابية ضد الموظفين تتعلق بمخالفتهم للقوانين و اللوائح و تقصيرهم في تادية واجباتهم
- **لوحة القيادة** : و يقصد بها مجموعة المؤشرات و معايير التي تعبر عن كيفية و كمية اداء العامل و المنظمة و من اهم هذه المؤشرات :
  - **الموازنات التقديرية** : عبارة عن خطة مكتوبة بالوحدات و المبالغ و هي تمد الرقابة بمعايير الاداء و تقدم للقائمين على الخطة معلومات عن حجم الانجاز الذي تحقق فعلا فهي تخدم عملية الرقابة و تجعل عملية تقييم الاداء سهلة
  - **التحليل المالي** : يساعد الادارة في التعرف على المركز المالي للمنظمة و من ادواته تحليل النسب اهمها نسب السيولة ، نسب المديونية ، العائد على مجموع الاصول و العائد على حقوق الملكية و عملية التدقيق عملية فحص السجلات الادارية و المالية **(عادل عبد ربه الرجبي،2017 ص 41-52)**

ت- مفهوم الرقابة و الإشراف البنكي:

إستنادا على التعاريف السابقة للرقابة و أهم وسائلها يمكن تعريف الرقابة و الإشراف البنكي بإدراجها على أنها الرقابة التي يمارسها البنك المركزي باعتباره اعلى سلطة نقدية على أنها

" مجموعة الضوابط و القواعد و النظم التي تحكم وتقيد أعمال المنظمات المصرفية و تنظم المهنة بهدف تحقيق الاستقرار مع تحقيق افضل معدلات النمو الاقتصادي و حرصا على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك وصولا إلى جهاز سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الإقتصادية و أخيرا حماية مصالح المدخرين و المساهيمين و المستثمرين و المحافظة على حقوقهم " **(موسى مبارك أحلام ، 2004-2005 ص 17)**

"هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى"

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم، يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها"**(جلاوي رشيدة 2014-2015ص 59)**

" عملية آلية تقوم به هيئات ادارية بموجب القانون تهدف إلى التحقق من التطبيق الفعلي للخطط الموضوعة و تقييم مدى تقارب الأهداف و الخطط و عمليات التنفيذ ""**(بن بوعزيز آسية ، ريمان حسينة ، 2018 ص311)**

و الرقابة البنكية هي أيضا " رقابة على وضع بنك في فترة زمنية معينة و التحقق من مدى إلتزامه بالضوابط الرقابية و سلامة نظامه المحاسبي و الرقابة الداخلية " **(فارس مسدور ،2010 ص01)**

ث- أهمية الرقابة البنكية :

تكمن أهمية الرقابة البنكية في مجموعة من النقاط أهمها :

- ✓ الحرص على حقوق المودعين و امكانية تسديد الالتزامات بمواعيد
- ✓ العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظرا لاهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل
- ✓ تعتبر رقابة القطاع البنكي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات و خلق النقود و قدرته في التأثر على القدرة الشرائية للعملة الوطنية
- ✓ التأكد من إلتزام المصارف و تنفيذها للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي

- ✓ امكانية الوقوف علة نوعية الموجودات البنك و تقييمها و معرفة درجة الخطر التي تتحملها خاصة القروض و السلف و الحسابات الجارية الدينة و من ثم محاولة الحد من هذه المخاطر **(بن بوعزيز آسية ، ريمان حسينة ، 2018 ص311)**

ج-أهداف الرقابة البنكية :

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الرقابة البنكية مايلي

الشكل (02-02): أهداف الرقابة البنكية

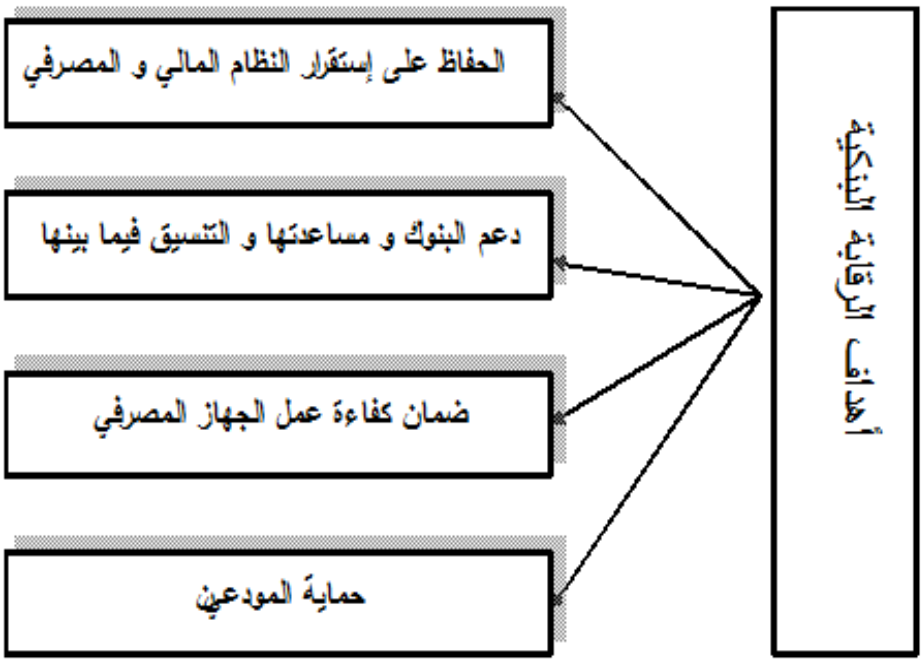

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (إيهاب غازي زيدان،2009 ص 24)

- ✓ **أولا : الحفاظ على إستقرار النظام المالي و المصرفي:** أصبح الحفاظ على الإستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايدا الأهمية في سياق صنع السياسات الإقتصادية فالنظام المالي يكون مستقرا إذا تميز بالإمكانيات التالية :
  - ➢ كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق
  - ➢ تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و ادارتها
  - ➢ استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للأزمات لصدمات الخارجية

- ✓ **ثانيا :دعم البنوك و مساعدتها و التنسيق فيما بينها** : إن إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفصيل التي تتحيها القوانين و التشريعات المصرفية تجعله يمتلك قاعدة مصرفية عن كافة البنوك في الجهاز المصرفي .
- ✓ **ثالثا: ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي** : و يتمذلك من خلال فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الموجودات الاصول و تجنب تعرضها للمخاطر و تقييم العمليات الداخلية للبنوك و تحليل العناصر المالية الرئيسية
- ✓ **رابعا :حماية المودعين** يكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها و اتخاذ الاجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الاموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين و خاصة المتعلقة بسلامة الاصول **(إيهاب غازي زيدان 2009ص24)**

ح- أنواع الرقابة البنكية :

إن تعدد البنوك و تنوع أعمالها جعلها أكثر عرضة للخطر و الأزمات و حتى تتمكن البنوك من مواجهة هذه المخاطر و الحد منها ،ما اقتضى وجود عدة اساليب و جهات تقوم بعملية المراقبة و عادة ما تكون جهات يتكامل عملها مع بعض و هي الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية .

1-الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي عملية تتم داخل الوحدة عن طريق إدارة متخصصة لإبراز مجالات ما لا تعرفه الإدارة و ما يجب أن تعرفه و يذهب أحد الكتاب إلى تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية و محاسبية و كلا النوعين يهدف إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة حيث أن الرقابة المحاسبية تهدف إلى التحقق من صحة البيانات و أن العمليات مدعمة بالمستندات الكافية و تستخدام هذه البيانات في مزاولة الرقابة الإدارية للتحقق من حسن إستخدام الموارد المتاحة. (أ-**دمحمد الصيرفي 2007،ص295)**

و لهذا النوع من الرقابة إيجابيات و سلبيات فمن إيجابياتها أن نفس الأفراد في المنشأة يقومون بعملية الرقابة على أنفسهم و كلما كان هناك إحساسا بالمسؤولية فإن هذا النوع من الرقابة ينجح ، و من سلبياتها أن تؤثر العلاقات الشخصية و المحاباة إلى التغاضي عن بعض التجاوزات .**(د.وائل رفعت خليل ، 2018ص 176)**

ونتيجة للدور الذي تلعبه انظمة الرقابة الداخلية في نجاح الشركات فقد حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعت لتطوير مفهوم الرقابة الداخلية بصورة مستمرة و كان أول تعريف لها هو تعريف الذي وضعته جمعية المدققين الأمريكين و نص على أن:

" الرقابة الداخلية هي الإجراءات و الطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية و الأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر. و نتيجة للتطور في الجانبين الإقتصادي و الإداري و التنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الاخرى بالاضافة إلى النقدية"

وقد تم تعديل و تطوير هذا التعريف فقد قامت لجنة طرائق التدقيق المنتبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونينن بتعريف الرقابة الداخلية على أنها :

" تشمل الخطة التنظيمية و ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التاكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الانتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة" **(خالد راغب الخطيب ، 2010 ص 15)**

1-1 نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية :

النظام : مجموعة من العناصر و المقومات التي ترتبط و تتنساق مع بعضها و تتفاعل لتحويل مدخلات النظام إلى مخرجات

ونظام الرقابة الداخلية في البنوك :هو يغطي كافة جوانب التنظيم ونشاطاته الداخلية، حيث يتم تصميمها من أجل معالجة الانحرافات والمخاطر التي تحول دون تحقيق الأهداف المخططة، فهي بمثابة وسيلة فعالة لتوفير المعلومات الملائمة والحماية اللازمة لأصول البنك وتقييم أداء كافة المستويات الإدارية التابعة له

1-1-1مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك

الشكل (02-03) : مقومات الرقابة الداخلية

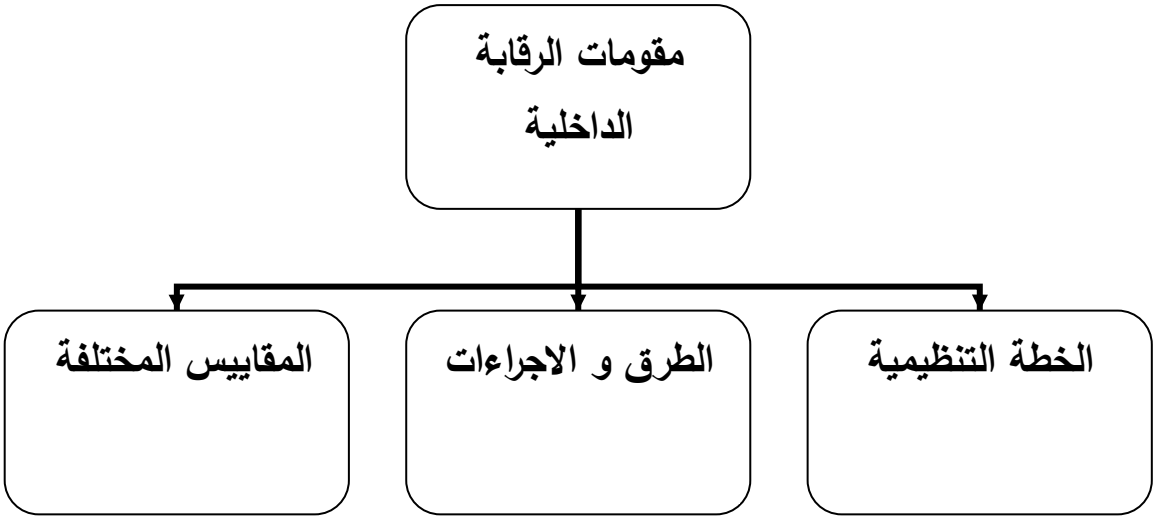

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (ط.د خاوي محمد ، د.عريوة محاد ،2019 ص 190-192)

أ. الخطة التنظيمية :حيث أغلب تعاريف الرقابة الداخلية تجمع على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة ويشمل ذلك:

- ✓ تحديد الأهداف الدائمة للبنك .
- ✓ تحديد الهيكل التنظيمي للبنك ومختلف أجزائه.
- ✓ تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل نشاط .
- ✓ تعيين حدود المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص

ب. الطرق والإجراءات :حيث تعد الطرق والإجراءات من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

ج .المقاييس المختلفة :وهنا يتم استخدام مقاييس في المؤسسة أو البنك لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال:

- ✓ تحديد المسؤوليات .
- ✓ قياس درجة مصداقية المعلومات .
- ✓ قياس مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية
- ✓ احترام الوقت المخصص لتحقيق مراحل الرقابة. **(ط.د خاوي محمد ، د.عريوة محاد ، 2019ص190-192)**

1-1-2- وسائل و أدوات نجاح نظام الرقابة الداخلية :

➢ **الضبط الداخلي :**

يشمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الاجراءات الهادفة الى حماية اصول المشروع من الاختلاس و جميع و الضياع او سوء الاستعمال و يعتمد الضبط الداخلي في سبل تحقيق اهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع كل عامل

➢ **التدقيق الداخلي :** و يقصد به مجموعة من موظفي المنشأة تقوم بتدقيق العمليات بقصد خدمة الإدارة وتختص وظيفة التدقيق الداخلي بهمة الفحص و تقييم جميع الأنشطة في البنك .و هو وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة إدخالها

➢ **الرقابة عن طريق الميزانيات التخطيطية :**

التكاليف المعيارية ، الوسائل الفنية مثل دراسة الوقت و الحركة و دراسة جودة الإنتاج و تقييم الإستثمارات و استعمال الطرق الرياضية في الإدارة كالبرمجة الخطية و التحليل الشبكي. **(محمد مصطفى نعمات ، 2015 ص 120)**.

1-1-3- خطوات الرقابة الذاتية على نشاطات البنوك التجارية :

- مقارنة النتائج المحققة بالمعايير الموضوعة مقدما سواء المتمثلة في الموازنة التخطيطية للبنك او في الخطط المتوسطة و طويلة الاجل او في السياسات البنكية المختلفة سواء المتعلقة بالنواحي المالية كالودائع و السيولة و الاقراض او غير المتعلقة بالنواحي المالية كالافراد و التسويق و الخدمات الخ على ان تكون هذه المقارنة مقارنة زمنية بالفترات الماضية او مقارنة بالقطاع المحلي او بالقطاع البنكي في البلدان النامية او البلدان المتقدمة
- استخدام عدة مؤشرات و ذلك للرقابة على العوامل التي تتعلق بالبيئة الداخلية للبنك و من أهم العوامل:
  - ❖ كفاءة البنك لاستخدام امواله
  - ❖ السيولة
  - ❖ العوامل المرتبطة بالضرائب
  - ❖ العوامل المرتبطة بالمصروفات
  - ❖ العوامل المرتبطة بالربحية (أ-**دمحمد الصيرفي 2007،ص 312ص313)**

2)-الرقابة الخارجية: و تعرف هي عملية فحص فني محايد من طرف خارج الوحدة الاقتصادية ،غايتها التحقق من سلامة التصرفات و مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف (أ-**دمحمد الصيرفي 2007،ص 295)**

من إيجابيات هذا النوع من الرقابة أن الأجهزة الرقابية هي أجهزة متخصصة و أن أفراد هذه الأجهزة هم من خارج المنشأة و بالتالي لا توجد علاقات شخصية أو معارف و من ثم تقل نسبة المحاباة ، و لكن من السلبيات أن المراقبين قد لايستطيعون الوقوف على كافة المشاكل و الإنحرافات باعتبار أن كل عملية أو وظيفة بها خصوصيات لا يعرفها على وجه الدقة إلا القائم عليها .(**د وائل رفعت خليل ، 2018ص 177)**

-تمارس الرقابة الخارجية من طرف جهات رقابية من خارج البنك متمثلة إما في جهاز الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي أو الرقابة بحق القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات قانونين خارجيين غير مرتيطين بالإدارة العليا للبنك **(زيدان محمد وحبار عبد الرزاق،2008،ص03)**

2-1رقابة مراقب الحسابات : يعين من طرف البنك المركزي و هو مرخص لفحص حسابات البنك سنويا و ارسال من تقارير و الوثائق الى البنك المركزي مباشرة كما يمكن للبنك المركزي ان يطلب من مدقق الحسابات تزويده باية معلومات و بيانات تفصيلية عن اوضاع البنك الذي دقق حساباته و تتضمن رقابة المدقق الخارجي في مجموعة من الاجراءات و الفحوصات التي يجريها على المستندات و القيود و اللوائح و القوائم المالية المعدة لاظهار الوضع المالي و نتائج الاعمال تمهيدا لوضع تقرير مفصل يضمنه رايه المحايد حول مدى صدق القوائم المالية و اعطائها صورة واضحة و عادلة من الوضع المالي البنكي. **(صلاح الدين حسن السيسي ، 2011ص 171)** .

I-2 مفهوم البنوك التجارية

أ-مفهوم البنوك التجارية :

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها الأساسي في قبول الودائع و منح الإئتمان ,و لعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن باقي البنوك هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع الى أصحابها وقت ما شاءؤا دون مماطلة .ومن ثم يمكن إعتبار الحسابات و الودائع الجارية في حكم النقود.

-البنك التجاري هو المنشأة التي تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) و لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في القروض ,و عمليات بنكية أخرى بقصد الربح. **(دكتورة خديجة خالدي ،دكتور عبد الرزاق بن حبيب ، 2017،ص11-12)**

ب- مميزات البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي البنوك التي تتعامل بالإئتمان و تسمى أحيانا ببنوك الودائع و أهم ما يميزها على غيرها هو:

-قبول الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية "**demand deposits** "وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود "**money creation**" أن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من البنوك ,فالبنك المركزي يقبل من البنوك التجارية بل يشترط عليها بموجب قوانين البنوك المركزية أن تودع لديه جزء من أموالها على شكل إحتياطي نقدي تحدد النسبة حسب طبيعة كل بلد كما أن بعض البنوك المتخصصة تقبل أنواعا مختلفة من الودائع لأجل أو خاضعة لإشعارو لكن ما يميز البنوك التجارية على غيرها هو قبولها للحسابات الجارية "**current accounts**" مما يجعلها على إستعداد لدفع هذه الأموال الى أصحابها عند الطلب و في أي وقت أثناء تعامل البنك مع الجمهورو بدون مماطلة أو حاجة الى إشعار بينما لا تتعامل البنوك الأخرى مع هذا النوع من الحسابات في العادة إذ يقتصر تعاملها على الودائع الآجلة " **deposits time** "أو الخاضعةلإشعارها **subject to notes**"" حيث لا يمكن لصاحب الوديعة أن يسحب أمواله إلا بعد مضي فترة ومنية معينة يتفق عليها مع البنك عند الإيداع أما إذا كان سحب الوديعة خاضعة للإشعار فإن عليه أن يشعر المصرف بعزمه على سحب النقود قبل موعد السحب بالمدة المتفق عليها فللبنك الحق في أن يرفض الدفع او إذا أراد البنك أن يتساهل فإن المودع يخسر الفائدة او منها لقاء سحبه للمبلغ دون إشعار.

-أما خلق النقود فالنتيجة هامة للتعامل مع البنوك التجارية بالإئتمان تميزها عن غيرها و التعامل بالإئتمان يعني إعادة إقراض جزء من ودائعها ضمن شروط معينة. **(دكتور صادق راشد الشمري ، سنة 2013 ،ص 40)**

ت- نشأتها:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ,حين قام التجار و المرابين و الصياغ في اوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار ايصالات و شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ,و قد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخدت قبولا هاما في التداول للوفاء ببعض الإلتزامات ,و أن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة ,و تبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها,و من هنا أخد البنك بهذا الشكل بدفع فوائد الى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين , ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب ,بل التطلع الى الحصول على فائدة , وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة ,و تقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.

- تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517 ,ثم أعقبته في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام ,وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع اخر,غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد ,حيث توقف عن الدفع و أغلقت أبوابه عام 1814.
- أخد عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18, و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات ,حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لاصحاب هذه البنوك تلك القوانين و التعديلات أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة و الفضل في ذلك يعود إلى إنتشار اثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات و كبر حجمها ,و اتساع نشاطها ,فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات ,وقد تم تأسيس عدد من هذه التي اتسعت أعمالها البنوك حتى أقامت لها فروعا في كل مكان. **(دكتور إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، سنة 2016 ،ص 11)**

ث- أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي :

الشكل (02-04): أنواع البنوك التجارية

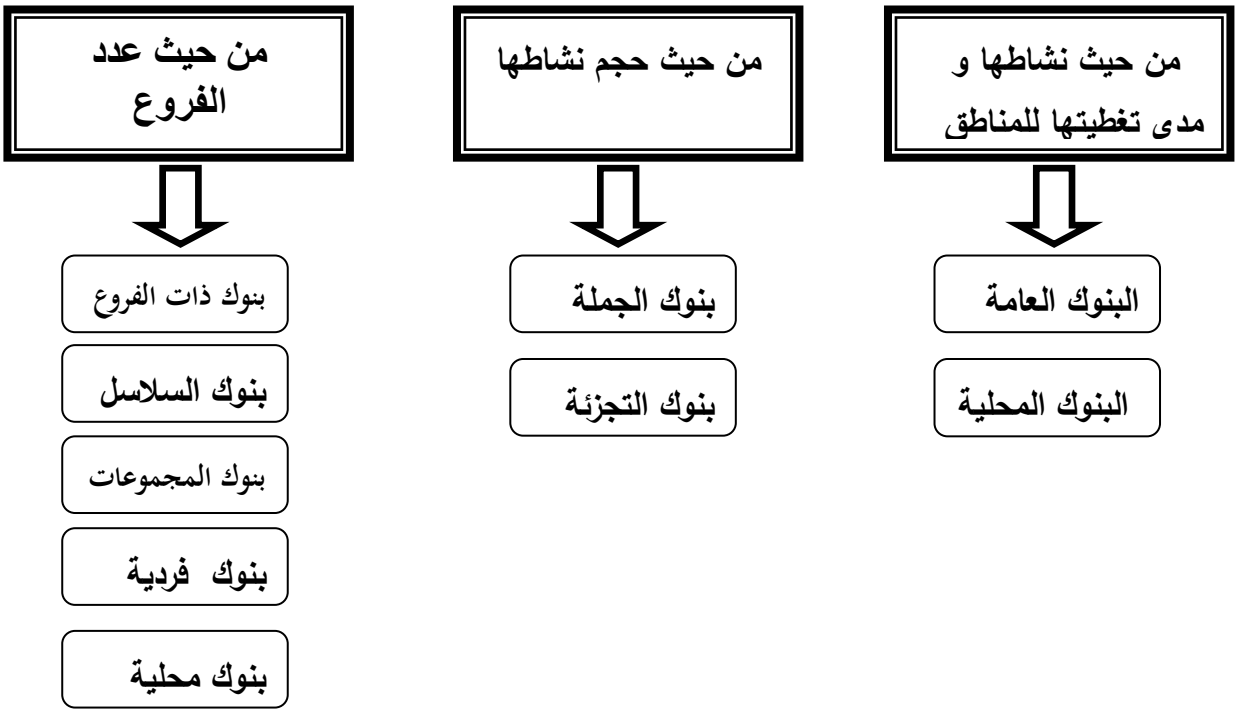

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على (محمود حسين الوادي ، 2010،ص 107)

1- من حيث نشاطهاو مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

1-1البنوك التجارية العامة

و يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أوفي إحدى المدن الكبرى .و تباشر نشاطها من خلال فروع او مكاتب على مستوى الدولة او خارجها و تقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية ,و تمنح الائتمان قصير و متوسط الأجل .كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

1-2-البنوك التجارية المحلية

و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على جغرافية محدودة نسبيا مثل :محافظة معينة أوحديثة أو ولاية أو إقليم محدد.

و يقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم , كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2- من حيث حجم النشاط

2-1بنوك الجملة

و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشأت الكبرى .

2-2بنوك التجزئة

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشأت الصغرى لكنها تسعى لإجتذاب أكبر عدد منهم .فتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة , فهي منتشرة جغرافيا , و تتعامل باصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية و منفعة التملك و التعامل للافراد . وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3- من حيث عدد الأفرع

3-1بنوك ذات الفروع

و هي بنوك تتخد في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة و لا سيما الأماكن العامة ,و تتبع اللامركزية في في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق الأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك ,و بطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة تهتدي بها الفروع.

و يتميز هذا النوع من البنوك الى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) و ذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة إسترداد القرض .و إن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل و كذلك طويلة الأجل و لكن بدرجة محدودة.

3-2بنوك السلاسل

و هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية ,و زيادة حجم نشاطها و بإتساع نطاق اعمالها و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إراديا ,و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختتف وحدات السلسلة بها,كذلك فهو ينسق بين الوحدات و بعضها . و لايوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الامريكية.

3-3بنوك المجموعات

وهي تأخد شكل شركة قابضة تدبر مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ,حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة و تضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي . وتاخد هذه البنوك طابع غحتكاري ,و لقد إنتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

3-4بنوك الفردية

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة و بطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محددة رأس المال و لذلك فهي سوق تتعامل في مجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة ,و غير ذلك من الأصول عالية السيولة و التي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة و بدون خسائر.

ومن أمثلتها مؤسسة الراجحى المصرفية بالمملكة العربية السعودية ,فهي عبارة عن بنك فردي ,و ليس لهذا النوع من البنوك وجود في مصر منذ تأميم البنوك في عام 1970.

3-5بنوك المحلية

و هي بنوك تغطى منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية و تخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها ,كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها و تعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها. **(دكتور محمود حسين الوادي ، 2010،ص 107)**

ج- رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية :

1) **مفهوم البنك المركزي :** هو مؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية التمولية الهامة للحكومة و من خلال ادارته لهذه العمليات و بوسائل مختلفة و متعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية و ذلك بهدف دعم و مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة . و البنك المركزي في اي دولة يقو بادارة الجهاز النقدي للدولة و قد وصف بانه مركزي لانه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي و النقدي في الدولة و عليه فانه يعمل قائدل للسوق النقد و مشرفا و رقيبا و منظما لنشاط البنوك التجارية و لذلك فانه يعتبر قمة المؤسسات النقدية و اعلى سلطة نقدية في الدولة و لما كان البنك المركزي قادرا على التأثير في الاوضاع و الظروف النقدية و الائتمانية و التطور المالي في الدولة فق القيت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة و المصارف المركزية تكون مملوكة من قبل الدولة .

و يقصد بالبنك المركزي هو المؤسسة التي تلقى عليها مسؤولية إدارة التوسع و الإنكماش في حجم النقود و ذلك لتحقيق الرفاهية العامة ، و لذلك فهو المؤسسة النقدية التي تتولى مسؤولية تنظيم عرض النقود و توفيرها و تكلفتها و ذلك لتحقيق الصالح العام .

و يعرف ذلك على أنه مؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية للمساعدة و الرقابة و استقرار النظام المصرفي في الدولة و ذلك لتحقيق مصلحة المجتمع ، و لذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي .**(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 26)**

2) **خصائص البنك المركزي :** يتصف البنك المركزي بمجموعة من الخصائص و السمات الفريدة و التي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية و المصرفية و من هذه الخصائص مايلي :

- ✓ أن البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، أي انه ملك للدولة
- ✓ يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في الدولة من خلال رقابته على المصارف والتأثير في قدرتها على

خلق النقود، وجعل جميع المصارف تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها .

- ✓ لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الأرباح لأنه مؤسسة حكومية عامة تهتم بالتوازن الاقتصادي، وإن حقق الأرباح فتكون عرضية، لذلك يضطر للإنفاق بدون فائدة أو يخسر جزءاً من أمواله من أجل تحقيق التوازن و الإستقرار في الاقتصاد الوطني، فضلا عن عدم بأعمال المصارف
- ✓ أن البنك المركزي قليلا ما يتعامل مع الأفراد، بل يتركز جل عمله مع المؤسسات الحكومية والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى (**محمد خميس حسن التميمي ، م.ق.أ.م.د صلاح صاحب شاكر البغدادي 2014 ص63**)

3)-وظائف البنك المركزي :

تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى و ذلك وفق لإختلاف طبيعة الأوضاع و السياسات و الفلسفة الإقتصادية الموجودة في تلك الدولة ... و من أبرز هذه الوظائف مايلي :

- تنظيم إصدار العملة و تغطيتها بالموجودات الأجنبية و تحديد فئاتها و ذلك بما يتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في اصدار البنكنوت فهو يقوم بوظيفة بنك الاصدار
- القيام بالاعمال البنكية التي تحتاجها الدولة فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية و ينظم حسابتها و يسدد التزامات الدولة و يقدم لها الائتمان ضمن حدود و ضوابط معينة و بذلك فهو يقوم بوظيفة بنك الحكومة
- العمل البنكي كبنك البنوك ، و ذلك عن طريق التعامل مع البنوك المختلفة بقبول ودائعها و اجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها ، و لذلك فإن البنك المركزي هو بنك البنوك
- مراقبة البنوك و ضمان تطبيق شروط تأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع له ، و مدى التزامها بالتشريعات البنكية .
- يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا ، أي انه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية و ذلك وفقا لما تتطلبه الظروف الإقتصادية الخاصة بالدولة
- و من الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الإقتصادية ، فهو يعمل على التنشيط و الاسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن اطار الدولة .(**اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، 2016 ص 45**)

4)-الرقابة و الإشراف على البنوك التجارية :

يعتبر البنك المركزي رقيبا على نشاطات القطاع البنكي عامة و البنوك التجارية خاصة حتى لاتتعرض للإفلاس و المخاطرة بمختلف انواعها و ابعادها و بذلك تستهدف رقابة الركزي تحقيق مايلي :

- ➢ التثبيت من ان المنظمات البنكية تتقيد في اعمالها باحكام قانون البنك المركزي و قرارات مجلس ادارته و كذلك التوجيهات التهاليم المبلغة اليها من الاجهزه المختصصة في البنك المركزي
- ➢ التاكد من سلامة بنوكها المالية

- تحقيق الاستقرار النقدي
- تحقيق افضل معدلات للنمو الاقتصادي (أ-**دمحمد الصيرفي 2007،ص 229)**

4-1-أنواع رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية :

و تتمثل أهم انواع الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية فيمايلي :

الشكل(02-05): أنواع رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

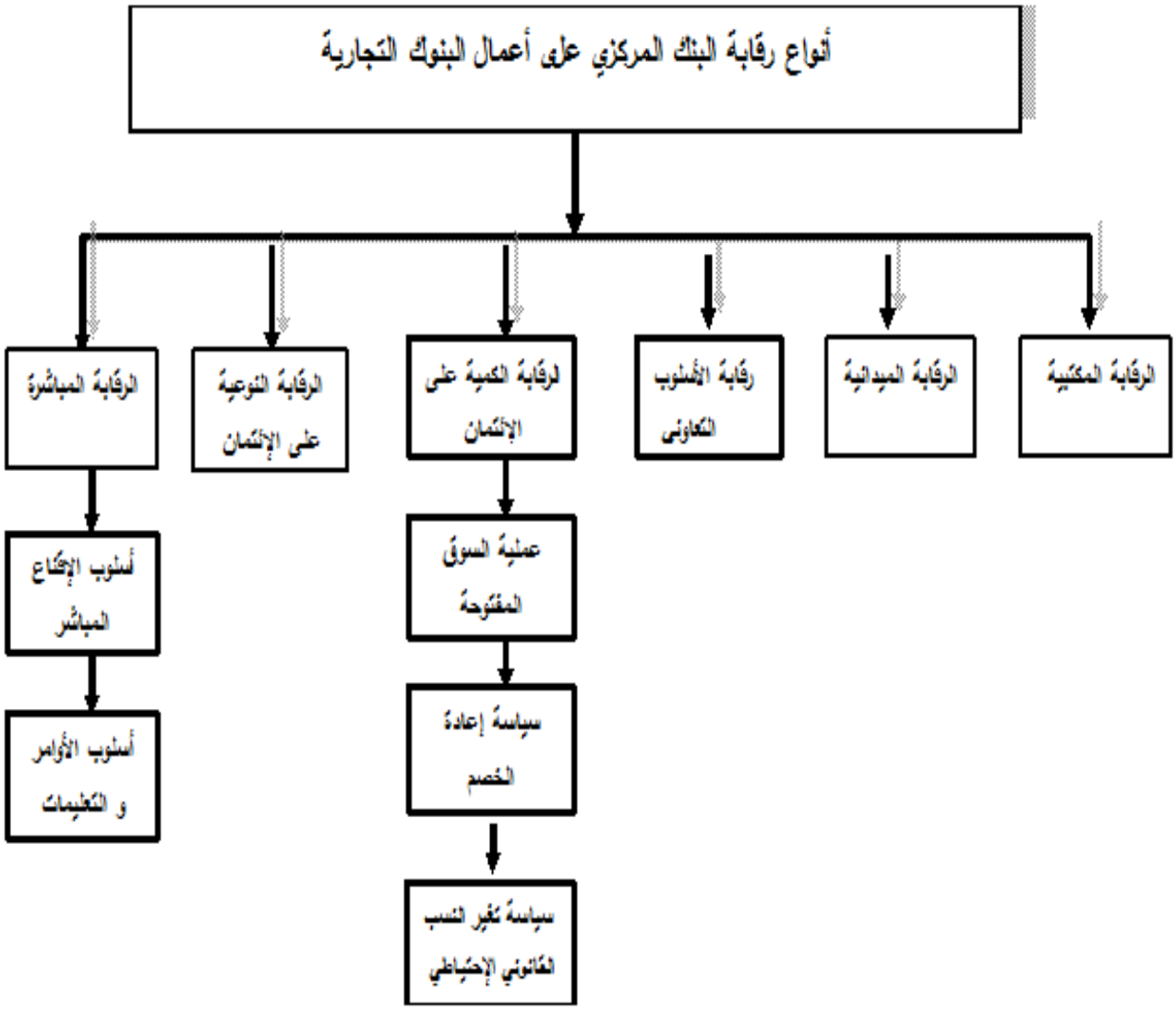

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على(محمد مصطفى نعمات ، 2015ص 126،130) ،(أ-دمحمد الصيرفي 2007،ص331)، (فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 30-31)، (Mustapha BAKLI , ESSAI D'Appréciation de la supervision bancaire enalgerie,p11 ,12)

1. **الرقابة المكتبية** :تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير و البيانات و الاحصائيات التي توفى بها وحدات الجهاز البنكي للبنك المركزي حيث تجرى عليها من الدراسة و التحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف، و يرسل البنك المركزي نماذج خاصة

تقوم بتعبيئها البنوك التجارية و ترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها و يظهر فيها جانب الاصول و جانب الخصوم .

و هناك التقرير السنوي حيث حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنوك و ذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته و التأكد من خلو نشاط البنك من اي مخالفة .

2. الرقابة الميدانية :

يجريها البنك المركزي عن طريق ايفادد مندوبيه بالتفتيش على البنوك التجارية بهدف التاكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك التجاري و مدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية و في حالة التفتيش يقوم المفتش بالاطلاع على كافة دفاتر و سجلات البنك التجاري و قد يطلب إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية .

3. رقابة الاسلوب التعاوني :

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي و يتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات و ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات و التوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة. **(محمد مصطفى نعمات ، 2015ص 126،130)**

4. أساليب رقابة البنك المركزي على الائتمان البنكي المقدم من البنوك التجارية :

أ- **الرقابة الكمية على الائتمان :** و هي التي تهدف الى التاثير على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية و يتوقف الحجم الكلي عادة على العوامل التالية :

- حجم الاحتياطي النقدي المتوافر لدى الجهاز المصرفي و التي باستطاعته استعماله في التوسع في الاقراض سواء كانت هذه الاحتياطات نقودا عادية او ارصدة دائنة لدى البنك المركزي
- نسبة الاحتياطي النقدية للودائع التي يقرها البنك المركزي او التي تحافظ عليها البنوك طواعية

فاذا استطاع البنك ان يبسط رقابته على هذين العاملين فانه يتمكن بلا شك من التحكم في الحجم الكلي للنشاط الائتماني للبنوك (أ-**دمحمد الصيرفي 2007،ص331)**

و هناك ثلاث ادوات تستعملها البنوك المركزية لتحقيق هذا الهدف و هي :

- ✓ **إعادة الخصم :** تعد عملية خصم الاوراق التجارية احدى الوظائف الاساسية البنوك التجارية و في هذه الحالة ينخفض حجم الاحتياطات النقدية الفائضة او المتاحة مع تزايد حجم و عدد الاوراق التجارية المخصومة و هذا سيؤدي الى انخفاض المقدرة الائتمانية للبنوك التجارية ، و في هذا الايطار يسعى البنك المركزي الى زيادة الاحتياطات الفائضة باتجاه زيادة قدرتها الاقراضية فانه سوف يلجا الى اعاة خصم هذه الاوراق التجارية بمعدلات خصم اقل مما خصمته البنوك التجارية و عندها ستتحفز هذه البنوك لممارسة عمليات اعادة الخصم ، و هذا سوف يساهم في القدرة على زيادة المعروض النقدي ، و بالعكس ، ففي حالة سعي البنك المركزي الى تحجيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية اي في حالة عدم

رغبته على توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و خلق النقود الاضافية فان البنك المركزي سوف يتجنب عمليات اعادة الخصم لهذه الاوراق التجارية ، و ذلك من خلال زيادة معدلات اعادة الخصم و عندها سيبقى حجم الاحتياطات النقدية منخفضا مما يعني عدم القدرة على التوسع في منح الائتمان و لذلك فان حجم الاحتياطات الفائضة انما يتناسب عكسيا مع سعر اعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي .

- ✓ **عملية السوق المفتوحة** :و يقصد بذلك ما يقوم به البنك المركزي من بيع او شراء للسندات الحكومية في السوق المالية فإذا زاد البنك المركزي من مبيعاته من السندات فإن ذلك يؤدي إلى إنفاق الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك لأن المشترين يدفعون قيمتها للبنك المركزي بشيكات على حسابهم لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تخفيض أرصدة الجمهور لدى البنوك اما في حالة قيام البنك المركزي بشراء السندات من السوق فإن النتيجة تكون ازدياد أرصدة البنوك إلا أن نجاح هذه الأداة مرهون بمدى إقبال الناس و المؤسسات على إقتناء السندات حيث أن ذلك يخضع للتقلبات السياسية و مدى الثقة في النظام الإقتصادي و خاصة في الدول النامية . بشكل عام عمليات السوق المفتوحة تعني الشراء و البيع بواسطة البنك المركزي لأية ورقة قانونية كالسندات الحكومية أو السندات العامة أو أذونات تجارية

(**Mustapha BAKLI , ESSAI D'Appréciation de la supervision bancaire en algerie,p11 ,12)**

- ✓ **سياسة تغير النسب الإحتياطي القانوني :**

تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائن فرض عليها المشرع الاحتفاظ به في معظم دول العالم و قد منح المشرع البنك المركزي سلطة تغيير الحد الادنى لنسبة الاحتياط النقدي لاغراض السياسة النقدية .

فادا راى البنك المركزي ضرورة تضييق سوق الائتمان المصرفي فانه يرفع نسبة الاحتياط النقدي و ليكن مثلا من 15% إلى 25% و في هذه الحالة تضطر البنوك التجارية إلى تصحيح مركزها و ذلك بتضييق حجم الإئتمان اي عدم تجديد القروض المستحقة و الالتجاء الى بيع جانب ما لديها من الاستثمارات و تعتبر هذه السياسة فعالة الى حد كبير في اوقات التضخم حيث لا تجد البنوك مفرا من من تخفيض حجم القروض و السلفيات و تخفيض حجم الودائع للوصول الى الحد الادنى لنسبة الاحتياطي الذي يقرره البنك المركزي أما في أوقات الإنكماش فان هذه السياسة لا تكون فعالة و ذلك لأن تخفيض هذه النسبة و زيادة مقدرة البنوك على منح الإئتمان قد لا يقابله طلب متكافىء على القروض و السلفيات و تكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك

و يقضي الامر ان نشير الى ان البنك المركزي يلجأ في كثير من الاحيان الى استخدام كل اساليب الرقابة الكمية في وقت واحد حتى تزيد فاعليتها فكل من هذه السياسات تقوي من اثر الاخرى و تساعد على تحقيق النتائج المستهدفة . **(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 30-31).**

ب-الرقابة النوعية على الإئتمان :

و تقتصر على التأثير على الإتجاهات البنوك في الإستثمار بحيث توجه غلى النواحي التي يرغبها فيها البنك المركزي دون النواحي الاخرى و لذلك فإن الوسائل المتبعة في تحقيق هذا تختلف عن الوسائل الرقابة الكمية و قد دعت الحاجة إلى اللجوء إلى النوع من الرقابة نظرا إلى أن الرقابة الكمية لا تؤدي إلى الأثر المرغوب فيه بسبب العيوب التي تحيط بها فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية تزيد من إستثمارتها في مجالات الاستيراد و الاستهلاك بشكل كبير بينما تحجم عن الإستثمار في الزراعة و الصناعة مثلا ففي هذه الحالة لا تكفي الرقابة الكمية لتصحيح الاوضاع بل لابد من استعمال اساليب الرقابة النوعية كما ان الرقابة النوعية قد تستعمل جنبا إلى جنب الرقابة الكمية فاذا فرض البنك المركزي قيودا على الائتمان الاستهلاكي فان هذا يؤدي إلى التنأثير أيضا على حجم الكلي للائتمان لان الحجم الكلي دائما يتالف من مجموع الائتمان في مختلف الأنئطة الاقتصادية .

✓ **وسائل الرقابة النوعية في الإئتمان :**

هناك أساليب ووسائل خاصة للرقابة النوعية وضعت تحت تصرف البنك المركزي بموجب القوانين في الكثير من البلدان نورد فيما يلي بعض هذه الوسائل :

- التحكم في الحد الأدنى لقيمة السلف الممنوحة بمختلف الضمانات بحيث تكون نسبة السلف للضمانات عالية في النواحي المرغوبة و منخفضة في النواحي الغير المرغوبة
- تعيين حدود الفائدة التي تتقاضاها البنوك على مختلف أنواع الإستثمارات بحيث تكون متمشية مع رغبة البنك المركزي في تشجيع بعض الأنواع و عم تشجيع البعض الآخر
- إشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حدا معينا بحيث يتمكن البنك المركزي من منح مصادقته التي يرغب في تنفيذها و حجب هذا التصديق عن القروض غير المستحبة
- منع البنوك من استثمار أموالهم في بعض النواحي غير المرغوب فيها و اصدار تشريعات صريحة تنص على عدم السماح للبنوك بمزاولة بعض النشاطات أ تعيين حد أقصى لمقتنياتها من بعض الأصول **(أ-دمحمد الصيرفي ، 2007،ص236-237)**

5. **الرقابة المباشرة :** هناك أسلوبين رئيسين يلجأ البنك المركزي إلى إتباعهما لتقوية أثر أساليب الرقابة الكمية و الرقابة النوعية (الكيفية) على الئتمان المصرفي و هما :

✓ **أسلوب الإقناع الأدبي :** يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الإقتصاد القومي و الصالح العام دون أي اعتبارات خاصة و يتخذ هذا الاسلوب صورة تصريحات يدلى بها البنك المركزي و توجيهات يتوجه بها البنوك و اجتماعات يعقدها مع مسؤولي في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد و الائتمان .

✓ **أسلوب الأوامر و التعليمات الملزمة**

و بمقتضى هذا الأسلوب يصدر البنك المركزي قرارات للبنوك التجارية بما يتماشى مع متطلبات الإدارة النقدية التي تستهدف تحقيق أغراض السايسة النقدية حيث يلجا البنك المركزي إلى فرض جزاءات على البنوك التي تنتهج سياسة مخالفة للسياسات الائتمانية للبنك المركزي مثال ذلك حرمانها من الإقتراض أو تحميلها فوائد أعلى ،هذا و من الضروري التنسيق بين السياسات الإقتصادية المختلفة خاصة المالية و السياسة النقدية حتى لاتتعارض السياسات المتبعة و تكون النتيجة فشل هذه السياسات في تحقيق أهدافها المشتركة **(محمد مصطفى نعمات ، 2015 ص 132)**

كما يمكن الإشارة إلى نوع آخر من أساليب الرقابة البنكية فتلجأ المنشآت المالية منها المصارف عادة إلى استخدام نوعين من أساليب الرقابة :

أ- **الرقابة المسبقة على السياسات** :و هذا للوقوف على آثارها المحتملة على هدف المصرف و الذي تحكمه ثلاث متغيرات هي السيولة و الربحية و الأمان و يهدف هذا الأسلوب إلى خدمة الخطط المستقبلية و التي يسعى المصرف من خلالها إلى تحقيق أقصى عائد مع تنجب أو تقليل مخاطر نقص السيولة و مخاطر الإفلاس ، و هذه تتضمن كيفية قياس الآثار المتوقعة للسياسات الموضوعة على المتغيرات الثلاثة التي تحكم هدف المصرف و هي السيولة و الربحية و الامان و هذا يتضمن:

- **الرقابة المسبقة على السيولة:** و التي تتمثل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و الإجراءات المحتملة لمواجهة العجز أو الفائض في صافي التدفق النقدي
- **الرقابة المسبقة على الربحية** :و التي تستهدف تحقيق أقصى ربحية و ذلك من خلال الاختيار السليم لكل من الاستثمارات و مصادر التمويل
- **الرقابة المسبقة على الامان** :و التي تستهدف تحقيق الامان أي تجنب ضياع (تآكل) رأس المال بسبب ضخامة الخسائر الرأسمالية

ب-الرقابة اللاحقة للأنشطة المالية و المصرفية: حيث تنصرف إلى تحليل القوائم المالية التاريخية للوقوف على التأثير الفعلي للسياسات المعتمدة من قبل منشآت الأعمال في السيولة و الربحية و الأمان ، و يمكن أن تقارن هذه المؤشرات مع سنوات سابقة أو مع منشآت مالية مماثلة مع أقوى المتنافسين في السوق ، عندها يمكن أن يتحدد لهذه المنشآت المركز المالي و الموقف الإستراتيجي بوضوح ، و هذه يدخل ضمن إطار تقييم الأداء و استخدام المؤشرات المالية ذات العلاقة بالمنشآت المالية و مقارنتها مع المعايير المحددة سلفا بوصفها تمثل أهداف تسعى المنشأة إلى تحقيقها و على هذا الأساس يتم إتخاذ الإجراءات التصحيحية . **(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 219-220)**

I-3 وظائف البنوك التجارية

الشكل :(02-06) : وظائف البنوك التجارية

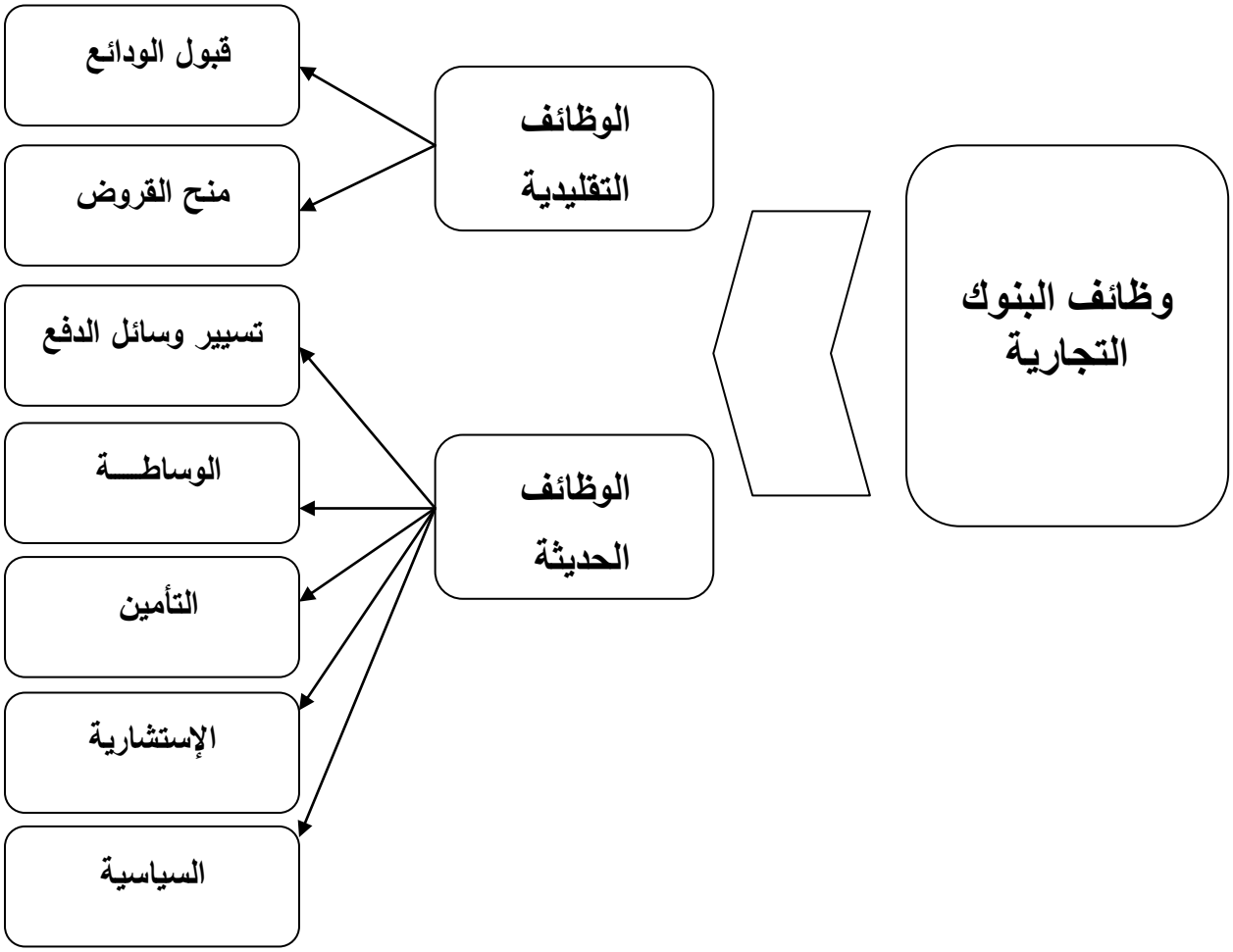

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على .(خديجة خالدي ، عبد الرزاق بن حبيب ، 2017، ص 30-37)،(صادق راشد الشمري ، سنة 2013 ،ص45-56).

1) الوظائف التقليدية

من أقدم و أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين و المقترضين ,حيث تقوم المصارف بتجميع المدخرات الوطنية و توجيهها نحو الإستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الإئتمانية ,و تتمثل الوساطة المالية في:

1- 1قبول الودائع

للودائع المصرفية أهمية خاصة في مجال النشاط المصرفي ذلك أنها تغذي المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من أعمالها،و تعد الودائع المصرفية من حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في المصرف ,إذ هي الركيزة الأساسية لقدرتها على خلق نقود الودائع و توزيع الإئتمان.

و نظرا لأهمية الودائع بالنسبة للمصارف ,تتنافس هذه الأخيرة فيما بينها على جذب الزبائن إليها و تحفيزهم على إيداع مدخراتهم لديها ,و تلعب الفوائد الممنوحة للمتعاملين معها دورا هاما في عملية كسب هؤلاء و تشجيعهم على إيداع أموالهم لديها.

1-2 منح القروض

يتمثل الوجه الثاني للوظيفة الوساطة المالية في إعادة توظيف هذه الموارد و أكثر هذه التوظيفات ممارسة و تنوعا هي منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها و تختلف طبعا الأشكال هذه القروض من حيث طبيعتها و أهدافها و مدتها .

ويقدم المصارف هذه القروض و التسهيلات بضمان قد يكون بضاعة,أو أوراق تجارية (مثل كمبيالات و سندات أدونية و شيكات)أو أوراق مالية (مثل ق تجارية (مثل كمبيالات و سندات أدونية و شيكات) أو أوراق مالية (مثل أسهم و سندات و أذون الخزينة).و قد يكون الضمان شخصيا يعتمد على سمعة العميل أو شخصيته. **(دكتورة خديجة خالدي ، دكتورعبد الرزاق بن حبيب ، 2017، ص 30-37)**

2) الوظائف الحديثة

2-1 وظيفة تسيير وسائل الدفع

عرفت كوظيفة أساسية إبتداءا من القرن 18م ,و لم تفقد هذه الوظيفة أهميتها بل تضاعفت ,و يرجع ذلك لأسباب عدة منها :التطور التقني و المعلوماتي تأخذ على إثرها البنوك عمولات على كل عملية تقوم بها , فتضاعفت مداخيل البنوك كثيرا.

2-2 وظيفة الوساطة

إن مهمة الوساطة لها صلة وثيقة و مباشرة بطبيعة الودائع المستلمة و يمكن حصر هذه المهمة فيما يلي:

- تحويل أحجام رؤوس الأموال إنطلاقا من موارد بسيطة للمدخرين يتم تمويل مشاريع ضخمة و بقروض هامة.
- تحويل الوضعية المالية للبنك في حالة اللاسيولة الى حالة السيولة ,فالإقراض يحول البنوك إلى وضع أقل سيولة .

2-3 وظيفة التأمين

تأمين الزبائن وظيفة أساسية تقع على عاتق البنوك ,إذ أنه بواسطتها تضمن البنوك المزيد من الموارد و كذلك المزيد من الزبائن، و يذكر أنه حتى في حالة تحقيق حالات لعدم التسديد فإن البنك يستمر في

طمأنة زبائنه و تأمنيهم ,و وظيفة التأمين التي يقوم بها البنك قد تصاحب وظيفة منح القروض إذ يشترط البنك على زبونه من أجل حصوله على القروض القيام بالتأمين على مشروعه .

2-4 وظيفة إستشارية

لقد عظم شأن المهمة الإستشارية في العصر الحديث,خاصة بعد تعدد العمليات المصرفية و تعقدها.و نظرا للتجربة المكتسبة من طرف إطارات البنوك وكفاءات موظفيها من جراء تمويل المشروعات الاقتصادية و القيام بالدراسات اللازمة لذلك و القيام بالعمليات المصرفية يوميا ,برز دور البنك كمستشار يقصده الأعوان الإقتصاديون من أجل طلب الإستعانة في شتى الميادين الاقتصادية.

2-5 وظيفة سياسية

تستمد الأنظمة السياسية مهمتها من الاقتصاد , و يظهر ذلك جليا من خلال السياسة المالية و النقدية المطبقة في مختلف البلدان ,و كون البنوك من أهم محركات النظام الاقتصادي في أي بلد ,فهذا يجعل من النظام المصرفي بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة لها دور في تطبيق سياسة الدول.**(دكتور صادق راشد الشمري ، سنة 2013 ،ص45-56)**

I-4 أهداف البنوك التجارية

يقوم البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف و هي:

-تحقيق أقصى ربحية

-تجذب تعرض لنقص شديد في السيولة

-تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك.

و نستعرض فيما يلي التفصيل لهذه الأهداف :

1-الربحية

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك و يعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه ,بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

-الفوائد المدفوعة التي تتقاضاها البنوك على التسهيلات الإئتمانية (و هي الفوائد الدئنة)

-العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للأخرين.

-الأتعاب المتقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك و غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم إستشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

-الأرباح المحققة من شراء و بيع العملات الأجنبية.

-إيرادات أخرى و تشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك ,مثل أرباح محققة من بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

-الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين و هي الفوائد المدينة.

-العمولات المدينة المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.

-المصاريف الإدارية...الخ .

2-السيولة

تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة و بأقل خسارة وفي القطاع المصرفي تعني بالسيولة مقدرة المصرف على الوفاء بالتزامه إتجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة و من جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الإئتمان.

و يعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل لعل أهمها:

2-1مدى استقرار الودائع

نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لعددها الكبير و طبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام ,مما يطمئن المصرف من ناحيتها ,و كذلك الحال بالنسبة للودائع لأجل .يمكن القول إذن كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالإرتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر سيولة.

2-2 قصر مدة التسهيلات الإئتمانية

كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة . إن هدف السيولة هو هدف مهم و أساسي إذ أن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الأخرين به و يدفعهم فجأة إلى مطالبة بإسترجاع أموالهم مما قد يعرض البنك للإفلاس . وقد يتأثر النظام كله ما لم يتدخل المصرف المركزي لتدارك الوضع ،و في معظم البلدان تضع السلطات النقدية نسبة قانونية للسيولة.

3 -**الأمان**

إن أمان البنك يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوق يتم تسديدها في تواريخ إستحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا و الحصول على أكبر عائد ممكن.

من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة ،منها مايلي:

-سمعة العميل المقترض و مدى إنتظامه في الوفاء بإلتزامه (سواء إتجاه المصرف نفسه أو إتجاه أو إتجاه المتعاملين معه).

-مكانة المؤسسة المقترضة في السوق بين المنافسين.

-المركز المالي للمؤسسة و ملاءتها و مدى توازن هيكلها المالي.

-حجم القرض المطلوب و مدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض و كذا ملائته للغرض المعلن عنه.

-مدة القرض ،فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.

-الضمانات المقدمة ،و مدى ملاءمتها و إمكانية مراقب. (**دكتورة خديجة بن خالدي ،دكتور عبد الرزاق بن حبيب 2017،ص43-46)**

II- أداء البنوك التجارية

تمهيد

يعد الأداء من بين المواضيع التي يهتم بها في الدراسات الاقتصادية و نظرا لمختلف التحديات التي تواجه البنوك التجارية و ازدياد التنافسية ما أدى إلى المعرفة المتواصلة لأدائها و العمل على تحسينه و هذا كله من خلال عملية تقييم الأداء التي تكتسب اهمية بالغة و متزايدة لددورها المتميز و الرائد في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري و الحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخطط لها

II-1مفهوم الأداء

أ- مفهوم الأداء :

يعتبر مفهوم الاداء من اكثر المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين و المفكرين خاصة في علم الإقتصاد باعتباره الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة و العامل أكثر إسهاما في تحقيق أهدافها .

تجدر الإشارة في البداية أن مصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية (to perform) و قد إشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (performer) و الذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل. (**مصطفى يوسف 2016، ص 11)**

و لقد تعددت التعاريف حول مصطلح الأداء نذكر أهمها :

- **تعريف (1) : تعريف الاداء حسب akherakhem** : من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على تأدية عمل أو إنجاز نشاط تنفيذ مهنة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة "

نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال و الأنشطة و المهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات و الأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة.

- **تعريف (2) : تعريف الاداء حسب miller et bromily** : ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و اسغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها "

نلاحظ هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل بين عنصرين أساسين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة و نقصد بذلك عمال الكفاءة و النتائج (الأهداف) من ذلك الإستخدام و نعني بذلك عامل الفعالية . **(مصطفى يوسف ،إدارة الأداء ، 2016 ص 16)**

- **تعريف (3) : تعريف الاداء حسب ph.lorino:** يعتبر هذا الكاتب الأداء يتمثل في الفرق بين القيمة للسوق (v) و مجموع القيم المستهلكة (ci) و هي تكاليف مختلفة الأنشطة فبعض وحدات (مراكز التكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد و تسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها و الأخرى تعتبر مراكز ربح و في الوقت نفسه مستهلكة للموارد و مصدر العوائد و تسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة إذا يمكن أن أن نترجم ما جاء في التعريف أعلاه في المعادلة التالية :

الأداء الكلي للمؤسسة = هامش مراكز الربح – تكاليف مراكز تكلفة

➢ **تعريف (4) : تعريف الأداء حسب p druker** : ينظر دراكر إلى الأداء على أنه " قدرة المؤسسة على الإستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال "

نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي و هو البقاء في سوقها و استمرارها في نشاطها في ظل التنافس و من ثم تتمكن المرسسة من المحافظة على التوازن في مكافآة كل من المساهمين و العمال . **(مصطفى يوسف ،إدارة الأداء ، 2016 ص 17)**

و بناءا على هذه التعاريف يمكن إعطاء مفهوما للأداء على أنه الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز و الذي يتصف بالشمولية و الاستمرار و هو يعكس في نفس الوقت مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها أو فشلها في تحقيق المطلوب و نستطيع القول و الإشارة أن مفهوم الاداء يقترن بمصطلحين هامين هامان في التسيير هما الكفاءة و الفعالية .

ب–أنواع الاداء :

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الإقتصادية بطرح إشكالية إختيار المعيار الدقيق و العملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الانواع و بما ان الاداء من حيث المفهوم يرتبط الى حد بعيد بالاهداف فانه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذا الاخير و استعمالها في تصنيف الاداء كمعاييرالشمولية الاجل و الطبيعة

فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف على كلية و جزئية يمكن تقسيم الاداء الى :

➢ **الأداء الكلي**

و هو الذي يتجسد بالانجازات التي ساهمت العناصر و الوظائف او الانظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها و لايمكن نسب انجازها الى اي عنصر دون مساهمة باقي العناصر و في اطار هذا النوع من الاداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة اهدافها الشاملة كالاستمرارية الشمولية الارياح النمو **(عبد المالك مزهود ، 2001ص89)**

➢ **الاداء الجزئي**

وهوالذي يتحقق على مستوى الانظمةالفرعية وينقسم بدوره الى عدة انواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة لتقسيم عناصر المؤسسة حيث يمكن ان ينقسم حسب المعيار الوطني الى اداء وظيفة مالية اداء وظيفة التمرين اداء وظيفة الانتاج اداء وظيفة التسوقية

و نشير الى الاداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل اداءات انظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك احد الباحثين يرى ان دراسة الاداء الشامل للمؤسسة يفرض ايضا دراسة الاداء على مستوى مختلف وظائفها أما حسب معيار الطبيعة يقسم الاهداف الى اقتصادية اجتماعية تقنية سياسية فانه يمكن تصنيف الاداء الى اقتصادي سياسي تقني :

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر المهمة الاساسية للمؤسسة و الذي يمثل الفوائض العوائد التي تجنيها و تحققها المؤسسة وراء تعظيم نتائجها)الانتاج الربح رقم الاعمال حصة السوق المردودة) و تدنية استخدام مواردها مثل راس المال العمل الموارد الاولية التكنواوجيا
- **الأداء الاجتماعي :** تتمثل الأهداف الإجتماعية الموارد المفروضة على المؤسسة يلتزم بها كل من مجتمعنا الداخلي(أفرادنا) و المجتمع الخارجي و تحقيق هذه الأهداف يتزامن مع الأهداف الإقتصادية كما يقول أحد الباحثين الإجتماع مشروط بالاقتصاد و بذلك تلازم الأداء الإقتصادي والإجتماعي فلا يتحقق الأداء الإقتصادي إلا بتحقق الأداء الإجتماعي

و إلى جانب الأداء الإقتصادي و الإجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للمؤسسة و ذلك عندما تسطر لنفسها أهداف من هذا القبيل كأنها ترغب في السيطرة في مجال تكنولوجي معين أو تسعى لتكوين ثقافة خاصة لها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها يخلف أنماط إستهلاكية جديدة أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها بتمويل الحملات الإنتخابية من أجل إيصال أشخاص معيين إلى مراكز القرار كما هة الشأن بالنسبة لشركات متعددات الجنسية خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث . (**عبد المالك مزهود ، 2001ص90)**

ت – مجالات الأداء الرئيسة :

يتطلب من الإدارة العليا من أجل وضع نظام رقابي فعال أن تحدد مجالات الأداء الرئيسة بحيث تعكس أهداف المنشأة و من أهم المجالات :

الشكل (02-07) : مجالات الأداء الرئيسة

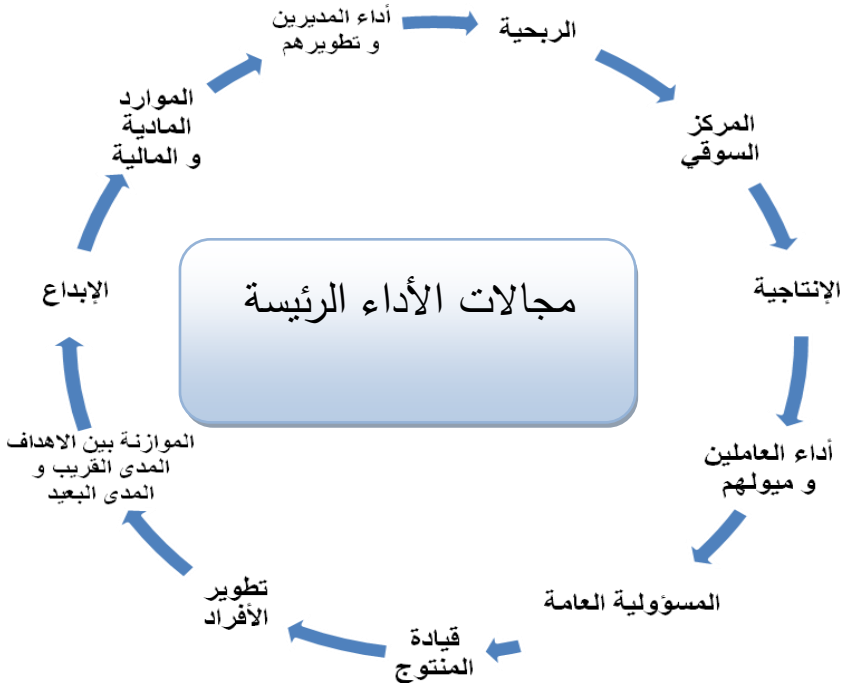

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 222-224)

1- **الربحية profitability :**

ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها : العائد على الموجودات (return on assets) العائد على حق الملكية (return on rquity) و هامش الربح الصافي على المبيعات

2- **المركز السوقي Market position:** و يتمثل هذا المجال بالحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المنشأة فهي تشسر إلى فاعلية استراتيجية المنشأة أو مدى نجاحها عملها ، منتوجاتها برامجها مقارنة بالأعمال المنتوجات و البرامج الخاصة بالمنافسين

3- **الإنتاجية Productivity:**

و هي المجال الذي تعتمده المنشأة لقياس كفاءتها التي تشتخدم لذلك مقياسين هما : تكلفة العمل و قيمة الإستهلاك ، منسوبتان إلى حجم الإنتاج و عن طريق ذلك تتمكن المنشأة من تقويم درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة و المعدات .

4- **أداء العاملين و ميولهم Worker performance and Attitude:**

و هو المجال الذي يتسخدم لتقييم أداء العاملين المشتغلين و تنظيم جهودهم للمحافظة على الميول الإيجابية للعاملين تجاه عملهم و تجاه المنشأة و يمكن قياس تلك الميول أو الإتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب و دوران العمل

5- **المسؤولية العامة Public Responsibilty:** و ضمن هذا المجال يتم إعداد مؤشرات لتقييم مدى نجاح المنشأة في تحمل مسؤولياتها نحو العاملين و الموردين و المجتمع المحلي ، بمعنى آخر تقويم دور المنشأة في توفير حاجات أفراد المجتمع و رغباتهم و ذلك من خلال أعمال تؤدي إلى تعزيز التصور العام عن المنشأة . **(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 222ص224)**

6- **قيادة المنتوج Product leardership:** و هو المجال الذي يقوم فيه المسؤولين عن إدارة كل من الشؤون الهندسية ، و الإنتاج ، و التسويق و الشؤون المالية و في جميع وحدات العمل بتقويم التكاليف و الجودة و المركز السوقي لكل منتوج من المنتجات المحلية و المنتجات المخطط لها سنويا .

7- **تطوير الأفراد Personnel Development:** و ضمن هذا المجال يتم تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنشأة في سد الإحتياجات الحالية و المستقبلية من القوى العاملة ، و ما تخطيط القوى العاملة إلا ذلك الأسلوب الذي يتضمن إستخدام تلك القوة استخداما امثلا و تعبئتها لمقابلة الإحتياجات التي تتطلبها خطط التنمية

8- الموازنة بين أهداف المدى القريب و بين أهداف المدى البعيد Between Short and Long Range Goals Balance: و ضمن هذا المجال يجب أن تقوم المنشأة بإجراء دراسة معمقة

بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف على المدى القريب لايتم تحقيقها على حساب الأرباح و الاستقرار ضمن المدى البعيد .

9- **الإبداع Innovation:** و يتمثل هذا المجال بقيام المنشأة بأعمال تؤدي إلى تطوير المنتجات و الخدمات الحالية إلى أخرى جديدة ، كما يعد الإبداع بأنه التغيير المستمر للمنشأة تحقيقا للتكيف الذي هوأكثر حسما في تحديد بقائها و إستمرارها و يتضمن هذا التغيير إحداث تعديلات في أهداف و سياسات الإدارة أو في أي عنصر من عناصر المنشأة

10- **الموارد المادية و المالية Physical and Finanail Resources:** و ظهر هذا المجال من خلال التعرف على كافة أنشطة المنشأة و التعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المادية و المالية المتاحة لها و بين كفاءة استخدامها ، بغية التعرف على الإنحرافات و تحديد مسبباتها و ذلك ما يتم عادة المقارنة بين النتائج المتحققة و بين الأهداف المرسومة للمنشأة و خلال مدة زمنية معينة.

11- **أداء المديرين و تطويرهم Managers Performance and Developement:** و يعد هذا المجال معيارا لتقيم أداء المديرين و فيه يتم تصميم برامج تساعد في إيصال المديرين إلى المستوى المطلوب من الكفاءة**(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص 223 ص 224)**

II-2 أداء البنوك التجارية

أ- مفهوم أداء البنوك التجارية:

و في مجال نشاط البنوك يكون الأداء مرتبطا بمدى كفاءتها قي استخدام مواردها من ناحية اولى و في المحافظة على التوازن المرغوب فيه بين اعتباري الربحية و السيولة من ناحية ثانية و بمدى نجاحها في تحقيق الاهداف المخطط لها من ناحية ثالثة و التي يجب ان تنسق تماما مع متطلبات الساسة النقدية و الإئتمانية . **(دراسة موسى مبارك أحلام ، 2005،2004ص 40)**

و عليه يعد الأداء المصرفي من أكثر الميادين استخداما لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات، ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، فهو انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، فضلا على قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن –أعمال البنك لفترة زمنية معينة

و يمكن تعريف الأداء في البنوك التجارية هوأنه النتيجة النهائية لنشاط البنوك التجارية "وللوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الأداء المصرفي لابد من تحليل وقياس النتائج النهائية انطلاقا من القوائم المالية وذلك باستخدام كلا من معيار العائد على الأصول ومعيار العائد على حقوق الملكية، كأهم المعايير لقياس الأداء المصرف "**(ط.د خاوي محمد ، د.عريوة محاد ،2019، ص193)**.

وبهذا أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي الخاص بالمنشآت المالية المصرفية يعتمد على عملية التحليل المالي التي تعرف بدورها بانها سلسلة من الاساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة و ضعفها و هو وصف لوضع المنشأة و الاداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأةتو يعكس كفاءة السياسة التمويلية لها . **(فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، 2008 ص234)**

ب-العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية :

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء البنك التجاري و بالاخص الاداء المالي و قد يكمن البعض منها داخل المنشأة البنكية و البعض الآخر خارجا و من بين تلك العوامل ما يدخل ضمن نطاق سيطرة الادارة و منها ما هو خارج نطاق تلك السيطرة و اهم العوامل :

- **العوامل البيئية الخارجية :** و تمثل تلك المتغيرات التي تؤثر على أداء البنك و ربحيته و يصعب على إدارة البنك التحكم و السيطرة عليها، و كل ما يمكن عمله هو توقع آثارها و نتائجها المستقبلية ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية و أهم هذه المتغيرات:

-القوانين و التعليمات و الإجراءات التي تطبق على وحدات الجهاز المصرفي و التي ترتبط بطبيعة و دور هذا الجهاز في خطط التنمية الاقتصادية.

-الهيكل السائد لأسعار الفائدة المدينة و الدائنة.

-التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات المصرفية.

-تعريفة أسعار الخدمات المصرفية المقررة.

-السياسات المالية و الاقتصادية للدولة و الإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان

- درجة المنافسة القطاعية التي سوف تعكس الاتجاهات و الأسلوب المتوقع في أداء البنوك التجارية خلال المرحلة المقبلة...

- **العوامل البيئية الداخلية :** هذه العوامل يمكن لإدارة البنك التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع و التقليل من التكاليف و المصروفات .و أهم هذه العوامل:

-سلوك و اتجاهات المصروفات و كذا طبيعة و نمط هيكل الموارد في البنك من ناحية تكلفة الحصول على الأموال و العائد المحقق على استخدام هذه الموارد.

-كفاءة استخدام الأموال المتاحة في أوجه الاستثمار المختلفة، و مستوى إنتاجية العمالة.

-قدرة البنك على تحقيق المستوى المطلوب من السيولة و المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير و المتوسط و بين التوظيف في الأصول المختلفة، و مدى كفاية العائد الناتج عن هذا التوظيف في مقابلة تكلفة الودائع من ناحية و تحقيق فائض التوزيع من ناحية أخرى.

-كفاءة الإدارة في تسيير المخاطر المصرفية و مدى كفاية رأس المال لتغطية هذه المخاطر.

-قدرة البنك على تحقيق ربحية أو عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة. **(دراسة موسى مبارك أحلام ، 2004-2005ص41)**.

II-3 تقييم أداء البنوك التجارية

أ- مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية :

إستأثر موضوع تقييم الأداء بإهتمام واسع من لدى الكتاب و الباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها و الإدارية و المحاسبية و المالية و المصرفية كذلك ووردت مفاهيم عدة و مختلفة لعملية تقييم الأداء:

-فقد جاء مفهوم تقييم الأداء بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا و بيان الإنحرافات و أسبابها و طرق معالجتها علميا و عمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة و فاعلية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة و التخطيط و رفع كفاءة العاملين.

-و هناك من يرى بأن تقييم الأداء يعد وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر ،و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج تتحقق على النحو المرسوم ، و بأعلى درجة من الكفاءة و مقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا ،املا في إكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.

-و عليه تنبثق أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية في قدرة البنك على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها و الكشف عن الإنحرافات و إقتراح المعالجات اللازمة لها ، مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء و الإستمرار في العمل. **(دكتور نصر حمود مزنان فهد ، سنة2009 ،ص24)**

ب- مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية:

تتضمن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في:

الشكل (02-08) : مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

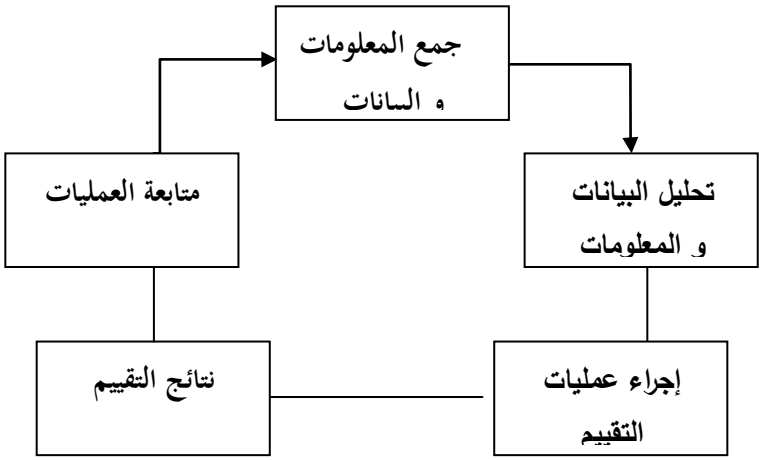

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على (بوزيرة فاطيمة ، 2015 ،ص56).

1. المرحلة الأولى:

مرحلة جمع البيانات و المعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم و تشمل هذه البيانات و الإحصاءات بيانات لعدة سنوات و لمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

2. المرحلة الثانية:

مرحلة تحليل البيانات و المعلومات الإحصائية و دراستها و بيان مدى وقتها و صلاحتيها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

3. المرحلة الثالثة

مرحلة إجراء عملية التقييم بإستخدام النسب أو المؤشرات بالإعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات و العمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

4. المرحلة الرابعة:

مرحلة تحليل نتائج التقييم و بيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري مع حصر و تحديد الإنحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الإنحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك

5. المرحلة الخامسة

مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات التي حدثت في نشاط البنك التجاري و توفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب و الإستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل **.(بوزبرة فاطيمة ، 2015 ،ص56)**

ت- مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية:

✓ **مؤشرات الربحية:**

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية ،إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة ،و ذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية و توسعها ،من خلال الدور الرائد و الأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء و على المنافسة ،و ضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن و المتعاملين مع النك التجاري.

و تتدرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

1-نسبة هامش الربح =(هامش الربح / إجمالي الموجودات)×100%

إذ أن :هامش الربح =الفوائد المحصلة –الفوائد المدفوعة

2-معدل العائد على حق الملكية =(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷حق الملكية)×100%

3-معدل العائد على إجمالي الموجودات =(صافي الربح بعد الضرائب ÷إجمالي الموجودات)×100%

4-نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات =(صافي الربح بعد الضرائب ÷إجمالي الإيرادات)×100%

5-نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية =(صافي الإيرادات التشغيلية ÷إجمالي الموجودات)×100%

إذ أن :صافي الإيرادات التشغيلية =الإيرادات التشغيلية -المصروفات التشغيلية

6-نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح =(الأرباح الموزعة على المساهمين ÷صافي الربح بعد بعد الضرائب)×100%

7-معدل العائد على الودائع =(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷إجمالي الودائع) ×100%

8-معدل العائد للسهم =(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷عدد الأسهم)×100%

9-معدل التوزيعات النقدية للسهم = (التوزيعات النقدية على المساهمين ÷عدد الأسهم)×100%

10-نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات =(إجمالي الإيرادات ÷إجمالي الموجودات)×100%%

11-معدل الأرباح القابلة للتوزيع على إجمالي الموجودات =(الأرباح القابلة للتوزيع ÷ إجمالي الموجودات)×100%

12-معدل العائد على رأس المال المدفوع =(صافي الربح بعد الضرائب ÷رأس المال المدفوع)×100%

13-معدل العائد على الموارد =(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷(إجمالي الودائع +حق الملكية))×100%

14-نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المشتحقة = (الفوائد المكتسبة ÷الفوائد المستحقة)×100%

15-نسبة ربحية العامل بالمصرف =(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷عدد العاملين الدائمين)×100%

✓ **مؤشرات السيولة**

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى ؛ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت ؛فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و تدفعهم لسحب ودائعهم مما يعرض المصرف للإفلاس.

و يتحقق جانب من السيولة لدى المصارف التجارية من خلال نسبة الإحتياطي القانوني التي يتعين على البنوك الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي من دون فائدة ،و ذلك بنسبة معينة من الودائع لديها ؛وفي الوقت نفسه تستخدم نسبة الإحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها المصرف المركزي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان المصرفي طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية العامة.

و هناك مؤشرات للسيولة عدة من أهمها:

1-نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات =(النقدية ÷إجمالي الموجودات)×100%

2-نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الإدخارية و الآجلة =(اجمالي الودائع الجارية ÷اجمالي الودائع الادخارية و الآجلة) ×100%

3-المعدل النقدي =(النقدية ÷إجمالي الودائع)×100%

4-النسبة السيولة القانونية =((النقدية +شبه النقدية)÷إجمالي الودائع)×100%

5-نسبة الإحتياطي القانوني =الأرصدة لدى المصرف المركزي ÷اجمالي الودائع)×100%

✓ **مؤشرات ملاءة راس المال:**

تراعي البنوك التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية إحتياجاتها من المعدات و التجهيزات و غيرها من الأصول الثابتة ،و كذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح ، و أيضا لمقابلة المخاطرالمتوقعة من استخدام الأموال ،اذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر ،و أهمها المخاطر الائتمانية اذ تؤدي الى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على القروض و السلفيات.

و يتكون راس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع و الإحتياطات و المخصصات و الأرباح المحتجزة و علاوة الإصدار ، و يتصف راس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع ، وهذا يؤدي الى ضعف هامش الأمان للمودعين ،لذلك فان الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما و ضروريا لدعم ثقة المودعين ،حتى يتمكن البنك من إجتذاب الودائع الكافية لتأمين إحتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم و متميز للبنك التجاري.

و تضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة من أهمها:

1-نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات =(حق الملكية ÷إجمالي الموجودات)×100%

2-نسبة حق الملكية الى إجمالي الودائع = (حق الملكية ÷إجمالي الموجودات)×100%

3-نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = (حق الملكية ÷إجمالي القروض) ×100%

4-خطر الإئتمان =(القروض المتأخرة عن السداد ÷ محفظة القروض)×100%

5-نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية =(حق الملكية ÷ إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية)×100%

✓ **مؤشرات توظيف الأموال:**

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياسة الإئتمانية للبنك ، و سياسة استخدام الأموال ، وتقيس هذه المؤشرات أداء البنك التجاري في استخدام الأموال المتاحة ،و إنتاجية العمالة ،و العائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

ومن اهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة ،مايلي:

1-معدل استثمار الودائع = (إجمالي الإستثمارات ÷ إجمالي الودائع) ×100%

2-نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = (إجمالي الإستثمارات ÷إجمالي الودائع) ×100%

3-نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات =(إجمالي الإيرادات ÷إجمالي الإستثمارات) ×100%

4-نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = (اجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات) ×100%

5-معدل العائد على الإستثمار من الأوراق المالية =(صافي العائد المحصل من الأوراق المالية ÷إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية) ×100%

6-معدل التوظيف الموارد =(إجمالي الاستثمارات ÷(إجمالي الودائع +حق الملكية))×100%

7-معدل إقراض الموارد =(القروض و السلفيات ÷ (إجمالي الودائع +حق الملكية))×100%

8-معدل العائد على إجمالي محفظة القروض = (الفوائد المحصلة من القروض ÷ إجمالي القروض) ×100%

9-معدل مساهمة المصرف التجاري في المصارف و شركات التابعة = (القيمة الإسمية للأسهم في مصارف و شركات التابعة ÷(رأس المال + الإحتياطات))×100%.(**دكتور نصر حمود مزنان فهد ، 2009 ،ص 58**)

II-4 العوامل المؤثرة في إختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك التجارية

في البنوك التجارية أن إختيار نظام سليم و متكامل لتقييم الأداء في البنوك التجارية يتاثر بثلاث مجموعات من العوامل ، و هذه العوامل هي:

1-العوامل الداخلية :

إذ تمارس البنوك التجارية نشاطا إقتصاديا متميزا يتمثل في تجميع الأموال من مصادر إدخارها المختلفة و ذلك على وفق أساليب و قواعد و أصول معينة في تجميع الأموال و توزيعها . و تقوم هذه البنوك على قاعدة أساسية هي أن البنوك لاتمتلك تلك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة عليها.

و يتوقف نجاح البنك التجاري في تحقيق أغراضه و أهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله و إستخدامها ، أو بمعنى اخر المواءمة بين أمواله و استخدامها ، حتى يتحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة.

لذلك فإن إختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية يتطلب الأخد بنظر طبيعة العوامل الداخلية للبنك التجاري و إنعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء في البنك.

2-العوامل التاريخية:

يقتضي توفير نظام متكامل و سليم لتقييم أداء البنوك التجارية أن يؤخذ في الإعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك ، لتوضيح مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي ، و يرتبط بذلك ما صدر من تشريعات و قررات كان لها أثر ملموس على أنشطتها و أحجامها و مجالات أعمالها المصرفية.

3-العوامل الاقتصادية:

يتأثر أداء البنوك التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها ، ماهية طبيعة الجهاز المصرفي و دوره في خطط التنمية الاقتصادية ، و الهيكل السائد لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة ، و تعريفه أسعار الخدمات المصرفية المقررة ، و الإمكانات المتاحة لمنح الإئتمان ، و الإتجاهات و الأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء البنوك التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع البنوك الأجنبية.

و بذلك تتحدد شرائط قيام نظام متكامل و سليم لتقييم أداء البنوك التجارية يرتكز على نسب أو مؤشرات مختارة بدقة و موضوعية بالعوامل الثلاثة أعلاه ، بما يضمن اجراء تقييم موضوعي مستند إلى الأسلوب العلمي المحقق للأهداف بكافة مستوياتها لغرض الحكم على مدى نجاح أداء البنك التجاري أو إخفاقه و بيان أوجه الخلل أو القصور في أدائها ، إن وجدت ، و إبراز الخيارات الموضوعية السليمة و العلمية لمجابهة أوجه الخلل تلك بما يضمن تحقيق أداء سليم للبنك التجاري. (**دكتور نصر حمود مزنان فهد، 2009**،ص38)

III– الرقابة على أداء البنوك التجارية

تمهيد

مع تزايد المنافسة المحلية و العالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر و في ظل تصاعد تلك المخاطر البنكية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجتها و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية بالتقليل من المخاطر

III–1 نشأة لجنة بازل و أهم المخاطر المصرفية

أ– نشأة لجنة بازل

تم تشكيل لجنة بازل تحتى مسمى (لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية) و لقد تكونت هذه اللجنة من مجموعة العشرة و هي (بلجيكا ، كندا فرنسا ، ألمانيا الإتحادية ، إيطاليا ،اليابان ، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، سوسرا ، لوكسمبورغ)

و لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند الى أي اتفاقية دولية و انما انشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك و لذلك فان قرارات هذه اللجنة لا تتمتع باي قانونية او الزامية

تتضمن قرارات بازل وضع المبادىء و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادىء و المعايير و الاستفادة منها كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية فضلا عن بعض الدول الى ربط مساعدتها للدول الاخرى بمدى احترامها لهذه القواعد الدولية ، و تتضمن برامج الاصلاح المالي للصندوق و البنك الدولين شروطا بالزام الدول باتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد و معايير الادارة السليمة فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الازام الادبي و الذي يصاحبه في معظم الاحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها . (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية(**دريد كامل آل شبيب ، 2012 ط2018 ص 306**)

خلال فترة السبعينات القرن الماضي 1974 و بسبب انهيار بعض البنوك ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية و مخاطر الاحلال و ازدادت المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق و أدى الى افلاس و انهيار البنوك الكبيرة ، مما دفع بالسلطات للتدخل للإنقاذ بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الإستحقاق بين الموجودات و المطلوبات و ثبات سعر الفائدة على قروضه مداها ، خاصة مع الارتفاع الشديد في اسعار الفائدة على الدولار عام 1980 و التي بلغت 20% و في ظل هذه

المعطيات بدأ التفكير في آليات لمواجهة تلك المخاطر و إيجاد فكر مسترك بين البنوك المركزية في دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية

و عليه تشكلت لجة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال بسويسرا و ذلك على ضوء :

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث .
- ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها .
- تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك.
- المنافسة القوية بين البنوك العالمية.
- التطورات الاقتصادية (تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية)
- التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية.(**دريد كامل آل شبيب ط 2012 ط2018 ص 306 ص307**).

ب-أهم المخاطر المصرفية

يرتبط النشاط البنكي لمجموعة من المخاطر تتجسد فيما يلي:

الشكل (02-09): المخاطر المصرفية

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على (سمير مهدي ، سنة 2018 ، ص42-63)، (اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، 2016 ص94).

1-المخاطر المالية:

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك،تتمثل فيما يلي:

1-1 المخاطر الإئتمانية

يعد التوسع الإئتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك كونه يدر عوائد كثيرة و يعرضها لمخاطر في نفس الوقت حيث تتعد مصادر المخاطر الإئتمانيةو تتسع لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الإئتمان و المرتبطة به ، إضافة إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الإئتمان.

و هناك عدة عوامل تساهم في تحقيق المخاطر الإئتمانية :

-عدم الوفاء الجهة المقابلة و عجز مصدر السند على تسديد تعهدات و إلتزامات أصحاب السندات
-ضعف نظم العمل الداخلية و الإجراءات الرقابية
-تغيرات الأوضاع الاقتصادية كالركود او الكساد و تغيرات حركة السوق
-عدم إلتزام المقترض باخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض
-عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض و المقترض
-عدم وجود سياسة إئتمانية رشيدة
-خطر القرض من العمليات التجارية ....الخ .(**سمير مهدي ، سنة 2018 ، ص42**)

2- مخاطر السوق :

يعرف خطر السوق بأنه خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات غير المتوقعة لأسعار و معدلات السوق ،و يعتبر ذو علاقة وثيقة بمخاطرة السيولة و مخاطر القرض (العجز عن السداد) ،يمكن أن يؤدي إلى التغير في أسعار السوق(فقد يؤثر على أسعار المستندات و مشتقات القروض) .

و عرفت IFSB (مجلس الخدمات المالية الإسلامية) خطر السوق بأنه خطر الخسارة في بنود الميزانية و بنود خارج الميزانية للبنك الناتجة عن تغيرات أسعار السوق وتتضمن هذه المخاطر :

-مخاطر سعر الفائدة :

تعرف بأنها التقلب في عوائد أو قيم الوسائل المالية المملوكة نتيجة التغيرات غير المتوقعة في معدلات الفائدة إما بالإرتفاع أو الإنخفاض و تعتبر إعادة التسعير غير متطابقة للأصول و الخصوم من أهم مصادر خطر سعر الفائدة و يظهر الخطر بإختلاف فوائد المحصلة من التوظيفات و تكلفة الموارد ، أي عندما تكون تكلفة الأسعار المدينة اعلى من الأسعار الدائنة.

-مخاطر الصرف:

يعرف خطر الصرف بأنه خطر تأثر أداء المؤسسات المالية بتغيرات سعر الصرف ، أي عندما تكون قيمة السوق لوضعية معينة ذات حساسية للتغيرات في أسعار الصرف هذا في حالة الأصول و الخصوم المالية بإضافة الى عقود المشتقات القيمة بالعملة الأجنبية قيمتها تعتمد على سعر الصرف.

-مخاطر التسعير :

و تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول و يوجه خاص محفظة الإستثمارات المالية ، و هناك عدة عوامل تؤثر في مخاطر التسعير كالظروف الاقتصادية المحلية و مناخ الأعمال السائد بالسوق و تشمل بالسوق و تشمل:

-**مخاطر سعر الأسهم** : ينتج عن حساسية قيمة الأسهم لأداء سوق الأسهم (المشتقات المستقبليات ...الخ)
-**مخاطر أسعار السلع** :التغير في أسعار السلع (المبيعات ،المشتريات الحاضرة و الآجلة ،المبادلات خيارات السلع ...) .(**سمير مهدي ، سنة 2018 ، ص43**).

2-مخاطر السيولة :

تعني سيولة الأصل إمكانية تحويله إلى نقود حاضرة مساوية لقيمة الأصل ،ويعرف خطر السيولة على أنه عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزامات البنك في تواريخ إستحقاقها و الحصول على النقود من المقترضين أو بيع الأصول ، أي عدم القدرة على تمويل محفظة الأصول بمعدلات ملائمة و سبيل أصولها بأسعار معقولة.(**اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، 2016 ص94)**

4 -المخاطر التشغيلية:

هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الإختلال الوظيفي في نظم المعلومات و نظم رفع التقارير و في قواعد رصد المخاطر الداخلية ، فهو خطأ مرتبط بالعنصر البشري و ليس له علاقة مباشرة مع ظروف الأسواق المالية ،و عرف رسميا من قبل لجنة بازل (2001)كخطر الخسائر الناتجة عن الإجراءات الداخلية غير الملائمة أو غير المطبقة أو لأحداث خارجية ، و يشمل هذا النوع المخاطر التالية:

الاحتيال المالي و الاختلاس ،الجرائم الإلكترونية .

5- المخاطر المهنية : كأعمال و المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية.

6 -المخاطر القانونية : الناتجة عن عدم توفر رأي قانوني سليم أو كفاية المستندات القانونية أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي و التشريعات و الأوامر الرقابية التي تحكم الإلتزام بالعقود و الصفقات ، و قد تكون خارجية مثل ضوابط الرقابية أو الداخلية كعدم الإلتزام بالضوابط و القوانين ، وقد إعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل بينم االمخاطر الرقابية تنشأ من التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعني .

❖ إضافة إلى هذه المخاطر هناك مخاطر أخرى يتعرض لها البنك .

- ✓ **مخاطر إستراتيجية** : الناتجة عن غياب استراتيجية مناسبة للبنك.
- ✓ **مخاطر السمعة** : عند توفر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدمات بنكية وفق معايير الأمان و السرية و الدقة مع الاستمرارية و الاستجابة الفورية لاحتياجات و متطلبات الزبائن
- ✓ **مخاطر البلد** : يعرف خطر البلد بأنه خطر عدم الدفع (تأجيل الديون المستحقة نتيجة أزمة مالية إقتصادية ، عدم الإقرار ببعض الديون الخارجية..) الناتج عنسلةك الدول المدينة التي قد تحجم عن دفع مستحقات ديونها أو عدم قدرة المقترض المقيم في بلد آخر على دفع مستحقاته نتيجة أومة إقتصادية.

(د.سمير مهدي سنة 2018 ، ص 46 ،47)

III-2 إتفاقية بازل I

بعد سلسلة من الجهود و الإجتماعات قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال و ذلك بعد سبتمبر 1988 و تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها و بطريقة مرجحة و قد قدرت هذه النسبة ب 8 % و أوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة إبتداءا من نهاية 1992 ليتم بعد ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال 3 سنوات بدءا من 1990

و كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات cooke لذلك سميت بنسبة بال أو كوك **(د.سمير مهدي ، 2018 ص 63)**

أ- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب المهمة، تتمثل في الآتي:

أولا :التركيز على مخاطر الائتمانية : حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس آخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالايضافة الى مراعاة مخاطر الدول و لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية .

ثانيا :تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: : حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينهاأو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات و ذلك لانه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال

ثالثا :تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية : قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين الأولى متدنية المخاطر و تضم مجموعتين فرعتين :

المجموعة الأولى :وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مجموعتين فرعيتين هما:

1- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية يضاف إلى ذلك دولتين هما سويسرا و ا لمملكة العربية السعودية **(دريد كامل آل شبيب ، ط 2012ط2016 ص 310)**

2-الدول التي قامت بعقد الترتيبات الإقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي :أستراليا، النمسا، الدنمارك فلندا، أيلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، ، اليونان و تركيا.

.و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال 1994 و ذلك بإستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي

المجموعة الثانية :وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى

رابعا :وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات :إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى و من هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال ى خصم خمسة أوزان : هي صفر / 10%، 20% ، 50%، 100%، و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض الأوزان و الاهم أن اعطاء وزن مخاطر لاصل ما لا يعني انه اصل

مشكوك في تحصيله بذات الدرجة و انما هو اسلوب ترجيحي للتفرقة بين اصل و اخرحسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة . .(**د سليمان ناصر ، 2006ص 289ص290)**

الجدول(02-01): أوزان المخاطر للأصول حسب لجنة بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصل
صفر	▪ النقدية+المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية و المطلوبات*بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدانOECD
من % 10 إلى% 50	▪ المطلوبات من هيئات القطاع المحلية (حسبما يتقرر محليا)
% 20	▪ المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية في الطريق
50%	▪ قروض مضمونة برهنات عقارية ويشغلها ملاكها
% 100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية+مطلوبات من قطاع خاص+مطلوبات من خارج منظمةOECD ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية+مساهمات في شركات أخرى+جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : د سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير خاصة)دراسات محاسبية و مالية المجلد 06 العدد 06 جامعة سطيف 01 ، الجزائر 2006ص 289

-تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للإلتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للإلتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول(02-02): معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية)
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
%100	بنود مثيلة للقروض(الضمانات العامة للقروض).

المصدر : د سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير خاصة)دراسات محاسبية و مالية المجلد 06 العدد 06 جامعة سطيف 01 ، الجزائر 2006ص 289

خامسا : مكونات رأس المال المصرفي (حسب متطلبات توصيات لجنة بازل) :

يتم تحديد كفاية رأي المال وفقا لمايلي :

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالاخطار الناتجة عن انشطته المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك او خارج ميزانيته
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :

✓ **رأس المال الأ ساسي :** و يتكون من حقوق المساهمين +الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية + الارباح غير الموزعة و المحتجزة .

و عند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة + الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات التابعة في رؤوس أموال البنوك

✓ **رأس المال المساند أو التكميلي :** حيث يشتمل على احتياطات غير معلنة +احتياطات اعادة تقييم الأصول+ احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين +الأوراق المالية (الاسهم و السندات التي تتحول الى اسهم بعد فترة)

و يجب إحترام الشروط الآتية في رأس المال :

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين و تدخل ضمن هذا الإيطار عن 50% من رأس المال الأساسي
- ان لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2%مرحليا ثم تحدد ب1,25%من الاصول

والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.

- تخضع إحتياطات إعادة التقييم للأصول إلى إعتبارات معينة (خصم بنسبة 55%لاحتمال حصول هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول) و كذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها قبل حقوق المودعين و بعد حقوق المساهمين
- يشترط لقبول أيه إحتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن يكون موافقا عليها و و معتمدة من خلال السلطات الرقابية ، و أن تكون من خلال حساب الأرباح و الخسائر ، و أن لا يكون لها صفة المخصص ، و بعد الدول لا تسمح بها .(**د سليمان ناصر ، 2006ص 289ص290)**

و بهذا يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجمة بازل كما يلي :

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع التعهدات و الإلتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} > 8\%$$

ب- تعديلات إتفاقية بازل الأولى :

تمثلت التعديلات التي أدخل على بازل الأولى فيمايلي :

1-اقترحت اللجنة في عام 1993 ، إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس مال ليغطي مخاطر السوق، وبمقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة إلى رأسمال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين، وتشتمل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

2-وافقت لجنة بازل في أفريل 1995 ، على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة.

3- الهدف من استحداث هذا التعديل في إنفاق رأسمال هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار (السوق)التي تتعرض لها البنوك.

4-وأخيرا أصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأسمال لمواجهة المخاطر السوقية، وفق هذا التعديل تصبح العلاقة المحددة لكفاية رأسمال كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول مرجحة بأوزان مخاطرة +مقياس المخاطرة السوقي} \times 12.5} > 8\%$$

5-وفي سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كافة رأسمال يحل محل اتفاقية 1988 ، وأدخلت فيه معايير جديد تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل في سنة 2001 ، تقدمت بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد بمعدل كفاية رأسمال كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية 2001 ولكن نظرا لكثرت الردود والملاحظات تأخر إصداره إلى سنة 2004 وهو الذي عرف باتفاقية بازلII **(شرفي آسية ، عامر كمال ،جوان 2019ص 458)**

III-3 اتفاقية بازل II

أفرز التطبيق العملي لمعيار كفاية رأس المال (بازل الأولى) عدة عيوب و نقاط ضعف دفعت إلى قيام لجنة بالتقدم بمعيار جديد للملاءة(بازل **II**) و من بين نقاط الضعف :

-أعطت بازل الأولى وزنا ترجيحيا لالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك 100%باستثناء القروض البنكية و قد نشأ عن ذلك أمرين مهمين :

أولهما : عدم التمييز بين االبنوك وفقا لدرجة مخاطرتها -عدم حساسية الكافية للمخاطر -فالتزامات القطاع الخاص تختلف بشكل كبير ضمن البنك الواحد و بين البنوك ،فمثلا إلتزامات القطاع الخاص تختلف درجة مخاطرها بين البنوك حسب السياسة الإئتمانية وطبيعة مكوناتها ،و ضمن البنك الواحد حسب القطاع و الظروف الاقتصادية ....الخ .

و ثانيهما : قيام العديد من البنوك بنقل الموجودات ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الامر الذي نشأ عنه ارتفاع درجة مخاطر الجزء المتبقي من محفظة موجودات البنك

-لم يأخذ المعيار الحالي لكفاية رأس المال (بازل 1) بعين الإعتبار أحد أهم مخاطر التي تواجه البنوك و هي المخاطر التشغيلية ، خاصة مع تزايد أهميتها بسبب التطور التكنولوجي الكبير و التعقيد في طبيعة و حجم الخدمات كما أنها لم تتضمن قياس مخاطر الدول ، و لم تتضمن أي تحفيزات لتحسين تقنيات إدارة المخاطر ،.

- إهمال بعض أوجه المخاطر كمخاطر السوق خصوصا في ظل تنامي التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية .

- الخطر مرتبط بالعميل و ليس بالدولة ،كما أنها أعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول .

لهذا فقد أصدرت اللجنة إتفاقية خاصة لإحتساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة 1996 و هي مطروحة منذ 1998 ، و في جوان 1999 تقدمت اللجنة بمعيار جديد لكفاية رأس المال يهدف لتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنك و تطوير أساليب قياسها، وفي جانفي 2001تقدمت اللجنة بمقترحات أكثر تحديدا و تفصيلا حول الاطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية و طلبت إرسال التعليقات عليها من الهيئات و المختصين قبل نهاية عام 2001 غير أن العدد الكبير من الملاحظات والردود جعلها تؤجل موعد دخول التنفيذ الفعلي لهذا الاتفاق حتى سنة 2003 ، مع فترة إنتقالية تمتد على 3 سنوات حتى 2006 **(د سمير مهدي 2018 ص66ص67ص68)**

و يتضمن المعيار الجديد ثلاثة أركان و هي :

-قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

-مراجعة السلطات الرقابية

-مراقبة السوق أو إنضباط السوق

الدعامة الأولى : الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال: تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8%من مجمل الموجوداتالموزونة بالمخاطر وقد تضمنت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كماحددت سبل معالجتها بالطرق الضرورية حسب الحاجة وهو ما يظهره الشكل الموالي:(**د يوسيف بوعيشاوي ، فطيمة عليش 2019ص83)**

الشكل (02-10): الحد الادنى لمتطلبات رأس المال

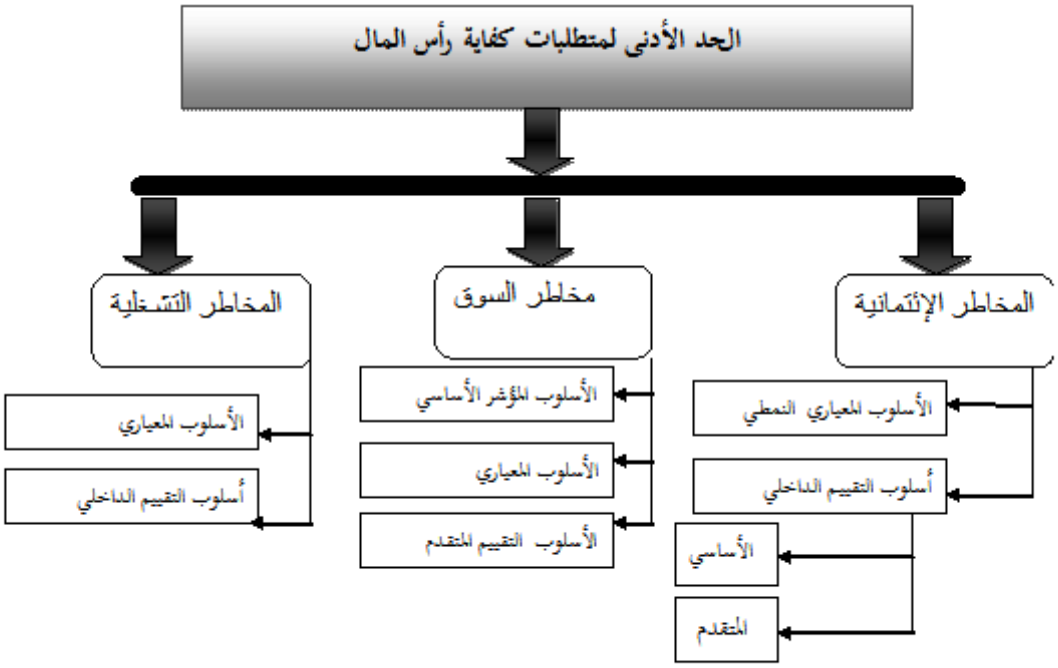

المصدر : د .يوسيف بوعيشاوي ، فطيمة عليش إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1 ، 3،2 ،مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد :20، العدد :01، 2019 جامعة المدية –الجزائر3 ص 84

ب – الدعامة الثانية : مراجعة السلطات الرقابية

تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام المصارف بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه وحجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها المصارف ومع الاستراتجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر وتعتمد المراجعة الرقابية على أربعة معايير:

المعايير الدنيا :وفقا لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين لحث المصارف على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار رأس المال في ضوء أوضاع المصارف وأدائه أو نتائج أعمالها، وكذا الأزمات المحتملة وانعكاس التقلبات الاقتصادية على نشاط المصارف؛

-**التقييم الداخلي** :يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقييم ملاءة رأس المال والاحتياطات في ضوء المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتي يجب تعريفها وتحليلها ووضع إجراءات لمواجهتها؛

-**الإشراف والتقييم** : حيث يخول ذلك للسلطة الإشرافية حق مراجعة وتقييم كفاية رأس المال باستخدام عدد من المعايير مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة وتحديد الاتجاهات الاستراتجية للإدارة العليا فيما يتعلق بهيكل رأس المال وكيفية تطويره

-**تدخل السوق (التدخل الرقابي)** :(عملا على ت وفير آلية للتنبؤ بالأزمات التي قد تتعرض لها المصارف، يقع على عاتق السلطات الرقابية تبني الأساليب المناسبة للتدخل في السوق المصرفي عندما تقتضي الضرورة ذلك من خلال التدخل المبكر بإجراءات وقائية من الأزمات المفترضة

ج - الدعامة الثالثة : مراقبة السوق أو إنضباط السوق

تتضمن هذه الدعامة تحفيز البنوك على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وعليه فإن انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي ويتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة في تقويتها الملائم والتي تمكن إدارة البنك من إجراء التقنيات الصحيحة للمخاطرة، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن حجم رأسمالها ونوعية وهيكل المخاطر والسياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم الموجودات والمطلوبات وتكوين المخصصات، وأيضا استراتيجية البنوك للتعامل مع المخاطر ونظمها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب (**د يوسيف بوعيشاوي ، فطيمة عليش 2019 ص 85،ص86)**

III-4 اتفاقية بازل III

تعتبر اتفاقية بازل 3 المراجعة الثانية لاتفاقية بازل الأولى منذ 1988 و تعتبر النطاق التنظيمي العالمي للبنوك و المؤسسات المالية ، و هي الوثيقة الاستشارية لتقوية مرونة القطاع البنكي التي صدرت في 17 ديسمبر 2009 من قبل لجنة بازل للاشراف البنكي BCBS و بنك التسويات الدولي BIS و امتداد و مراجعة للوثيقة الأولى تعزيز بازل 2 المنشورة في جويلية 2009 هدف من هاتين الوثيقتين هو تحسين قدرة النظام البنكي على إمتصاص الصدمات المالية و الاقتصادية مهما كان مصدرها . **(د.سمير مهدي 2018 ص (70)**

أ- نشأة بازل 3 :

بعد فشل اتفاقية بازل الثانية من حماية النظام المصرفي من الانهيارات وإفلاس البنوك خاصة عقب الأزمة العلمية لسنة 2008 أزمة الرهن العقاري، قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقيتها الثانية لتعديلها وتحسينها لتخرج في الأخير باتفاقية بازل الثالثة كمقترحات أولية في ديسمبر 2009 ثم صدرت كصيغة نهائية عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها وذلك في مقر اللجنة بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 ديسمبر 2010 وبعد

المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العامة الكورية الجنوبية(**شرفي آسية ، عامر كمال 2019ص 460)**

يمكن إيجاز أهم أسباب الأزمة المالية المعاصرة في النقاط التالية :

–نقص رؤوس الأموال الملائمة كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر المستوى الكافي من الأموال لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي والمقصود بها من الشريحة الأولىبالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك.

–عدم كفاية شفافية السوق بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر.

–إهمال بعض أنواع المخاطر رغم أن اتفاقية بازل الثانية قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها المخاطر الكبرى المتعلقة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة.

–نقص سيولة البنوك لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الايفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم.

–المبالغة في عمليات التوريق المعقدة حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات أ رس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل المى ا زنية إلى خارجها.

–الإفراط في المديونية لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها وقد ت ا رفق ذلك مع تآكل تد ريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال(**شرفي آسية ، عامر كمال ، 2019ص 461)**

ب– محاور اتفاقية بازل 3:

– **المحور الأول :** ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال الغير المشروطة بعوائد وغير المقّيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. **(أ مالك الأخضر ، أ بعلة الطاهر ص 311)**

أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأي المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة .

– **المحور الثاني** :تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين و من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

– **المحور الثالث** : تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، و تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعاييرالخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

–**المحور الرابع** : يهدف المحور الرابع إلى الحلول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقتراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

– **المحور الخامس** : يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية فهو لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.(أ **مالك الأخضر** ، أ **بعلة الطاهر** ، **ص 311 ص312**)

IV– النظام الرقابي البنكي في الجزائر

IV–1 النظام المصرفي الجزائري

تمهيد

نظرا لأهمية الجهاز المصرفي و الدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني سعت البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات و الحفاظ على إستقرار النظام المصرفي حيث شرعت بعد الإستقلال لتطبيقها جملة من الإصلاحات حيث كان كل إصلاح يقوم به ينعكس على نظامها من حيث التنظيم و الأداء و يتطلب هذا الأمر تقوية أساليب الرقابة ووضع أجهزة خاصة بها.

أ–تعريف النظام المصرفي:

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما و هو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان و هو يشمل الجهاز المصرفي و المنشات المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي.

-إن تدخل السلطات العامة مهما كان نوعه و أهدافه يتجلى تاريخيا في إنشاء نظام نقدي وطني" بالنظام نقصد مجموع الهيئات و المنشات التي تشارك في إدارة النقود يعرف النظام النقدي بمجموع الأحكام القانونية و التنظيمية و حتى التقليدية هدفها هو تحديد من جهة شروط خلق و تداول النقود و من جهة أخرى شروط عمل الهيئات التي تخلق و تضمن تداول النقود" .**(بوزبرة فاطمة ، 2015-2016 ، ص63)**

ب- لمحة تاريخية عن نظام المصرفي الجزائري:

نشأ النظام المصرفي في الجزائر و ترعرع كإمتداد و كظل للنظام الفرنسي و كانت وظيفته خدمة الاقتصاد الوطني ،و هذا النظام كان بمثابة إمتياز للجزائر لم تخص به المستعمرات الأخرى ،و رغم كل علله فالمؤسسات المالية تميزت بوجود شبكة بنوك هي أكثر تطورا من أية مستعمرات فرنسية أخرى بل هناك بنك إصدار ،أيضا دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة ،و بجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع البنوك الفرنسية خاصة وعامة و مختلطة و خلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية.

ورثت الجزائر عن إستقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للنظام الأجنبي و هو قائم على أساس الاقتصاد الليبرالي ، و بعد خروج فرنسا من الجزائر حدثت بعض التغيرات في النظام البنكي نذكر من بينها ما يلي:

تغيرات مالية : تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين

تغيرات سياسية و اقتصادية :تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة و التطلع لبناء اشتراكية و الإنفتاح على العالم الخارجي.

تغيرات إجرائية و إدارية : تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسير البنوك.

تغيرات قضائية : تمثلت في تغير مقرات المصارف و توقفها.**(بومدين حنان ،هنون أسماء 2015-2016،ص09)**

IV-2 تطور الجهاز المصرفي الجزائري :

أولا : تكوين النظام المصرفي (1962 – 1985)

أ- مرحلة الإنطلاق :

تمثلت في استرجاع رموز السيادة الوطنية ، بانشاء بنك الاصدار النقدي و هو البنك المركزي الجزائري و العملة الوطنية و هي الدينار الجزائري كما أن التوجيهات الأساسية كانت تتعلق بالسياسة المصرفية و عليه كان لابد من خلق مؤسسات للودائع و القروض من شأنها أن توفر و تضمن للمؤسسات الإشتراكية الزراعية و الصناعية سهولة الحصول على الأموال دون أن يشكل ذلك عائقا على ملاءتها في السيولة المالية.

-خلق المؤسسات المصرفية هو ما تحقق من خلال انشاء البنك المركزي الجزائري ، بنك الإصدار و صندوقين يلعبان دور الوساطو المالية هما : الصندوق الوطني للتنمية و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط

1 -إنشاء البنك المركزي :

أنشأ بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13-12-1962 حيث أسندت له وظيفة إصدار النقود و تحديد معدل الخصم و كيفات استعماله ، و يعد البنك المركزي بنك البنوك مما يجعله مسؤولا عن السياسة النقدية و السياسة الاقراضية ، و هو أيضا بنك الحكومة و يحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات لها بواسطة اعطاء تسبسقات للخزينة و اعادة الخصم سندات مكفولة من طرفها . **(أ مالك الأخضر ، أ بعلة الطاهر 2017، ص 300)**

2-الصندوق الجزائري للتنمية CAD :

تأسس هذا الصندوق بموجب القانون 63/ 165 الصادر في 7 ماي 1963 في شكل مرسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1971 و قد ورثت أربع مؤسسات للإئتمان متوسط الأجل و مؤسسة للإئتمان طويل الأجل و هي كالآتي :

- القرض العقاري
- القرض الوطني
- صندوق الودائع و الارتهان
- صندوق صفقات الدولة
- صندوق تجهيز و تنمية الجزائر

3-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط :

تأسس هذا الصندوق في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64 و تشمل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد أما في مجال القرض فإنه يمول ثلاثة أنواع من العمليات "تمويل البناء ، الجماعات المحلية ، و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية ، و ابتداءا من عام 1971 تم تكريسه كبنك وطني للسكن . **(أ مالك الأخضر ، أ بعلة الطاهر 2017، ص 301)**

ب-مرحلة التأميمات 1966- 1967 :

1- البنك الوطني BNA:

في سنة 1966 تأسس البنك الوطني بيضع حد للاحتكار القانوني فيما يتعلق بدع العمليات البنكية في القطاع العام الفلاحي و الصناعي و التجاري و كذا النشاطات البنكية الخارجية منها : بنك باريس و هولندا BPPB و بنك الوطني للقرض الصناعي الإفريقي BNCH و القرض العقاري الجزائري و التونسي CFAT و القرض الصناعي و اتجاري CIC

2- البنك الوطني الجزائري :

تأسس في شهر ديسمبر 1966 بموجب الأمر رقم 366/66 الصادر بتاريخ 1966/12/29 حتمية لتأميم قطاع البنوك في الجزائر برأس مال قدره 15 مليون دج .

انطلاقا من الشبكات الموروثة من البنوك الشعبية في عقد الاستقلال مثل :

البنك الشعبي الصناعي للجزائر BPCIA

البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران BPCIO

البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة BPCIA

البنك الشعبي تجاري للجزائر العاصمة BPCIA

3- البنك الخارجي الجزائري BEA :

تأسس البنك الخارجي في 01/ 1967/10 بموجب الأمر 204/67 و بهذا هو ثالث و آخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبقا لقرارات تأميم القطاع البنكي قد تم إنشاؤه على أنقاض خمس بنوك أجنبية :

القرض اليوناني ، الشركات العامة ، البنك الصناعي الجزائري و حوض الموتسط و بنك باركليز

و يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية و على هذا الاساس يمكنه جمع الودائع الجارية و من جانب الاقراض يتكفل لتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد كما يوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم لهم **(دراسة موسى مبارك أحلام ،2005،2004 ص317)**

ج- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية :

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في بداية الثمانينات اعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري و انبتق عنها بنكان تجاريان عموميا هما على التوالي :

1- **بنك الفلاحة و التنمنية الريفية BADR:**

تأسس هذا البنك بتاريخ 13-03-1982 في اطار اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي أظهر عنه عدم قدرته على تلبية احتياجات تمويل النظام و الري و الصيد البحري و كل الانشطة التي تهدف الى تطوير القطاع الريفي و الانتاج الغذائي الزراعي و الحيواني على المستوى الوطني

2- **بنك التنمية المحلية BDL:** تأسس هذا البنك بموجب القانون 85-85 المؤرخ في تاريخ 30-04-1985 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري في إيطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي و المحلي ، و تتمثل أهم وظائفه في

- تمويل عمليات الإستثمار الإنتاجي التي تبادر بها الجماعات المحلية
- تمويل المؤسسات العمومية المحلية
- تمويل عمليات القروض على الرهن **(دراسة إيمان باديس 2011-2012 ص105)**

ثانيا : مرحلة الإصلاحات المصرفية (1986-1990)

سنتطرق الإصلاحات التي مست النظام المصرفي عبر فترات زمنية مختلفة:

أ-الإصلاحات المصرفية لسنة 1986:

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لإنخفاض أسعار البترول و نقص المداخل ،أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي و المؤسسة العمومية ،ترجع

لوجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عن التمويل و غياب سياسة تأطير القروض و عدم وجود سوق نقدية و سوق مالية.

وفق قانون 86-12 المؤرخ بتاريخ 1986/08/19 بنسبة لقانون البنوك و القرض فإن الدولة أرادت إعطاء دورا اكثر أهمية للبنوك الثانوية ،و هذا بالقيام ببعض التغيرات على مستوى الهياكل الإستشارية و المتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض و لجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض و الجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشئة سنة 1971 ، فقد ألزم من المصارف بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها و متابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية و بالتالي اتخاد كل التدابير الضرورية لتقليل من المخاطر عدم رد القروض المصرفية

جاء المخطط الوطني للقرض في القانون 12/86 المؤرخ في 19 سبتمبر 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض ليشكل النظام المصرفي داخل هذا القانون ،أداة تطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد و ترقية الادخار و التمويل الاقتصادي.

-يعتبر المخطط الوطني للقرض عبارة عن ترجمة فعلية للوسائل و الأهداف التنموية التي سطرتها الحكومة في المجال المالي ليحدد في ايطار المخطط الوطني للتنمية الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد و العمل، تم إعداد مخطط القرض الوطني وفق ثلاث مراحل أساسية:

-جمع المعلومات من المؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل مؤسسات القرض لكي تقدم للبنك المركزي الذي يدرسها و يقدمها للوزارات المعنية.

-تحديد التوازنات الكلية بناء على ما سبق يعد مجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة مخطط القرض الوطني بالتوافق هع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية.

-و أخيرا تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي الجزائري.

ب-الإصلاحات المصرفية لسنة 1988:

نظرا لنقائص و العيوب المتعلقة بقانون 1986 إتضح أنه غير ملائم للوضعية الاقتصادية ، ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي التي قامت بها السلطات الجزائرية و خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في سنة 1988 و لذا تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 و الذي نادى بإستقلالية البنوك و المؤسسات المالية و ضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الاتي:

-إعطاء الاستقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجيد للإقتصاد و المؤسسات

-إعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي ، وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية و المردودية.

-يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوطين المالي لنسبة من أصولها المالية و شراء أسهم بسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

-يمكن لمؤسسات القرض ان تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل كما يمكن أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

-و بما أن الجزائر مقبلة على الإستقبال الى إقتصاد السوق ، فإن هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور و فعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة لذلك واصلت الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية و المالية ، و تجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989 بهدف زيادة فعالية نشاطها و رفع مرد وديتها كما تم اتخاد قرار في سنة 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل الاقتصادية ، بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الإستثمارات في البنية التحتية و القطاعات الإستيراتجية فقط. و خلال فترة 1988-1987 اتخدت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة ، و كان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي و السماح للمؤسسات المالية بأن تتعامل في مجالات مختلفة.

ت-الإصلاحات المصرفية بعد لسنة 1990:

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق النقد و القرض إستقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواءشروط تعين مسيرته و شروط ممارسة وظائفهم ، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له و مجلس النقد و القرض و مراقبون بتولي شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي ، يعين المحافظ بمرسوم يصدره من رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات و يعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات و لا تجدد مدة ولايتهم الا مرة واحدة و لايمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح ، إن إستقرار مدة الولاية و إمتدادا أجالها و عدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك ضمانا قانونيا للإستمرارية.

- يتضمن مجلس النقد و القرض الذي يتراسه المحافظ ، نواب المحافظ الثلاثة و ثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم و كفاءتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية و يفترض أن يخلق هذا التعاون أحسن الظروف للإنسجام بين السياسة النقدية و المالية و المكونات الأخرى للسياسة الاقتصادية.

-يعمل مجلس النقد و القرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر و هو يمتلك عندئد الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة و يتم في هذه الحالة إشراك المراقبين أشغال مجلس الإدارة و لهم الحق الإدلاء بالرأي بإعتبار صوتهم إستشاريكما يتصرف مجلس النقد والقرض تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي و في إطار هذه المهام فإن البنك المركزي ملزم بخلق و تثبيت أحسن الظروف في ميدان القرض و الصرف قصد تحقيق تطور منتظم للإقتصاد الوطني ، كما أنه ملزم بموجب القانون بالعمل على الإستقرار الداخلي و الخارجي للعملة الوطنية.

-تقوم الحكومة بإستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد ، كما يمكن لبنك الجزائر إقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات على وضعية المالية العامة و على تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة كما يلزم قانون النقد و القرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالإستقرار النقدي.(**حورية حمني ، 2005-2006،ص 4**)

الشكل :(02-11) : تطور النظام المصرفي الجزائري

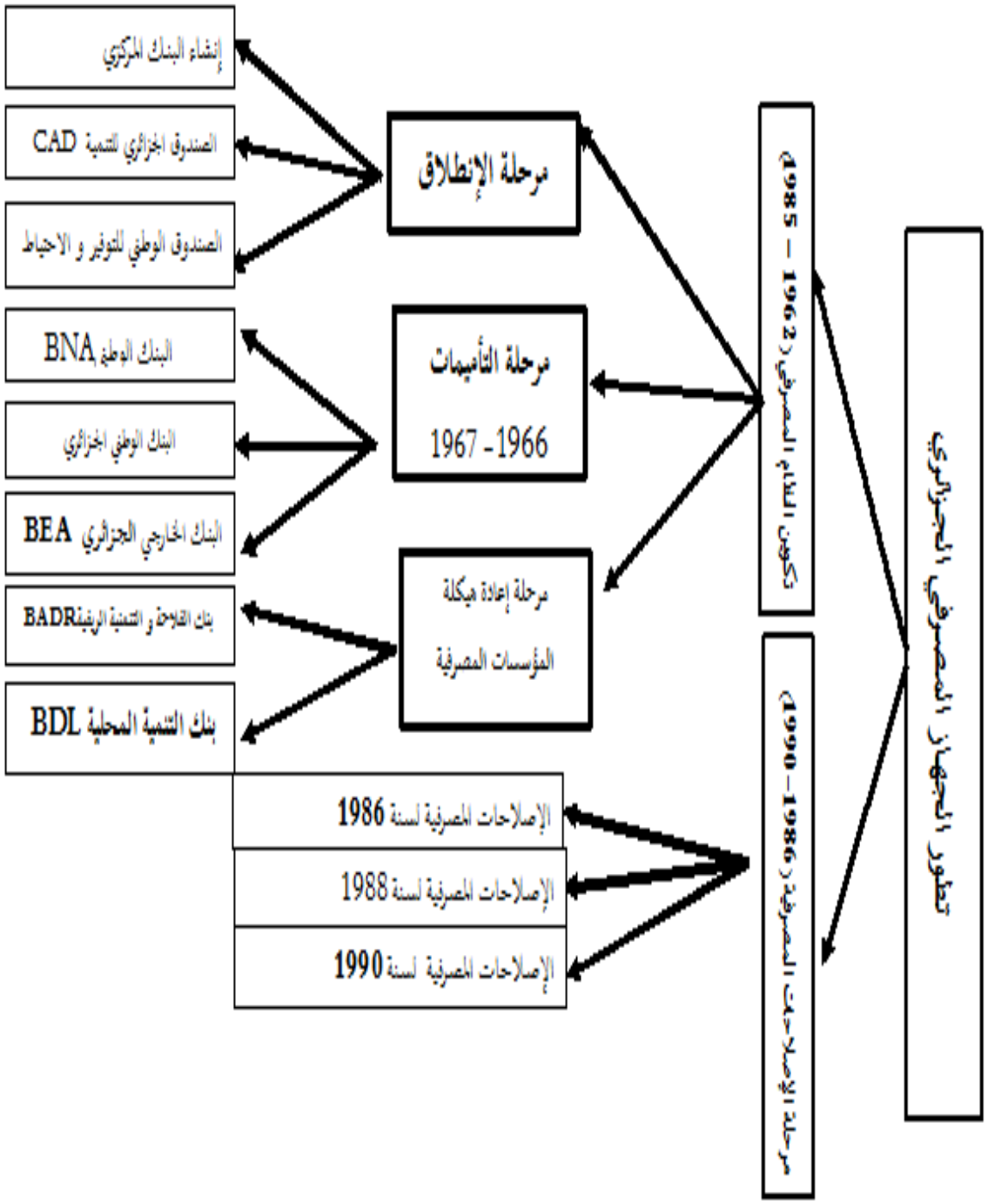

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على .(حورية حمني ، 2005-2006،ص 4)، (أ مالك الأخضر ، أ بعلة الطاهر 2017، ص 301)، (دراسة موسى مبارك أحلام ،2005،2004 ص317).

IV- 3 هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري :

وفقا لقانون النقد و القرض تم إنشاء هيئات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية تعد بمثابة أجهزة التنظيم و الرقابة والإشراف:

أولا :اللجنة البنكية :

تأسست لجنة الرقابة المصرفية على إثر قانون النقد و القرض الذي نص في مادته143 على تشكيل لجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها
البنوك و المؤسسات المالية و بالمعاقبة على المخالفات التي يتم ملاحظتها.

❖ **تشكيلة اللجنة:** تتكون لجنة الرقابة المصرفية من :

- المحافظ رئيسا ؛
- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي ؛
- قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء و يتخذ القرار على مستواها عن طريق التصويت بالأغلبية مع ترجيح صوت الرئيس في حالة التساوي.

و تقوم اللجنة بمراقبة البنوك و المؤسسات المالية بمساعدة البنك المركزي الذي يكل أعوانه للقيام بذلك و تتم عملية الرقابة على مستو الوثائق المستندية المقدمة أو عن طريق الزيارة الميدانية لمراكز البنوك و المؤسسات المالية و تتمتع اللجنة المصرفية بسلطة مزدوجة فهي تجتمع تارة كسلطة إدارية و تارة أخرى كسلطة قضائية عقابية

1- السلطة الإدارية

تتمتع اللجنة المصرفية بسلطة تنظيم و تطبيق الرقابة و بذلك يحق لها أن تستعمل كل الوثائق التي تراها مفيدة و أن تطلب جميع المعلومات و الايضاحات و اتثباتات لممارسة مهمتها الرقابية كما تستطيع أن تطلب من كل شخص معني تبليغها بلي مستند أو أية معلومة و لا يحتج أمامها بالسر المهني
و لضمان الرقابة الجيدة يمكن للجنة أن توسع من تحرياتها و هذا من خلال فروم هذه المؤسسات سواء هنا في الجزائر أو بالخارج أو عن طريق أي شخي مساهم أو له علاقة مالية سواء كان يسيطر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على هذه البنوك و المؤسسات المالية.
و تتمثل تدخلات لجنة الرقابة المصرفية في التلكد من القرارات المتخذة من البنوك و المؤسسات المالية حتى لا تعرضها لأخطار كبيرة بمعنى أنها تقوم بمراقبة مدد احترام البنوك و المؤسسات المالية لقواعد الحذر في مجال تقسيم المخاطر و تغطيتها و كذلك تصنيف الديون حسب درجة الخطر و غيرها و يهدف كل هذا إلى دفع المؤسسات إلى إصلاح وضعها و هو ذو بعد وقائي و ليس عقابي. **(Kherchi hanya ,p39 ,p40)**

2- السلطة التأديبية :

.للجنة المصرفية سلطتها التأديبية حسب ما تنص عليه أحكام المادة 156من قانو النقد و القرض 90-10 ويقع على البنك والمؤسسة المالية إحدى العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة بسبب إحدى الحالات الثلاث الآتية:

-إذا خالف البنك أو المؤسسة المالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بممارسة نشاطه، سواء ما تعلق منها بقانون النقد و القرض 90-10 (أو قانون التجارة في جانبه المتعلق بقانون المؤسسات، كما تشمل هذه النقطة على جميع التنظيمات والأوامر التي يصدرها بنك الجزائر

. إذا لم يذعن البنك أو المؤسسة المالية المقررة من طرف اللجنة المصرفية التي تتعلق بوضعيته المالية.

-إذا لم يعمل البنك أو المؤسسة المالية بقواعد حسن السلوك المتخذة من طرف اللجنة المصرفية تبعا للنقائص المسجلة في حسن إدارة النشاط المصرفي.

كما تمنح المادة 156 للجنة البنكية السلطة التأديبية على البنوك والمؤسسات المالية حيث يمكنها فرض عقوبات من منح الإنذار إلى حد سحب الاعتماد مرورا بالتوبيخ، والمنع من ممارسة بعض العمليات، والإقصاء الظرفي لأحد أمجموعة من المسيرين، وتقوم اللجنة بفرض إحدى هذه العقوبات تبعا لدرجة الخطأ المرتكب، ويمكن لها إضافة هذه العقوبات أو تعويضا لها فرض عقوبة مالية لا تتعدى الحد الأدنى لرأسمال، إلا أنّ هذه العقوبة يتم استعمالها بحذر كبيرمن الممكن أن تعقد الوضعية المالية للمؤسسة، وحسب أحكام المادة 157 من نفس القانون، يمكن للجنة المصرفية لأّأن تضع قيد التصفية وتعيين مصفيا للبنوك والمؤسسات المالية التي يعد مرخصا لها بممارسة العمل.(**دراسة جلاوي رشيدة 2011-2012 -ص 109ص110)**

ثانيا : مركزيات الوقائية :

1- مركزية المخاطر :

تم إنشاء مركزية المخاطر في الجزائر بموجب المادة 160 من قانون 90-10 المؤرخ 1990/04/14م، والمتعلق بالنقد والقرض، وهو نظام مكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة سقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

وحسب النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 م والمتضمن تنظيم الأخطار وعملها؛ فإنّ مهمة هذه المركزية التعريف على الأخطار المصرفية وعمليات القرض الإيجاري التي تتدخل فيها البنوك والمؤسسات المالية وتجمعها وتبلغها، كما يجب على البنوك التي تمارس نشاطها في التراب الوطني أن تنضم إلى مركزية الأخطار التابعة لبنك الجزائر(وتحترم قواعد عملها احتراما دقيقا).

و قد جاءت المادة 8 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 لتعدل وتتمم المادة 98 من الأمر 03-11 الخاصة بتنظيم مركزية المخاطر كما يلي:

- ينظم بنك الجزائر ويسّير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات الغيرالمدفوعة.
- تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركز المخاطر وتكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة، وسقفها والمبالغ المسحوبة، ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية.
- يتعيّن على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزيات المخاطر.
- يبلغ بنك الجزائر لكل بنك ومؤسسة مالية، بطلب منها، المعلومات التي يتلقاها من زبائن المؤسسة .
- لا تستعمل المعلومات المبلغة للبنوك والمؤسسات المالية من قبل مركزيات المخاطر إلا في إطار قبول القروض وتسييرها.(**بن بوعزيز آسية ، ريمان حسينة ، 2018 ص319)**

2- مركزية عوارض الدفع :

أنشأت مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 1992/03/22 و فرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية تقديم كل المعلومات الضرورية لها، حيث تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع الق روض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع ، ومهمة مركزية عوارض الدفع تتلخص في عنصرين:

الأّول :هو تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن الدفع أو تسديد القروض

الثاني :هو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات، وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معنية.

3- جهاز مكافحة الشيكات بدون رصيد :

لقد تم إنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد بموجب النظام 92-03المؤرخ في 22 مارس 1992م ، ليدعم ضبط قواعد العمل بأحد أهم وسائل الدفع وهي الشيك، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا، أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين .ويجب عليهم في هذا أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أّول دفتر شيكات للزبون.

ومن الملاحظ أنّ إنشاء مركز الوقاية ومكافحة إصدار شيكات بدون رصيد، بالإضافة إلى الغش، وخلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة).

4- مركزية الميزانيات :

أنشأت في الجزائر مركزية الميزانيات بموجب المادة الأولى من النظام رقم 96-07 المؤرخ في 03 جويلية 1996 م والتي تنص على أن يتم إنشاء مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر طبقا لمهامه المتمثلة في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وقصد تعميم طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي.

كما يجب على كل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات الاعتماد الايجاري أن تنظم إلى مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، وأن تزودها بالمعلومات المحاسبية والمالية التي تتعلق بالسنوات الثلاثة الأخيرة لزبائنها من المؤسسات وفقا لنموذج موحد يضعه بنك الجزائر. **(بن بوعزيز آسية ، ريمان حسينة ، 2018 ص320،ص321)**

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل تطرقنا إلى كل من الرقابة على البنوك التجارية و أداء البنوك التجارية و مقرررات بازل1،2،3 و النظام الرقابي للبنوك التجارية الجزائرية

و كخلاصة للفصل يمكننا القول:

لأهمية نشاط البنوك التجارية ، و دورها في إقتصاد الوطني وجب وضع اليات يشير عملها وفق الخطط الموضوعة و الحد من الإنحرافات و التحوط من المخاطر و التقليل من أثارها فالرقابة الفعالة على البنوك تجعلها تعمل بصورة جيدة و تضمن حسن سير عملها من خلال رفع أداءها و في هذا الإطار سعى الخبراء و المصرفيون إلى رفع معايير دولية للرقابة توجت بأفكار بما يسمى إتفاقيات بازل 1،2،3.

و بالوقوف على نظام المصرفي الجزائري نجد أن البنوك التجارية الجزائرية كانت مفتقرة لأساليب الرقابة الفعالة ، حيث عملت على إستحداث اليات و هيئات رقابية من خلال إصلاحات التي يمر بها النظام يهدف إلى حجز و الوثوق على قانونية العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في الجزائر.

الفصل الثالث

الإيطار التطبيقي للدراسة

I- تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول و الفصل الثاني إلى التغطية النظرية للدراسة ياتي هذا الفصل ليعكس ما هو نظري في الواقع العملي

II- منهجية الدراسة

II-1 مجتمع الدراسة : يتشكل مجتمع الدراسة من تسعة و عشرين (**29**) مصرفا و مؤسسة مالية ، تتمثل فيما يلي :

- ستة (**06**) مصارف عمومية ، من بينها صندوق التوفير
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا ، برؤوس أموال أجنبية ، من بينهم مصرفا واحدا (01) برؤوس أموال مختلطة
- ثلاث (03) مؤسسات مالية ، من بينها مؤسستين (02) عموميتين
- خمس (05) شركات تأجير ، من بينها ثلاثة (03) عمومية .
- تعاضدية واحدة (1) للتأمين الفلاحي ، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية و التي إتخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية .

II-2 عينة الدراسة : تم اعتماد المجتمع ككل

II-3 أسلوب الدراسة :

أ- **منهج الدراسة :**

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بتجميع البيانات و المعلومات المرتبطة بالمشكلة و تحليلها و التعرف على دور الرقابة و الاشراف في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية

ب- مصادر الدراسة :

مصادر أولية : تمثلت في الوثائق التي تحصلنا عليها من بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر

مصادر ثانوية : تمثلت في الكتب ، مذكرات ، مجلات ، ملتقيات ، مقالات

II-4 فرضيات الدراسة :

- **فرضية (1) : لا** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاشراف و الرقابة و ربحية البنوك التجارية
- **فرضية (2) :** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاشراف و الرقابة و سيولة البنوك التجارية
- **فرضية (3) :** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاشراف و الرقابة و ملاءة البنوك التجارية

II-5متغيرات الدراسة

الشكل (03-01) : متغيرات الدراسة

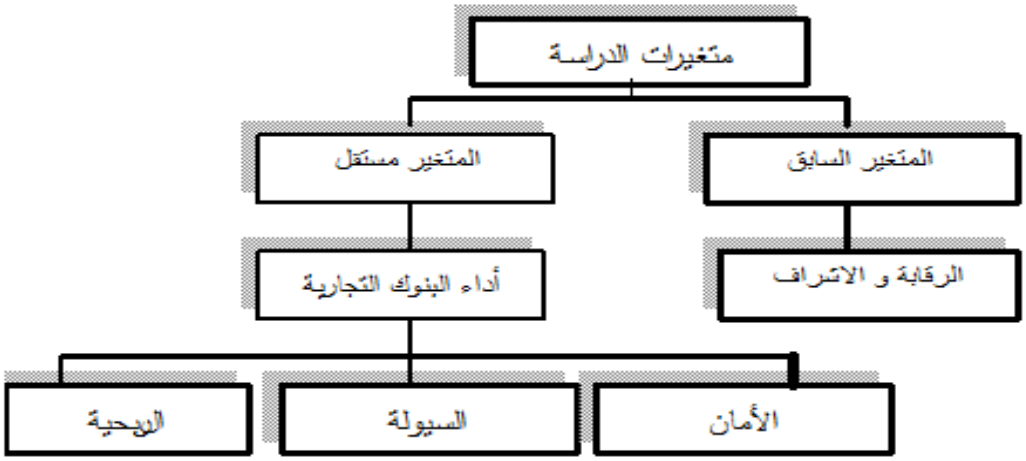

المصدر : من إعداد الباحثتين

المتغير السابق : الرقابة و الإشراف

المتغير المستقل : أداء البنوك التجارية { السيولة، الربحية، الأمان }

و الجدول التالي يفسر النسب المالية المعتمدة لتقييم الأداء في المصارف :

الجدول (03-01): النسب المالية المعتمدة لتقييم أداء المصارف

النسبة	طريقة احتسابها	المصدر
السيولة	الأصول السائلة /إجمالي الأصول الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل	**وفق دليل إعداد مؤشرات الصلابة المالية للصندوق النقد الدولي**
المردودية و الربحية	1- **العائد على رأس المال** = الناتج / متوسط رأس المال الخاص 2- **الرافعة المالية** = متوسط الأصول / متوسط رأس المال الخاص 3- **العائد على الأصول** =الناتج / متوسط الأصول 4- **الهامش المصرفي** = صافي المنتوج المصرفي / إجمالي متوسط الأصول 5- **هامش الربح**=النتيجة الصافية / صافي المنتوج المصرفي	**معطيات أولية من بنك الجزائر**
الملاءة	1-**نسبة الملاءة الإجمالية**= رؤوس الأموال الخاصة القانونية/ مجموع المخاطر 2-**نسبة الملاءة القاعدية**= رؤوس الأموال الخاصة القاعدية/ مجموع المخاطر	**معطيات أولية من بنك الجزائر**

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي الجزائر

III- تطور النظام المصرفي الجزائري

III- 1- تطور عدد الوكالات :

الجدول (03-02) : تطور عدد الوكالات

عدد الوكالات	السنوات		
	2015	2016	2017
شبكة وكالات المصارف العمومية	1123	1134	1145
شبكة المصارف الخاصة	346	355	364
وكالات المؤسسات المالية	88	88	95
إجمالي وكالات المصارف و المؤسسات المالية	1557	1577	1604

المصدر : من إعداد الباحثتين تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 69

هناك تطور ملحوظ في النظام المصرفي الجزائري من خلال ارتفاع عدد الوكالات لشبكة المصارف العمومية و المصارف الخاصة و المؤسسات المالية خلال الفترة 2015 -2016 مع بقاء هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية.

و يعود هذا الإرتفاع إلى تعزيز شبكة وكالات كل من المصارف العمومية و الخاصة و المؤسسات المالية .

III-2 تطور الاصول المالية و الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي

1) تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي :

الشكل (03-02) : تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي

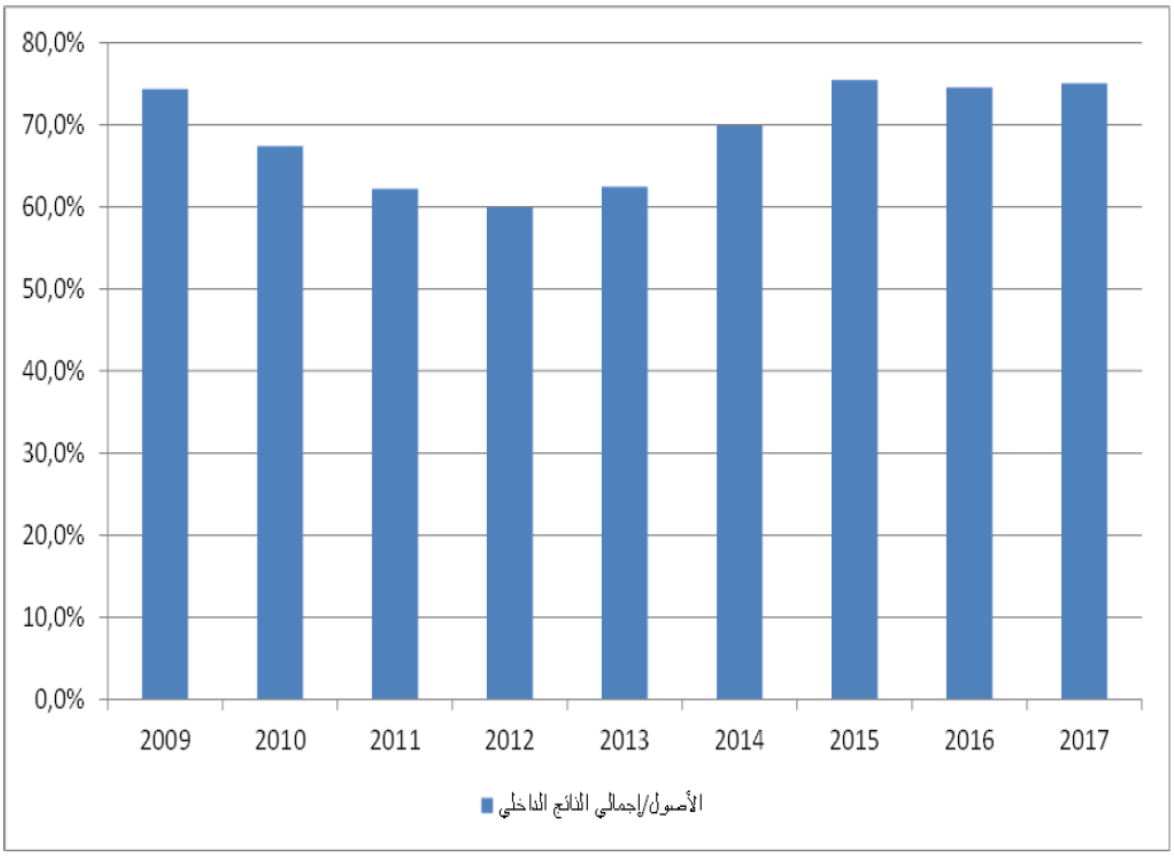

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص70

من خلال الأعمدة البيانية يتبين لنا أن :

على صعيد النشاط المصرفي ،بقيت نسبة إجمالي أصول قطاع المصاريف (مصاريف و مؤسسات مالية)إلى إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبيا، في حدود 74.9 % في 2017، مقابل 74.4 %في نهاية 2016 و 75.3% في نهاية 2015 و هذا راجع لأن النشاط المصرفي لم يكن فيه مشاكل كانت وجود حركة رؤوس أموال.

2) تطور الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي :

الشكل (03-03): تطور الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي

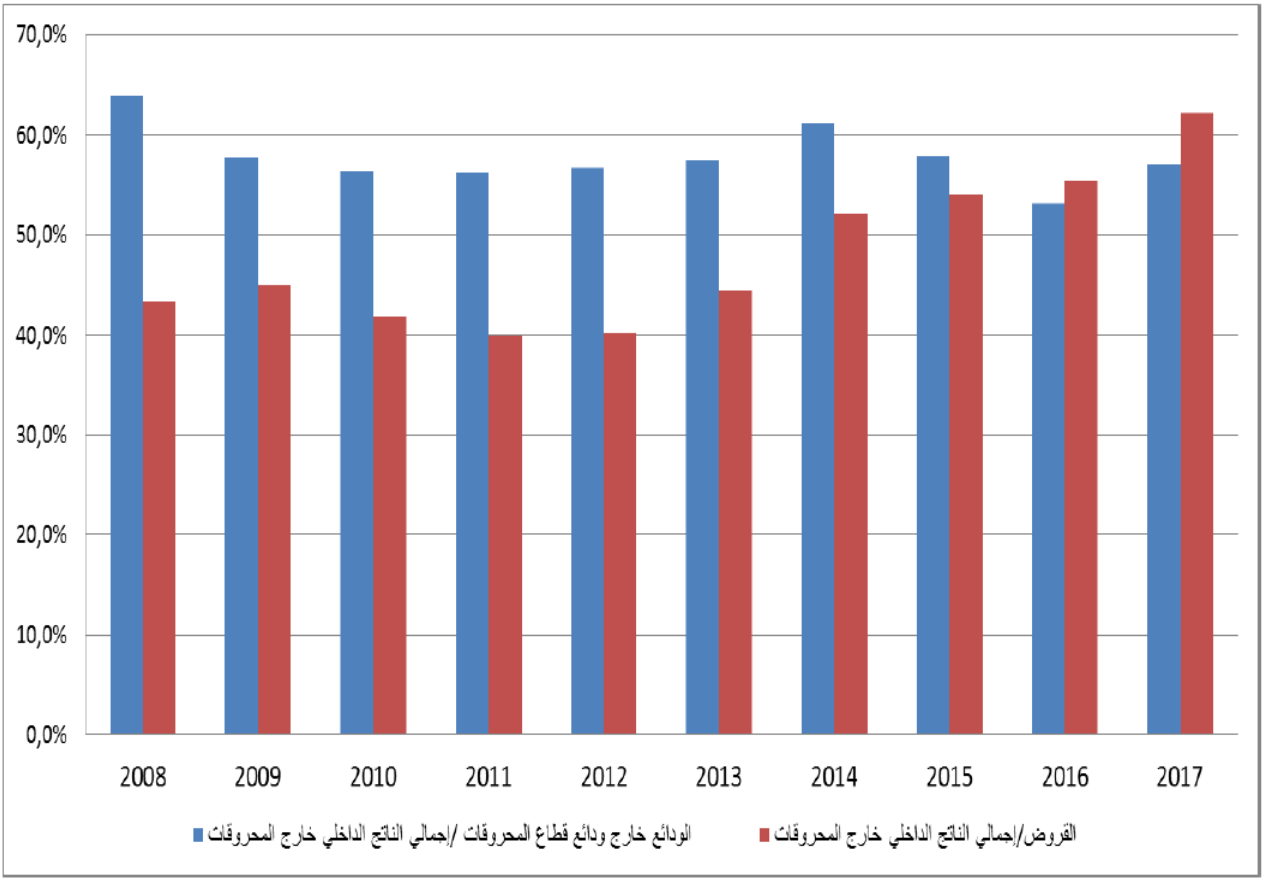

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص70

من خلال الأعمدة البيانية التي تمثل لنا تطور مؤشرات الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي نلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج الداخلي بلغت 57,1 % في 2017، مقابل 53,1 %في نهاية 2016% و 57,8 % نهاية 2015%.

أما فيما يخص القروض فتمثل نسبة 62,2 % في 2017من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 55,4 % في 2016 54,0 %في 2015.

III-3 الودائع

أ-تطور أنواع الودائع

الجدول (03-03) : تطور انواع الودائع

مليار دينار؛نهاية الفترة

طبيعة الودائع	2013	2014	2015	2016	2017
أ) الودائع تحت الطلب	**3 537,5**	**4 428,2**	**3 891,7**	**3 732,2**	**4 499,0**
المصارف العمومية	2 942,2	3 705,5	3 297,7	3 060,5	3 765,5
المصارف الخاصة	595,3	722,7	594,0	671,7	733,5
ب) الودائع لأجل	**3 691,7**	**4 090,3**	**4 443,4**	**4 409,3**	**4 708,5**
المصارف العمومية	3 380,4	3 800,2	4 075,8	4 010,8	4 233,0
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	324,2	348,8	428,8	412,8	456,9
المصارف الخاصة	311,3	290,1	367,6	398,6	475,5
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	45,7	56,0	67,2	66,6	86,5
ج) الودائع كضمان*	**558,2**	**599,0**	**865,6**	**938,4**	**1 024,7**
المصارف العمومية	419,4	494,4	751,2	833,7	782,1
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	3,0	1,4	8,8	3,9	2,1
المصارف الخاصة	138,8	104,6	114,4	104,7	242,6
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	1,4	1,9	1,8	6,3	4,6
د) مجموع الودائع المجمعة	**7 787,4**	**9 117,5**	**9 200,7**	**9 079,9**	**10 232,2**
حصة المصارف العمومية	٪86,6	٪87,7	٪88,3	٪87,1	٪85,8
حصة المصارف الخاصة	٪13,4	٪12,3	٪11,7	٪12,9	٪14,2

**(الاعتماد المستندي، الضمانات و الكفالات)الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع **

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 73

نلاحظ من خلال الجدول من حيث طبيعة الودائع عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا قدره 20,5% في 2017 مقابل إنخفاضا ب 4,1 %في 2016 و هذا ما يفسر أنها عرفت تفاوت في القيمة المالية حيث نجم عنها الزيادة المعتبرة في الودائع تحت الطلب للمصارف العمومية(23%) لتتراوح قيمتها ما بين 3060,5 مليار دينار2016 مقابل ارتفاع لتصل إلى 3765,5 مليار دينار في 2017 .

أما فيما يخص الودائع تحت الطلب لدى المصارف الخاصة فعرفت ارتفاعا(9,2 %) مقابل إنخفاضا (13,1 %) في 2016 منتقلة من 594,0 مليار دينار في 2015 إلى 671,7مليار دينار في 2016 لتصل إلى 733,5مليار دينار في نهاية 2017 .

-أما فيما يخص الودائع لأجل فعرفت إنخفاضا قدرة 0,8 % في السنة السابقة مقابل ارتفاعا ب 6,8 % في نهاية سنة 2017 ، بقيمة مالية قدرها 4443,4 مليار دينارسنة 2015 مقابل ارتفاعا لتصل إلى4409,3 مليار دينار إلى قيمة 4708,5 مليار دينار نهاية 2017 ، كما سجلت الودائع لأجل المجمعة من طرف المصارف الخاصة ارتفاعا قدره 19,3 % في حين ، لم ترتفع هذه الودائع لدى المصارف العمومية سوى ب 5,5 % في نهاية 2017 ، مقابل انخفاضا ب 1,6 % في نهاية 2016 ,

-بالمثل : عرفت الودائع بالعملة الصعبة ، المدرجة ضمن فئة الودائع لأجل ، ارتفاعا قدره 10,7 % في نهاية 2017 (- 3,7 % في نهاية 2016) لدى المصارف العمومية و 30 % (- 0,9 % في نهاية 2016) لدى المصارف الخاصة .إجمالا سجلت الودائع بالعملة الصعبة للمصارف ارتفاعا ب 13,3 %في سنة 2017، مقابل انخفاضا قدره 3,3 % في 2016.

-في نهاية 2017 ، انخفضت الودائع المستلمة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية و ضمانات و كفالات) في المصارف العمومية (-6,2 %) ، لكنها عرفت ارتفاعا كبيرا في المصارف الخاصة (131,6%)بفعل أساسا ارتفاع الودائع كضمان للإعتمادات المستندية بنسبة 181 % .

أخيرا و على الرغم من إنخفاض الموارد المجمعة من طرف المصارف ، ب 1,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2016 (87,1 %) ، و 1,2نقطة مئوية بسنة 2015 (88,3%) ، لا تزال حصة الموارد المجمعة من طرف المصارف العمومية مهيمنة بنسبة قدرها 85,8 % ضمن إجمالي الموارد المجمعة من طرف المصارف . أما فيما يخص المصارف الخاصة فانتقلت حصتها من 11,7 % في نهاية 2015 إلى 12,9 % في نهاية 2016 لتبلغ 14,2 % في نهاية 2017.

ب-توزيع الودائع حسب القطاعات

الجدول (03-04) : توزيع الودائع حسب القطاعات

مليار دينار؛ نهاية الفترة

الودائع حسب القطاع المؤسساتي	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب	**3 537,5**	**4 434,8**	**3 891,7**	**3 732,2**	**4 499,0**
المؤسسات و الهيئات العمومية أخرى	1 827,0	2 368,6	2 023,4	1 775,9	2 325,8
المؤسسات الخاصة	1 013,0	1 159,7	1 076,2	1 099,9	1 132,4
الأسر و الجمعيات	390,8	421,2	451,6	532,1	541,7
آخرون*	306,7	485,2	340,5	324,3	499,1
الودائع لأجل	**3 691,7**	**4 083,7**	**4 443,4**	**4 409,3**	**4 708,5**
المؤسسات و الهيئات العمومية أخرى	1 022,5	1 195,7	1 222,9	1 084,8	1 147,7
المؤسسات الخاصة	285,1	279,7	383,4	370,2	446,2
الأسر و الجمعيات	2 312,4	2 515,6	2 756,0	2 881,9	3 001,0
آخرون*	71,8	92,8	81,0	72,3	86,1
الودائع كضمان**	**558,2**	**599,0**	**865,7**	**938,4**	**1 024,7**
إجمالي الموارد المجمعة	**7 787,4**	**9 117,5**	**9 200,8**	**9 079,9**	**10 232,2**
حصة القطاع العام ***	٪41,6	٪44,9	٪41,0	٪36,9	٪40,1
حصة القطاع الخاص ***	٪58,4	٪55,1	٪59,0	٪63,1	٪59,9

* *عمليات جارية لم تقيد بعد في حسابات الزبائن*

** *الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع لم يتم اتباعها حسب القطاعات*

*** حصة القطاع بالنسبة لمجموع الودائع المصنفة حسب القطاع المؤسساتي.

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 75

-فيما يخص توزيع الودائع حسب القطاعات ، عرفت الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي ارتفاعا يقدر ب 22,4 % مقابل انخفاضا قدره 11,9 % في 2016 ،حيث تمثل 40,1 % من إجمالي الودائع تحت الطلب و لأجل المجمعة من طرف المصارف (مقابل 36,9 % في نهاية 2016) في المقابل انخفضت حصة الودائع لأجل لدى القطاع العمومي إلى 33,6 % مقابل 37,9 %في 2016 .

أما بالنسبة للودائع المجمعة لدى القطاع الخاص فقد عرفت إرتفاعا بنسبة 4,9 % ، و تمثل 59,0 % من إجمالي الودائع المجمعة (مقابل 63,1 % في 2016)حسب تاريخ الإستحقاق تمثل حصة الودائع لأجل ضمن إجمالي ودائع القطاع الخاص 67,3 % مقابل 66,6 % في 2016,

كما ارتفعت الودائع المجمعة من طرف المصارف العمومية لدى القطاع العمومي ب 638,5 مليار دينار (مقابل تراجع قدره 385,6مليار دينار في 2016) بينما شهدت تلك المجمعة لدى القطاع الخاص ارتفاعا يقدر ب 134,2مليار دينار (116مليار دينار في 2016).

بالمثل ، سجلت الودائع المجمعة من طرف المصارف الخاصة لدى القطاع الخاص ارتفاعا بقيمة 103,4 مليار دينار في نهاية سنة 2017 ، مقابل ارتفاعا قدره 100,9 مليار دينار في السنة السابقة .

ضمن القطاع الخاص , سجلت ودائع المؤسسات ارتفاعا ب 7,4 % مقابل 0,7 % في 2016 أما تلك الخاصة بالأسر و الجمعيات ، فقد شهدت تطورا بمعدل 3,8 % مقابل 6,4 % في السنة السابقة ، و كذلك الحال بالنسبة للودائع بالعملية الصعبة الخاصة بالأسر و المؤسسات حيث عرفت إرتفاعا قدرها 18,5 % و 2,3 %على التوالي .

III-4 القروض:

يبين الجدول الاتي طابع نشاط القروض المصرفية الموجهة للإقتصاد (بعد طرح المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية) :

الجدول(03-05) : توزيع القروض المصرفية (بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط)

مليار دينار؛ نهاية الفترة

قروض المصارف/القطاعات	2013	2014	2015	2016	2017
القروض الموجهة للقطاع العمومي	2 434,3	3 382,9	3 688,9	3 952,8	4 311,8
المصارف العمومية	2 434,3	3 373,4	3 679,5	3 943,3	4 302,3
القروض المباشرة	2 409,4	3 210,3	3 521,9	3 789,5	4 154,0
شراء السندات	24,9	163,1	157,6	153,8	148,3
المصارف الخاصة	0,0	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض المباشرة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
شراء السندات	0,0	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	2 720,1	3 120,0	3 586,6	3 955,0	4 566,1
المصارف العمومية	2 023,1	2 338,7	2 687,1	2 982,0	3 401,7
القروض المباشرة	2 016,7	2 338,5	2 685,4	2 982,0	3 400,4
شراء السندات	6,4	0,2	1,7	0,0	0,0
المصارف الخاصة	697,0	781,3	899,5	973,0	1 164,4
القروض المباشرة	696,9	781,3	899,5	973,0	1 164,4
شراء السندات	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القروض الممنوحة (صافية من القروض المعاد شراؤها):	5 154,5	6 502,9	7 275,6	7 907,8	8 877,9
حصة المصارف العمومية:	٪86,5	٪87,8	٪87,5	٪87,6	٪86,8
حصة المصارف الخاصة:	٪13,5	٪12,2	٪12,5	٪12,4	٪13,2

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 77

بلغت القروض المصرفية الموجهة للإقتصاد ، بعد طرح المستحقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية ، 8779,8 مليار دينار سنة 2017 ، مقابل 7907.8 مليار دينار في 2016 ، أي بنمو قدره 12.3 % ، واضعة بذلك حدا للتراجع المسجل في وتيرة توسعها المعاين خلال سنتي 2015، 2016 (26.2 %في 2014 ، 11.9 %في 2015 ، 8.7 % في 2016)

مست عودة وتيرة القروض الموجهة للإقتصاد كل من القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي العمومي التي إرتفعت 9.1 % و كذا القروض الموجهة للقطاع الخاص التي إرتفعت بدورها ب 15.4 % مقابل 7.2 % و 10.3% على التوالي في 2016 ، ساهمت القروض الموجهة للقطاع العمومي بواقع 37 % في نمو إجمالي القروض الموجهة للإقتصاد ، بلغت مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص 63 % كما عليه

الحال في 2015 و 2016، تجسد الإرتفاع الأكثر قوة للقروض الموجهة للقطاع الخاص في إرتفاع حصتها ضمن إجمالي القروض الموجهة للإقتصاد ن حيث إنتقلت إلى 51.4 %في 2017 مقابل 50.4 % في 2016 و 49.3 % في 2015 و 47.9 %في 2014 ، لتذكير ، بلغت هذه الحصة 52.8 % في 2013. .

لا تزال القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية ، المشاركة بقوة في تمويل مشاريع كبرى للمؤسسات العمومية تهيمن ب 86.6 % من حصة السوق ، مقابل 13.2 %لتلك المتعلقة بالمصارف الخاصة ، تضمن المصارف العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع العمومي ، مع إحتفاظها على حصة معتبرة في تمويل القطاع الخاص (74.5 % مقابل 75.4 % في 2016) .

خلال السنة قيد الدراسة ، إزدادت قروض المصارف العمومية صافية من إعادة الشراء ب 11.2 %مقابل 8.8 % في 2016 أما بالنسبة لوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة تقريبا كليا للقطاع الاقتصادي الخاص ، فقد بلغت 19.5 % مقابل 8.1 % في 2016 .

في ظل غياب أسواق مالية متطورة ، تضمن القروض المباشرة تقريبا كليا تمويل الاقتصاد بواقع 98.2 %تضمن هذه القروض التمويل الكلي للقطاع الخاص ، وبنسبة 96.3 % فيما يخص القطاع العمومي (95.9 %في 2016)

ب-تصنيف القروض حسب فترة النضج

حسب فترة النضج ، تطورت القروض الموجهة للإقتصاد من طرف المصارف و صندوق التوفير (بعد طرح الديون المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية ، كما يلي :

الجدول (03-06) : تصنيف القروض حسب فترة النضج

مليار دينار؛ نهاية الفترة

	2013	2014	2015	2016	2017
القروض القصيرة الأجل	**1 423,4**	**1 608,7**	**1 710,6**	**1 914,2**	**2 298,0**
المصارف العمومية	936,4	1 091,0	1 152,4	1 334,1	1 583,7
المصارف الخاصة	486,9	517,7	558,2	580,1	714,3
القروض المتوسطة و الطويلة الأجل	**3 731,1**	**4 894,2**	**5 564,9**	**5 993,6**	**6 579,9**
المصارف العمومية	3 521,0	4 621,0	5 214,1	5 591,2	6 120,3
المصارف الخاصة	210,1	273,1	350,8	402,4	459,6
مجموع القروض الممنوحة: (صافية من القروض المعاد شراؤها):	**5 154,5**	**6 502,9**	**7 275,6**	**7 907,8**	**8 877,9**
حصة القروض القصيرة الأجل	٪27,6	٪24,7	٪23,5	٪24,2	٪25,9
حصة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل	٪72,4	٪75,3	٪76,5	٪75,8	٪74,1

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 78

-يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2017 المستوى المرتفع للقروض متوسطة و طويلة الأجل ،بما في ذلك القروض طويلة الأجل المخصصة لتمويل الإستثمارات في قطاعي الطاقة و الماء ، حيث سجلت هذه القروض حصة بنسبة قدرها 74.1% (75.8% في نهاية 2016) من إجمالي القروض الممنوحة (صافية من إعادة الشراء) مقابل حصة قدرها 25.9 % بالنسبة للقروض قصيرة الأجل (24.2% في نهاية 2016).

في نهاية 2017 مثلت القروض متوسطة و طويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 74.9 من مجمل قروضها ، مقابل 80.7 في نهاية 2016 و 81.9 في نهاية 2015 بالنسبة للمصارف الخاصة ، إنخفضت حصتها من القروض متوسطة و طويلة الأجل تدريجيا ، بعد ما بلغت مستوى معتبر في نهاية سنة 2009 (52 %) نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر لتبلغ 39.2 % في 2017 مقابل 41 % في نهاية 2016 و 38.6% في نهاية 2015

-فيما يخص القروض الرهنية ، إنتقل قائمها من 421.8 مليار دينار في نهاية 2015 إلى 483.3 مليار دينار في نهاية 2016 ، ليصل 515.7 مليار دينار في نهاية 2017 أي بنمو قدره 6.7 % خلال 2017

مقابل 14.6 % في 2016 و 17.3 في 2015 ،على مستوى المصارف العمومية ،مايقارب (2/3) من هذا النوع من القروض تم منحه من طرف صندوق التوفير .

-حوصلة حول تطور النظام المصرفي الجزائري 2015-2017:

كان هناك تطور في النظام المصرفي الجزائري ما يعكس ذلك هو من خلال :

1-تطور في عدد الوكالات حيث عرف النظام المصرفي الجزائري ارتفاعا لعدد وكالات المصارف (عامة و خاصة) و المؤسسات المالية مع بقاء النسبة الأكبر لعدد الوكالات للمصارف العمومية

2-تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي حيث كانت أصول المصارف العمومية و الخاصة و المؤسسات المالية مستقرة لم يكن هناك مشاكل حركة رؤوس الأموال .

3-من حيث تطور الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي النتاج الداخلي نجد أن مؤشرات الودائع متقاربة لم تكن مرتفعة، بصفة عامة لا يزال جمع الموارد يشكل موطن ضعف للنظام المصرفي الجزائري ، و من جهة أخرى نجد مؤشرات القروض في إرتفاع من سنة لأخرى

4-من حيث تطور الودائع من طرف المصارف نجد أن الموارد المجمعة عرفت إرتفاعا حيث تنوعت أنواع الودائع الموجودة في المصارف من ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل و ودائع كضمان لكن نجد الإعتماد الأكثر على الودائع لأجل التي عرفت إرتفاعا في حين نجد القطاع العام يركز على الودائع لأجل على خلاف القطاع الخاص الذي كان تركيزه على الودائع تحت الطلب .

5-من حيث تطور القروض نجد توسع للقروض الموزعة للقروض الموجهة للقطاع العام و القطاع الخاص و تجسد هذا في الإرتفاع الأكثر بقوة القروض الموجهة للقطاع الخاص في ارتفاع حصتها 2015-2017 في حين نجد في القطاع العام أن القروض الموجهة للمصارف العمومية أكبر نسبة مقارنة بالموجهة للمصارف الخاصة فهي بنسبة ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص نجد القروض الموجهة للمصارف الخاصة بقيمة أكبر مع هيمنة المصارف العمومية على النسبة الأكبر .و حسب فترة النضج نجد تطور للقروض الموجهة للإقتصاد حيث نجد القروض المتوسطة و الطويلة أكثر نسبة و في ارتفاع 2015-2017 مقارنة بالقروض قصيرة الأجل .

IV-تطور البنية التحتية المصرفية

منحت الأحكام التشريعية (الأمر رقم 10-04) المؤرخ في 26 أوت 2010 ، المعدل و المتتم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد و القرض) لبنك الجزائر صلاحيات تشمل تشغيل و مراقبة و أمن أنظمة الدفع ، إضافة إلى تنظيم و تسيير مركزية المخاطر و مركزية المستحقات الغير المدفوعة .

الشكل(03-04) : تطور البنية التحتية المصرفية

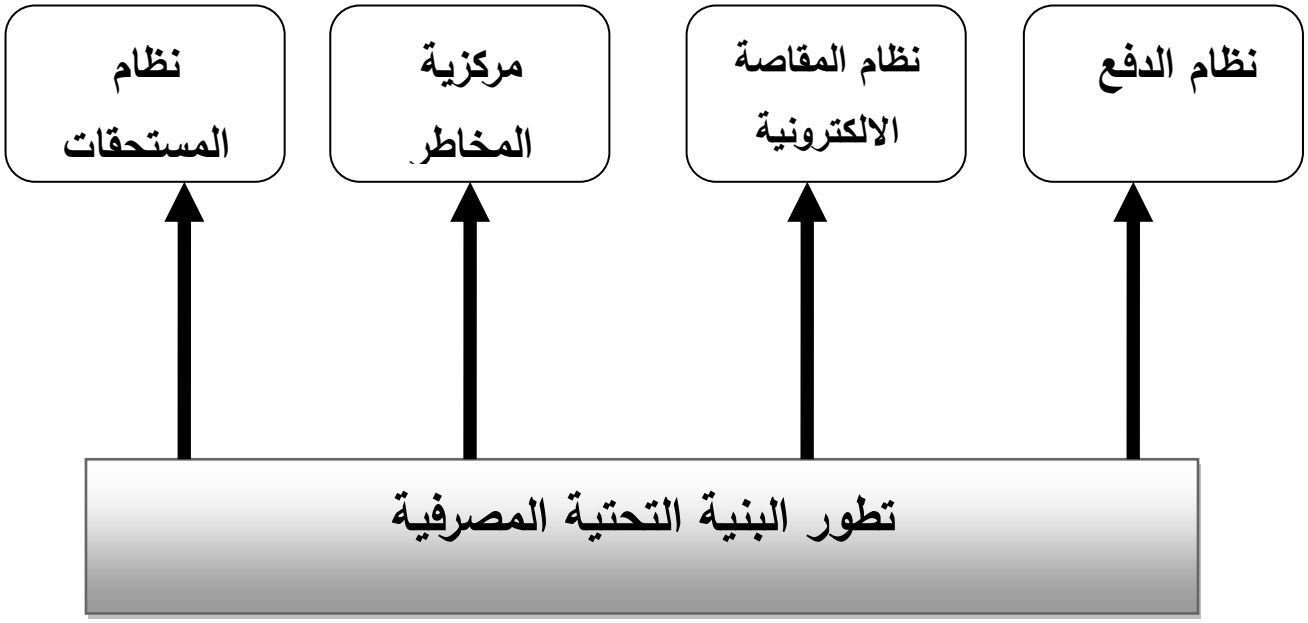

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقرير تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص91-96

IV-1 نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة

الجدول(03-07) : نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة خلال سنة 2017 (حسب طبيعة العملية).

القيم بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (٪)	نسب من حيث القيمة (٪)
عمليات البنك المركزي (1+2+3)	**89 827**	**35 519,037**	**26,48**	**35,56**
عمليات السياسة النقدية (1)	2 952	18 618,387	**0,87**	**18,64**
عمليات الصرف (2)	29 948	10 087,624	**8,83**	**10,10**
عمليات خاصة بالنقود الورقية (3)	56 927	6 813,026	**16,78**	**6,82**
عمليات المشاركين (بنك الجزائر ، الخزينة العمومية، البنوك التجارية و بريد الجزائر) (5+6)	**243 307**	**53 774,115**	**71,72**	**53,83**
عمليات بنك الجزائر (5)	8 494	6 978,367	**2,50**	**6,99**
عمليات المشاركين الخارجيين (البنوك ، الخزينة العمومية، و بريد الجزائر) (6)	234 813	46 795,748	**69,22**	**46,84**
رصيد الأنظمة الخارجية (7)	**6 093**	**10 603,114**	**1,80**	**10,61**
مجموع العمليات المعالجة خلال 2017	**339 227**	**99 896,266**	**100,00**	**100,00**
مجموع العمليات المعالجة خلال 2016	328 404	201 692,278		
معدل النمو (٪)	3,30	-50,47		
المتوسط الشهري في 2017 (/12 شهر)	28 269	8 324,689		
المتوسط اليومي في 2017 (/252 يوم عمل)	1 346	396,414		

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 92

خلال سنة 2017 ، عالج نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة (أرتس) مايعادل 339227 عملية ، بمبلغ إجمالي قدره 99896,3مليار دينار ، مقابل 328404 عملية بملغ قدره

201692,3 مليار دينار في 2016 أي بارتفاع طفيف من حيث الحجم قدره 3,3 % و بتراجع معتبر قدره 50,5 % من حيث القيمة .

يفسر هذا التراجع للقيم المتفاوض بشأنها ، بصفة خاصة بالإنخفاض القوي المسجل في عمليات السياسة النقدية ، التي تقلصت بحدة خلال السنة قيد الدراسة لتبلغ إجمالي قدره 18618,4مليار دينار ، أي انخفاض قدره 85,8 % مقارنة بالسنة السابقة , كمتوسط يومي عالج هذا النظام 1346 عملية ، بمبلغ قدره 396,4 مليار دينار في 2017 ، مقابل 1314 عملية بمبلغ قدره 806,8 مليار دينار ، خلال السنة السابقة .

فيما يخص هيكل العمليات المعالجة ، مثلت التحويلات المجراة من طرف المشاركين في هذا النظام (بنك الجزائر و الخزينة العمومية و المصارف التجارية و بريد الجزائر) نسبة 71,7 % من إجمالي العمليات ، متبوعة بعمليات البنك المركزي بنسبة 26,5 % و بأرصدة خارج نظام أرتس بنسبة 1,8 %.

من حيث القيمة ، مثلت عمليات المشاركين في النظام 53,8 % من المبلغ الإجمالي للتحويلات المعالجة من طرف هذا النظام أي ما يفوق النصف تقريبا بينما مثلت عمليات البنك المركزي و أرصدة الأنظمة خارج هذا النظام 35,6 % و 10,6 % على التوالي .

حسب شرائح المبالغ تبقى حصة المدفوعات التي تفوق مبلغ 100 مليون دينار ، مهيمنة بإجمالي قدره 96909 ,4 مليار دينار ، ممثلة بذلك 97,0 % من مبالغ العمليات المسجلة في نظام أرتس .

IV-2 نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض :

الشكل (03-08) : نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض

الحجم بمليون عملية و القيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (٪)	نسب من حيث القيمة (٪)
الصكوك	8,300	17 370,058	36,17	92,62
الأوراق التجارية	0,220	401,125	0,96	2,14
التحويلات	11,426	946,098	49,79	5,04
الإقتطاعات	0,006	3,378	0,02	0,02
المعاملات عبر البطاقات المصرفية	2,994	33,093	13,05	0,18
مجموع العمليات عبر المقاصة	**22,946**	**18 753,752**	**100,00**	**100,00**
المتوسط الشهري في 2017 (/12 شهر)	**1,912**	**1 562,813**		
المتوسط اليومي في 2017 (/251 يوم عمل)	**0,091**	**74,716**		

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص 94

خلال سنة 2017 ، التي عرفت 251 يوم تبادل ، عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ، ما يعادل 22,9 مليون عملية . بقيمة قدرها 18753,8مليار دينار ، مقابل 21,0 مليون عملية ، بقيمة قدرها 17639,5مليار دينار في 2016، أي بارتفاع معتبر بلغ 9,3 % من حيث الحجم و 6,3 % من حيث القيمة . كمتوسط يومي للتبادل . عالج هذا النظام في 2017، متوسط حجم يومي قدره 91419عملية ، بقيمة إجمالية تعادل 74,7مليار دينار ، مقابل 82296 عملية ، بقيمة 69,2 مليار دينار في 2016.

من حيث عدد المعاملات مثلت الصكوك و التحويلات التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2017 ، الحصص الأكبر بنسب تساوي 36,2 % و 49,8 % على التوالي ، من الحجم الإجمالي لمتوسط وسائل الدفع المتبادلة . تعكي الزيادة في حجم المدفوعات الارتفاع الواضح في المدفوعات عن طريق التحويلات ، التي أصبحت مهيمنة على حساب المدفوعات عن طريق الصكوك .

في المقابل يبقى مبلغ الصكوك التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2017 ، مهيمنا بواقع 17370,1 مليار دينار ، اي بحصة قدرها 92,6 % من إجمالي العمليات .

فيما يخص الأوراق التجارية ، يعمل بك الجزائر بإعداد مشروع توحيد هذه الأوراق ، و ذلك سيسمح للمصارف وبريد الجزائري بتبادل هذه الأوراق ، في صيغة رقمية كليا (تسجيلات و صور ممسوحة لهذه الأوراق).

فيما يتعلق بالبيطاقات ،تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2017 ، تم الترخيص للشروع في النشاط لأربعة و عشرون (24) تاجر عبر شبكة الانترنت ، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف) بالدفع عبر الانترنت . لقي هذا النوع من الدفع ، في 2017 ، رواجا واسعا و قبولا كبيرا لدى حاملي هذه البطاقات ، بفضل التسهيلات التي يوفرها الدفع عن بعد . هذا ما يشير إلى تسارع وتيرة الدفع عبر الأنترنت بعد صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية .

IV-3 مركزية المخاطر :

باشرت مركزية المخاطر الجديدة (مؤسسات و أسر)نشاطها منذ 15 سبتمبر 2015 لغاية نهاية 2017 ، بلغ عدد المؤسسات و الأسر المصرح بها و المستفيدة من القروض الممنوحة (الترخيصات) 854807 ، مقابل 719722 في 2016 و هو أعلى عدد تم تسجيله على مستوى هذه المركزية ، كما هو الحال بالنسبة لهيكل و نسيج الإنتاج للإقتصاد الوطني ، أين تهيمن المؤسسات الصغيرة جدا ،تمثل الأسر و (المهنيين و الأفراد)المصرح بهم 96.3 من إجمالي المستفدين و ذلك نهاية 2017 ، أي ما يعادل 823421 شخص طبيعي يغطي هذا العدد حوالي 3.1 من السكان في سن العمل (15إلى 64 سنة) .

لغاية نهاية 2017 بلغ قائم القروض (قروض بالصندوق بما فيه الفوائد المستحقة ، القروض بالتوقيع المستعملة فعليا) 9459 مليار دينار مقابل 7329.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 أي بزيادة قدرها

29.1 % ناتجة أساسا عن ارتفاع قدره 37.4 %القروض بالصندوق ، أما حصة القروض بالصندوق 20.2 % أما حصة الفوائد المستحقة فلا تزال جد متواضعة بما يعادل 2.4 %،

كمقابل لهذه القروض الممنوحة بلغت الضمانات المأخودة 5158.7 مليار دينار منها 2889.8 مليار دينار عبارة عن ضمانات حقيقية و 2268.9 مليار دينار على شكل ضمانات شخصية في نهاية 2017 مقارنة بما سجلته المركزية في سنة 2016 ، عرف مبلغ الضمانات المأخودة تزايدا قدره 20.2 %نتيجة لإرتفاع الضمانات الحقيقية ب 28.0 % .

تمثل القروض المتعثرة 55.4 %من القروض غير مسددة حيث بلغت في نهاية 2017 ، 720.8 مليار دينار مقابل 521.8 مليار دينار في نهاية 2016 (60.5%).(**تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص95)**

IV-4 مركزية المستحقات :

مقارنة بسنة 2016 إنخفضت حوادث الدفع المسجلة في مركزية المستحقات غير المدفوعة في 2017 ب 22.3 من حيث العدد ب 16.3 % من حيث القيمة و هو ما يمثل 50713 صك بقيمة تفوق 84.5 مليار دينار في 2017 و 56263 صك ما يوافق 101 مليار دينار في 2016 .

إنتقل عدد التصريحات المتعلقة بتسوية الأوضاع من 10569 في 2016 إلى 9289 في 2017 أي في إنخفاض ب 12.1 % .

سجل عدد الممنوعين من إصدار الصكوك المصرح بهم لدى بنك الجزائر إرتفاعا قدره 34 % منتقلا من 7437 في نهاية 2016 إلى 9958 في نهاية 2017 .

تطبيقا للأحكام المتعلقة بالوقاية و مكافحة إصدار الصكوك بدون رصيد قدمت المؤسسات المصرحة في 2017 ، 323 طلب إلغاء المنع من إصدار الصكوك و تم إلغاؤها مقابل 385 طلب في 2016.

بالمقارنة بين البيانات الواردة من نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض مع تلك المصرح بها و الواردة في بطاقة مركزية المستحقات غير المدفوعة يتبين أنه من أصل 68364 صك مرفوض من المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2017 بسبب عدم كفاية الرصيد تم التصريح للمركزية عن 39921 صك أي بمعدل تصريح قدره 41.6 % في سنة 2016 بلغ هذا المعدل 81.5 %.

تبقى الصكوك غيرالمدفوعة المصرح بها لبنك الجزائر مركزة في الشريحة المحصورة بين عشرة الاف و واد دينار (10001) و مليون دينار أي 68.0 % من مجموع الصكوك حسب القطاع القانوني ،يمثل عدد عوارض الدفع بالنسبة للعملاء المصنفين ضمن فئة (الأفراد) 40.4 %من عدد عوارض الدفع في القطاع الخاص أما في القطاع العمومي فتمثل 88.1 % من عدد عوارض الدفع بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري . **(تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص96)**.

V- الرقابة و الإشراف المصرفي في الجزائر

يكمن نشاط الإشراف المصرفي من خلال متابعة تطور الوضعية المالية و الإحترازية للمصارف و المؤسسات المالية و ذلك بالمراقبة الدقيقة للسيولة و مستحقات المصارف بالإيضافة إلى الأساليب الحديثة لتحسين الرقابة الداخلية و المتعلقة بمكافحة تبيض الأموال و كذا تطوير تكنولوجيا المعلومات .

V-1 أعمال عصرنة مهام الإشراف :

في إيطار وضع الشطر الثاني لبازل 3 ، باشر بنك الجزائر في إصلاح مسار المراقبة الإحترازية من خلال تطوير الرقابة ، ترتكز على المخاطر :

V-1-1 طريقة camels : تتمثل هذه الطريقة في نظام يسمح على أساس المستندات و بعين المكان بتقييم الوضعية المالية و الإحترازية للمصارف و المؤسسات المالية .

V-1-2 نموذج توقعات البيانات المالية و الإحترازية للمصارف :

يسمح بتوفير تحليل إستشرافي إضافي و إطار لإجراءات سيناريوهات إختبارات القدرة على تحمل الضغوط

V-1-3 إقامة برنامج إختبارات القدرة على تحمل الضغوط :

يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطارا لمحاكاة الظروف غير مواتية للنشاط قد تنجم خصوصا عن إنعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين المصارف و المترتبة عن قصور متعامل او اكثر في السوق البينية للمصارف ، او تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي ، يتم تفصيل هذا السيناريو الأخير إلى سيناريوهات فرعية مختلفة المطبقة عادة على جميع المؤسسات الخاضعة التي تشكل النظام (تدهور نوعية المحفظات و الضمانات ، هروب الودائع ، تغييرات على مستوى التنظيم أو على السياسة النقدية).

V-1-4 مشروع المعلومات synoba (نظام التنقيط المصرفي)

يمثل المشروع جعل أشغال الإشراف على أساس المستندات معلوماتيا الشق الثاني من المشروع الشامل (نظام التنقيط المصرفي) يتمثل الهدف المتوخى في إعتماد منهج التحليل الذي يرتكز على تقدير مكونات camel كذلك المطبقة في إطار مهمات التنقيط بعين المكان .

تم تأجيل دخول هذا المشروع حيز الإنجاز مرتين : في 2014 بمناسبة إصلاح الإطار الإحترازي الذي نجم عنه إلزامية تعديل مجمل بيانات الإدخال و الإخراج للنظام ، وفي 2016 عقب إعطاء الأولوية لتحويل نسخة (oracle) الخاصة ببنك الجزائر .

V-2نشاط الرقابة و الإشراف

يتم الإشراف المصرفي في السهر على أمن و صلابة المصارف و المؤسسات المالية كل على حدى و النظام المصرفي في مجمله ،عمليا ترتكز نشاطات الإشراف على جهاز مدمج للرقابة على أساس المستندات و بعين المكان مركزة أساسا على الجوانب التالية :

-جمع و دراسة و تحليل البيانات المحاسبية و الإحترازية للمصارف و المؤسسات المالية للتحقق من موثوقيتها و إتساقها .

- السهر على الإمتثال للمعايير الإحترازية لا سيما المتطلبات الدنيا من الأموال الخاصة التنظيمية و الأموال الخاصة الأساسية بموجب مخاطر القرض والسوق و الجانب العملياتي و حدود التعرض للمخاطر الكبرى و معاملات السيولة و التحويل ....

- التأكد من ملاءمة أجهزة الرقابة الداخلية و مراقبة المخاطر التي إعتمدتها المصارف و المؤسسات المالية المتعلقة على التوالي بإطارعام يحتوي التنظيم و الإجراءات ، بما في ذلك تواجد هياكل مستقلة للتدقيق و المطابقة لضمان الفعالية و الشمولية ، و جهاز أفقي دائم لتسيير المخاطر التي تتعرض لها المصارف و المؤسسات المالية .

- ممارسة مراقبات متقاربة و استشرافية للمصارف و المؤسسات المالية الخاضعة ، مع الأخذ بعين الإعتبار كل طبيعة المخاطر الخاصة و التوقعات لتطور أوضاعها ، بالنظر إلى العناصر الخارجية ، و هذا بهدف إقتراح تدابير الرقابة أو التعديل الأكثر ملاءمة و بالتالي ضمان استقرار النظام .

-استغلال تقارير محافظي الحسابات لأغراض التحقق من درجة موثوقية المحاسبة و البيانات المالية الخصة بالمصرف أو المؤسسة المالية و الإطلاع على رأي المدقق الخارجي .

-إبلاغ اللجنة المصرفية بكل عنصر يتبين أو من المحتمل أن يعرض وضع مصرف منفردا أو مجمل النظام للخطر حتى يتسنى لها إتخاد التدابير التصحيحية المناسبة .

VI-تقييم أداء المصارف

VI-1 سيولة القطاع المصرفي

الجدول (03-09): سيولة القطاع المصرفي 2015-2017

	2015	2016	**2017
		المصارف العمومية	
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	٪25,89	٪22,64	٪22,13
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	٪60,20	٪58,84	٪52,18
		المصارف الخاصة	
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	٪35,88	٪29,11	٪33,11
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	٪69,79	٪56,25	٪61,62
		القطاع المصرفي	
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	٪27,17	٪23,50	٪23,74
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	٪61,64	٪58,39	٪53,86

* نسب محسوبة وفق دليل إعداد مؤشرات الصلابة المالية لصندوق النقد الدولي.

** معطيات أولية.

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص81

في سنة 2017 ، أدى تحسن مستوى الأصول السائلة للنظام المصرفي (9,5 %)، و التي بواقع 26,6 % في ارتفاع اجمالي الأصول ، الى ارتفاع جد طفيف في معدل الأصول السائلة نسبة إلى إجمالي الأصول الذي إنتقل من 23,5 % في2016 إلى 23,7 % في 2017 .

أما معدل الأصول السائلة نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل فقد إنتقل من 58,4 %في 2016 إلى 53,9% في 2017 يعود هذا الإنخفاض إلى التزايد الأكبر حجما للخصوم قصيرة الأجل (18,9 %) مقارنة بتزايد الأصول السائلة (9,5 %) .

VI-2 مردودية القطاع المصرفي

الجدول (03-10): مردودية القطاع المصرفي 2015-2017

	2015	2016	2017(*)
		المصارف العمومية	
العائد على رأس المال [1]	**٪21,76**	**٪19,04**	**٪18,68**
العائد على رأس المال(قبل المؤونات)	٪32,55	٪31,64	٪23,05
الرافعة المالية[2]	13	11	10
(نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج)	٪139,62	٪141,96	٪159,31
العائد على الأصول [3]	**٪1,65**	**٪1,71**	**٪1,92**
الهامش المصرفي[4]	٪3,50	٪3,89	٪3,24
هامش الربح[5]	٪32,29	٪33,63	٪45,19
		المصارف الخاصة	
العائد على رأس المال [1]	**٪16,33**	**٪15,21**	**٪14,65**
العائد على رأس المال(قبل المؤونات)	٪19,23	٪17,53	٪18,91
الرافعة المالية[2]	38	36	37
(نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج)	٪167,39	٪161,06	٪149,69
العائد على الأصول [3]	**٪3,17**	**٪2,83**	**٪2,58**
الهامش المصرفي[4]	٪6,39	٪5,85	٪5,97
هامش الربح[5]	٪36,32	٪35,98	٪31,26
		القطاع المصرفي	
العائد على رأس المال [1]	**٪20,34**	**٪18,14**	**٪17,84**
العائد على رأس المال(قبل المؤونات)	٪29,08	٪28,32	٪22,19
الرافعة المالية[2]	11	10	9
(نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج)	٪143,48	٪144,65	٪157,48
العائد على الأصول [3]	**٪1,83**	**٪1,86**	**٪2,01**
الهامش المصرفي[4]	٪3,85	٪4,14	٪3,60
هامش الربح[5]	٪33,10	٪34,06	٪42,11

[1] النائج/ متوسط رأس المال الخاص ؛[2] متوسط الأصول/ متوسط رأس المال الخاص؛[3] النائج/ متوسط الأصول؛[4] صافي المنتوج المصرفي/ إجمالي متوسط الأصول؛ [5] النتيجة الصافية/ صافي المنتوج المصرفي؛[6]معطيات أولية.

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص83

بقيت مردودية المصارف في 2017 جيدة ، سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) إنخفاضا طفيفا لتبلغ17,8 %مقابل 18,1 % في 2016 ، أمامعدل مردودية الأصول (العائد على الأصول) ، فقد سجل إرتفاعا منتقلا من 1,9 %في 2016 إلى 2,0 % في 2017 .

VI- 3 ملاءة القطاع المصرفي

الجدول (03-11): ملاءة القطاع المصرفي 2015-2017

	2015	2016	2017***
		المصارف العمومية	
نسبة الملاءة الإجمالية*	٪17,71	٪18,47	٪19,76
نسبة الملاءة القاعدية**	٪14,59	٪15,52	٪14,56
		المصارف الخاصة	
نسبة الملاءة الإجمالية*	٪21,09	٪20,44	٪18,68
نسبة الملاءة القاعدية**	٪20,36	٪19,63	٪17,91
		القطاع المصرفي	
نسبة الملاءة الإجمالية*	٪19,39	٪18,86	٪19,56
نسبة الملاءة القاعدية**	٪15,75	٪16,33	٪15,18

* رؤوس الأموال الخاصة القانونية/مجموع المخاطر
** رؤوس الأموال الخاصة القاعدية /مجموع المخاطر.
*** معطيات أولية.

المصدر : تقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ص80

يعود هذا الإرتفاع إلى :

إما انخفاض مجموع مخاطر مقدرة أ وارتفاع رؤوس الأموال الخاصة القانونية منها أو القاعدية مما يعطي دلالة على أن المصارف لن ستواجه خطر عدم تلبية التسديد مستقبلا .

.

حوصلة حول تقييم أداء المصارف 2015-2017 :

يبين تحليل مؤشرات الصلابة المالية أن القطاع المصرفي لا يزال صلب . فلقد عرفت بعض المؤشرات تحسنا ، كمعدل الملاءة الاجمالية و كذا مردودية الأصول (العائد على الأصول) ، بينما عرفت مؤشرات أخرى لاسيما القروض غير الناجعة تدهورا طفيفا ، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة و النامية المماثلة .

خلال سنتي 2015 و 2016 ، قامت الدولة برفع رأس مال ثلاثة مصارف عمومية من أصل ستة ، و في سنة 2017 واصلت هذه الأخيرة في تخصيص جزء من نتائجها للإحتياط ، مما يسمح لها بالامتثال ، بشكل واسع ، للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القرض ، المخاطر العملياتية و مخاطر السوق).

-من حيث مؤشرات السيولة نجد أن هناك تحسن في الأصول السائلة للنظام المصرفي بارتفاع طفيف في معدلاتها مع وجود مشاكل فمقدار السيولة من تحصيل الأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل منخفض و يعاب علي المصارف أنها قامت بتغطية الخصوم قصيرة الأجل من خلال الأصول السائلة.

-من حيث مردودية المصارف نجد أنها كانت متذبذبة لكنها جيدة إلى غاية 2017

-من حيث معدلات الملاءة كانت مؤشرات الملاءة في تحسن و هذا إما انخفاض مجموع مخاطر مقدرة أ وارتفاع رؤوس الأموال الخاصة القانونية منها أو القاعدية مما يعطي دلالة على أن المصارف لن ستواجه خطر عدم تلبية التسديد مستقبل.

VII -اختبار الفرضيات :

اعتمدنا في قبول الفرضيات أو رفضها على تقارير البنك المركزي بنك الجزائر حول الاداء المالي للمصارف الجزائرية 2015-2017

الفرضية (1): بين الإشراف و الرقابة و تحسين السيولة بالمصارف الجزائرية :

تقرير البنك المركزي حول سيولة المصارف الجزائرية :

أدى تقييم السيولة للمصارف و المؤسسات المالية التي تمت رقابتها إلى تسجيل بعض المعاينات ، تتعلق أهمها بعدم وجود استراتيجية ، و غياب خريطة المخاطر ، و كذا خطة لمعالجة الحالات الطارئة ، و عدم قيام بتمارين القدرة على تحمل الضغوط ، و عدم ترسيم سياسات و إجراءات ذات الصلة بإدارة مخاطر السيولة ، و كذا ضعف الرقابة الدائمة في تغطية هذا المخاطر

و على هذا الأساس يتم قبول الفرضية البديلة و التي تدل على وجود علاقة بين الرقابة و الإشراف و تحسين السيولة بالمصارف الجزائرية .

الفرضية (02) : بين الإشراف و الرقابة و تحسين مردودية المصارف الجزائرية .

تقرير البنك المركزي حول مردودية المصارف الجزائرية:

أظهر تحليل المردودية بعض النقائص في هيكلة هذا الجانب من نشاط المؤسسات التي تمت رقابتها وفي هذا الصدد كشفت مهمات التقييم بعين المكان ، على مستوى العديد من المؤسسات غياب المحاسبة التحليلية ،و كذا عدم وجود إجراءات التسيير و التطبيقات الآلية و المدمجة في أنظمة المعلومات التي من شأنها السماح بمتابعة هذا الجانب ، كما أظهرت التحريات المنجزة لدى معظم المؤسسات الخاضعة للرقابة عدم استقرار نتائجها ، و تدنيها مقارنة بتلك المسجلة في السابق .

و على هذا الأساس يتم قبول الفرضية البديلة

الفرضية (03): بين الإشراف و الرقابة و تحسين ملاءة المصارف الجزائرية .

بناءا على نتائج التقييم الخاصة بشطر ملاءة القطاع المصرفي نظريا نلمس وجود علاقة بين الرقابة و الإشراف و تحسين ملاءة المصارف الجزائرية .

VIII-النتائج :

1- تطور النظام المصرفي الجزائري بشكل ملحوظ منعكسا أداءه مع الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2015-2017

2- كان هناك تطور في النظام المصرفي الجزائري ما يعكس ذلك هو من خلال :

-تطور في عدد الوكالات حيث عرف النظام المصرفي الجزائري ارتفاعا لعدد وكالات المصارف (عامة و خاصة) و المؤسسات المالية مع بقاء النسبة الأكبر لعدد الوكالات للمصارف العمومية

-تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي حيث كانت أصول المصارف العمومية و الخاصة و المؤسسات المالية مستقرة لم يكن هناك مشاكل حركة رؤوس الأموال .

-من حيث تطور الودائع و القروض بالنسبة لإجمالي النتاج الداخلي نجد أن مؤشرات الودائع متقاربة لم تكن مرتفعة، بصفة عامة لا يزال جمع الموارد يشكل موطن ضعف للنظام المصرفي الجزائري ، و من جهة أخرى نجد مؤشرات القروض في إرتفاع من سنة لأخرى

-من حيث تطور الودائع من طرف المصارف نجد أن الموارد المجمعة عرفت إرتفاعا حيث تنوعت أنواع الودائع الموجودة في المصارف من ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل و ودائع كضمان لكن نجد الإعتماد الأكثر على الودائع لأجل التي عرفت إرتفاعا في حين نجد القطاع العام يركز على الودائع لأجل على خلاف القطاع الخاص الذي كان تركيزه على الودائع تحت الطلب .

-من حيث تطور القروض نجد توسع للقروض الموزعة للقروض الموجهة للقطاع و القطاع الخاص و تجسد هذا في الإرتفاع الأكثر بقوة القروض الموجهة للقطاع الخاص في ارتفاع حصتها 2015-2017 في حين نجد في القطاع العام أن القروض الموجهة للمصارف العمومية أكبر نسبة مقارنة بالموجهة للمصارف الخاصة فهي بنسبة ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص نجد القروض الموجهة للمصارف الخاصة بقيمة أكبر مع هيمنة المصارف العمومية على النسبة الأكبر .و حسب فترة النضج نجد تطور للقروض الموجهة للإقتصاد حيث نجد القروض المتوسطة و الطويلة أكثر نسبة و في ارتفاع 2015-2017 مقارنة بالقروض قصيرة الأجل.

3- مهام الرقابة و الإشراف على البنوك سعى إلى تطبيق مقررات لجنة بازل الذي ظهر من خلال عصرنة أعمال الرقابة و الإشراف . بإعتماد على نموذج camals ، نموذج توقعات المالية و الإحترازية ، برنامج إختبارات القدرة على تحمل الضغوطات و مشروع المعلومات synoba،

4-فيما يخص أداء البنوك التجارية :من حيث مؤشرات السيولة نجد أن هناك تحسن في الأصول السائلة للنظام المصرفي بارتفاع طفيف في معدلاتها مع وجود مشاكل فمقدار السيولة من تحصيل الأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل منخفض و يعاب علي المصارف أنها قامت بتغطية الخصوم قصيرة الأجل من خلال الأصول السائلة.

-من حيث مردودية المصارف نجد أنها كانت متذبذبة لكنها جيدة إلى غاية 2017

-من حيث معدلات الملاءة كانت مؤشرات الملاءة في تحسن و هذا إما انخفاض مجموع مخاطر مقدرة أو ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة القانونية منها أو القاعدية مما يعطي دلالة على أن المصارف لن ستواجه خطر عدم تلبية التسديد مستقبل.

5-من خلال الرقابة تم الوقوف على أهم نقاط الضعف في الجهاز المصرفي و المتمثلة في :

أ- من ناحية السيولة :

- ✓ عدم وجود استراتيجية
- ✓ غياب خريطة المخاطر
- ✓ غياب خطة لمعالجة الحالات الطارئة
- ✓ عدم القيام بتمارين القدرة على تحمل الضغوط
- ✓ عدم ترسيم سياسات و إجراءات ذات الصلة بإدارة مخاطر السيولة
- ✓ ضعف الرقابة الدائمة في تغطية المخاطر.

ب- من ناحية المردودية :

- ✓ غياب المحاسبة التحليلة
- ✓ عدم وجود إجراءات التسيير و التطبيقات الآلية و المدمجة في أنظمة المعلومات
- ✓ عدم إستقرار نتائج التحريات المنجزة للمؤسسات الخاضعة للرقابة و تدنيتها مقارنة بالسابقة .

ت- من ناحية الملاءة :

ارتفاع معدلات ملاءة اجمالية على المعايير الدنيا الموصى بها في ايطار بازل 3

6- ضعف الرقابة و الإشراف على مستوى البنوك التجارية الجزائرية

الخـــاتمـــــة

من خلال ما سبق ،إن موضوع الرقابة و الإشراف المصرفي له بالغ الأثر و الأهمية ، فتعتبر رقابة البنك المركزي عملية ضرورية له باعتباره الجهة الإشرافية على أعمال البنوك و الجهة المسؤولة على ضمان سلامة النظام المالي للبلد .

و على هذا المنطلق فلأهمية العمل المصرفي ونظرا لحساسية مراكز البنوك التجارية و حجم المخاطر التي تتعرض لها أثناء أعمالها فإن الرقابة المركزية و الإشرافية تجعلها ملتزمة بالضوابط و القواعد الرقابية و تساعدها في أداء أدوارها و تقديم خدماتهاو مساعدتها في الوفاء بالتزاماتها و هذا ما يضمن لنا عدم حدوث المخالفات و التحمي من التعثر و الافلاس بالإيضافة إلى المحافظة على سلامةالمراكز المالية و خلق نظام مصرفي قوي و بعيد عن الازمات و الاختلالات و الصدمات قادر على مواكبة التطورات و التغيرات .

و على ضوء دراستنا النظرية و دراستنا التطبيقية على الجهاز المصرفي الجزائري 2015-2017، فإن رقابة البنك المركزي وإشرافه لها دور و علاقة في تحسين أداء البنوك التجارية والوصول إلى الأداء الجيد بما يحقق لنا بناء معدلات أعلى للنمو الإقتصادي و تحقيق الإستقرار النقدي .

قـــائمة المراجع
و المصادر

الكتب باللغة العربية :

1-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2016

2- خالد راغب الخطيب ، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص ، جامعة البتراء ، قسم المحاسبة ، أستاذ مساعد ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع 2010-1431هـ

3- د. خديجة خالدي ، د. عبد الرزاق بن حبيب ، أساسيات العمل المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية السأحة المركزية –بن عكنون –الجزائر 2017

4- دريد كامل ال شبيب ، إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الكباعة ، ط1 14332012-هـ ط2 2018-1439هـ

5-- د. سمير مهدي ، إدارة المخاطر في البنوك، ط1 الدار العالمية للنشر و التوزيع 2018

6- د. صادق راشد الشمري ، إدارة العمليات المصرفية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان 2013

7- صلاح الدين حسن السيسي ، الموسوعة المصرفية العلمية و العملية، مجموعة النيل العربية، 2011

8-د فلاح حسن الحسيني ، د مؤيد عيد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ،دار وائل للنشر الطبعة الرابعة الأردن عمان 2008

9-أ.د محمد الصيرفي ، إدارة المصارف،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية الطبعة الأولى الأولى 2010

10- مصطفى يوسف ، إدارة الأداء ، ط1 ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2016

11- مصطفى نعمات ، إدارة البنوك ، جامعة القدس المفتوحة دار الإبتكار للنشر و التوزيع 2018

12-د نصر حمود مزنان فهد ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان 2009.

13- د. محمود حسين الوادي ، النقود و المصارف ، دار الميسرة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة

14-د. وائل رفعت خليل ، أساسيات الإدارة المالية ،إدارة السيولة في المصارف التجارية ، البنوك الالكترونية دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2018.

المجلات :

1- بن بو عزيز اسية ، ريمان حسينة ، رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 05 ، العدد 03، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر 2018

2-خروبي وهيبة ، أ .د علاش أحمد ، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات بازل ، مجلة الأبحاث الإقتصادية 02،العدد 12 جامعة البليدة ، جوان 2015

شرفي اسية ، عامر كمال ، مقررات بازل و دورها في مواجهة المخاطر المصرفية ، مجلة إقتصاد المال والأعمال مجلد 3 العدد 2 جوان 2019

3-د.سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير خاصة)دراسات محاسبية و مالية المجلد 06 العدد 06 جامعة سطيف 01 ، الجزائر 2006

4-عبد المالك مزهود ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001

5-د . طخاوي محمد ، د. عريوة محاد ، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 12 ،العدد 02، مخبر الإستراتيجيات و السياسات الإقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019.

6- فضيلة بوطرة د. نوفل سمايلي بعنوان بنك الجزائر و وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية، للفترة (2003- 2015)،دراسات العدد الإقتصادي ، المجلد 07،العدد 01، جامعة الاغواط جانفي 2016.

7-محمد خميس حسن التميمي ، م.ق.أ.د صلاح صاحب شاكر البغدادي ، الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي و عينة من المصارف العراقية) مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد 09، العدد 28 ، الفصل الثالث العراق ، سنة 2004

8- مالك الأخضر ، بعلة الطاهر ، واقع الجهاز المصرفي بينت متطلبات لجنة بازل 2 ، و تحديات تطبيق بازل 3 ، مجلة فصلية دولية محكمة، دراسات إقتصادية ، ، المجلد 07العدد 21 ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة 2007.

9- د /يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش ، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1 ، 2 ،3،مجلة دراسان إقتصادية ، المجلد :20، العدد :01، 2019 جامعة المدية –الجزائر-

المذكرات :

1-إيهاب غازي زيدان ، مدى تطبيق معايير بازل 2 على المصارف الخاصة في سوريا ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية و المصرفية، سوريا 2009

2- إيمان باديس ، دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الجزائر- ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير ، تخصص مالية 2011كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2011-2012

3- بوزبرة فاطيمة ، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات بازل و دورها في رفع أداء البنوك التجارية -دراسة حالة فروع ولاية سعيدة- ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص بنوك و أعمال ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة سعيدة 2015-2016

4- بومدين حنان ، هنون أسماء ، الرقابة المصرفية وفق معايير لجنة بازل 3.2.1 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية بنوك و تسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سعيدة 2015 -2016

5-حورية حمني ، اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك و تأمينات،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2005 2006

6- جلاوي رشيدة ، الرقابة المصرفية و دورها في تفعيل أداء البنوك ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2014 2015

7-عادل عبد ربه الرجبي ، دور رقابة سلطة النقد الفلسطينية في تطور أداء البنوك العاملة في جنوب الضفة العربية ، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستر في إدارة الأعمال ، كلية الدراسات العليا جامعة الخليل فلسطين 2017

8-موسى مبارك أحلام ، زوجة بوزيان ، الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، قسم : نقود و مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004-2005.

الملتقيات :

1-زيدان محمد وحبار عبد الرزاق، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 11،12 مارس 2008

2-فارس مسدور، **الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، مداخلة في الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية،جامعة سطيف، الجزائر،أيام 18،19،20 أفريل 20

المراجع باللغة الأجنبية :

- E Philip Davis , Ugochi Obasi ,THE EFFECTIVENESS OF BANKING SUPERVISION , Economics and Finance Working Paper Series, Working Paper No. 09-27 Brunel University and NIESR London , june 2009 .

-Mustapha BAKLI , ESSAI D'Appréciation de la supervision bancaire en algerie -Approchepa r questionna irea uprèsdes directions régionles de lawilaya deBejaia, MEMOIRE DE FIN DE CYCLE EN VUE DE L'OBTENTION DU DIPLOME
DE MASTER EN SCIENCES ECONOMIQUES 2015

-Kherchi hanya , cours sur – L'EVOLUTION DU SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN SOUS LES NOUVELLES REGLE PRUDENTIELLES INTERNATIONALES disponible en ligne.